الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير | **ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**

قسم: العلوم التجارية | **فرع: علوم تجارية**

رقم: ..... /2019 | **تخصص: مالية وتجارة دولية**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطلبة: - سفيان طيـــــوب

- نور الدين مسـقم

تحت عنوان

أثر التكامل الاقتصادي المغاربي في التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

لجنة المناقشة:

د. عبد الرحمان القري	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
د. إلياس سالم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. مصطفى قريد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

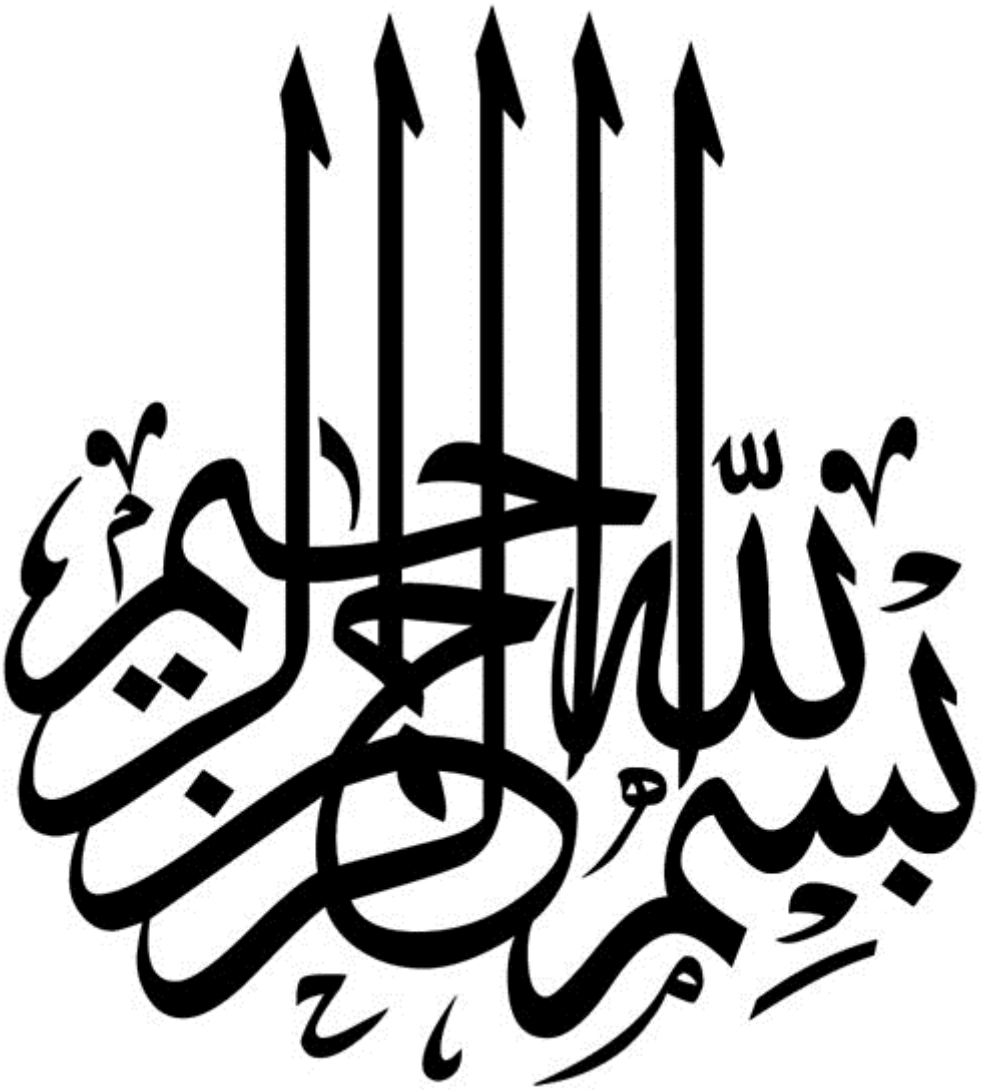
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

لقد أضحى التكامل الاقتصادي من ملامح العصر الحديث نظرا للمزايا التي يقدمها من اتساع حجم السوق وزيادة في حجم الإنتاج وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

إن المطلع على تاريخ المغرب العربي يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه المنطقة في كيان وحدوي متماسك وهو ما نتج عنه انشاء وإعلان إقامة الاتحاد المغاربي كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادي المرحلي في سبيل تعزيز ما تمتلكه دوله من إمكانيات ومقومات اقتصادية، والاستفادة من معطياتها الجغرافية والديمغرافية.

إن عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وارتباطه بالصادرات من المحروقات لا يعني عدم قدرته على تحقيق التنوع، وحسب الكثير من الدراسات التي أوضحت أن هناك فروعا اقتصادية (فلاحية وصناعية وأخرى سياحية) يجب دعمها كي تكون نقطة انطلاق لتنويع الصادرات خارج المحروقات من أجل تحقيق المكاسب المرجوة والمنتظرة من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة إشكالية تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات من خلال الفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي المغاربي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التكامل الإقليمي، اتحاد المغرب العربي، التبعية للمحروقات.

Abstract :

Economic integration has become a feature of modern times due to the advantages it offers from expanding market size, increasing production volume, creating an environment conducive to economic development and driving economic growth.

The knowledge of the history of the Arab Maghreb shows clearly the depth of the ties that have brought this region into a cohesive unity, which resulted in the creation and declaration of the establishment of the Maghreb Union as an attempt to achieve a kind of gradual economic integration in order to enhance the economic potential and assets of its countries. Geographical and demographic data.

The lack of diversification of the Algerian economy and its association with exports of hydrocarbons does not mean that it can not achieve diversity. According to many studies, there are economic branches (agricultural, industrial and tourist) that must be supported as a starting point for diversification of exports outside hydrocarbons. Integration into the global economy.

From this point of view, this study is an attempt to address the problem of the dependency of the Algerian economy on hydrocarbons through the opportunities offered by the Maghreb economic integration.

Keywords: Economic Integration, Regional Integration,Arab Maghreb Union, Dependency of fuel.

إهداء

إلى من كان بطنها وعاءً لي وثديها سقاءً وحنانها غطاءً إلى من سهرت الليالي لأجلي وما عرفت حلاوة الراحة لرعايتي

أمي الغالية.

إلى من كان سببا في وجودي، من لم يتوانى لحظة في مساعدتي

أبي الكريم.

إلى من تقاسمني حلاوة العيش، ومتاعب الحياة

زوجتي العزيزة

إلى بنتي العزيزتين والحلوتين

رنيم وفدوى

إلى من تربيت بينهم، وقضيت معهم أحلى الأوقات

أخي حسين، وأخواتي إيمان، آمنة، سمية.

إلى زميلي ومن شاركني عناء هذا البحث

الأستاذ نور الدين مسقم.

إلى من نهلت من فيض علمهم، فإن كان كثيرا فبفضلهم، وإن كان قليلا فبتقصيري

أساتذتي ومشايخي.

إلى كل من كانت صحبتهم متعة، وفرقتهم وحشة

أصدقائي، وزملائي

إلى كل من حمل لواء العلم، وإلى كل المناضلين من أجل تكريس مبادئ الحرية والعدالة.

.....إلى كل هؤلاء

أهدي ثمرة عملي هذا

إهداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى أستاذي الفاضل سالم إلياس.

إلى زميلي ومن شاركني عناء هذا البحث

الأستاذ سفيان طيوب.

إلى كل السائرين على درب الوحدة العربية والإسلامية.

أهدي ثمرة عملي هذا

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد والشكر في اليسر والعسر، اللهم لك الحمد والشكر على نعمك التي لا يحصيها غيرك.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الدكتور سالم إلياس الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير، وله منا كل التقدير والاحترام.
- أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بمناقشة هذه المذكرة.
- أساتذتنا الأفاضل وكل أفراد الطاقم الإداري لقسم العلوم التجارية.
- موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية ونخص بالذكر مصطفى ويوسف.
- كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل وخاصة الأخ حسين.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الجداول والأشكال	V-IV
قائمة الملاحق	VII
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي	28-01
تمهيد:	01
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي	02
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	02
المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي	05
المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي، مقوماته ومعوقاته	06
المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي	06
المطلب الثاني: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي	11
المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي	16
المبحث الثالث: نماذج من التكامل الاقتصادي في العالم	18
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي (European Union).	18
المطلب الثاني: نماذج أخرى لبعض التكاملات الاقتصادية العالمية	24
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية	46-29
تمهيد	29
المبحث الأول: واقع التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي	30
المطلب الأول: نبذة عن اتحاد دول المغرب العربي	30
المطلب الثاني: التطور المؤسساتي لدول المغرب العربي	31
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لاتحاد دول المغرب العربي	33
المطلب الرابع: أهداف اتحاد المغرب العربي	36
المبحث الثاني: مبررات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي	37
المطلب الأول: مبررات ودوافع قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي	37
المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي	39
المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التكامل المغاربي	40
المطلب الأول: تحديات التكامل المغاربي	40
المطلب الثاني: معوقات وأسباب تعثر مشروع التكامل المغاربي	42

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل الثاني	46
الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري وفرص النهوض به خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي	101-47
تمهيد	47
المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري	48
المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	48
المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي في الجزائر	54
المطلب الثالث: تطور قطاع السياحة في الجزائر	62
المطلب الرابع: تطور قطاع المحروقات في الجزائر	69
المطلب الخامس: تقييم التنمية البشرية في الجزائر	83
المطلب السادس: المؤشرات الكبرى للاقتصاد الجزائري	84
المبحث الثاني: فرص الجزائر في تعزيز الاقتصاد خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي	89
المطلب الأول: الفرص المنتظرة من تجسيد التكامل المغاربي	89
المطلب الثاني: السياسات البديلة لنجاح وتحقيق التكامل	91
المطلب الثالث: آفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التكامل المغاربي	95
خلاصة الفصل الثالث	101
الخاتمة العامة	104-102
قائمة المراجع	109-105
الملاحق	-

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مراحل التكامل الاقتصادي	11
2-1	أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الاوروبي خلال سنة 2017	19
3-1	نصيب الاتحاد الاوروبي من صادرات السلع في العالم (تريليون دولار)	22
4-1	نصيب الاتحاد الاوروبي من واردات السلع في العالم (تريليون دولار)	22
5-1	نصيب الاتحاد الاوروبي من الناتج العالمي الخام (تريليون دولار)	23
6-1	التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (1949 م – 1999 م)	26
1-2	مساحة وعدد سكان بلدان اتحاد دول المغرب العربي لسنة 2017	31
1-3	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الفترة بين 2013–2018	52
2-3	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة 2006–2016	52
3-3	نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية بالجزائر خلال الفترة 2003–2016	53
4-3	المساحة الكلية والمزروعة ونصيب الفرد منها في الجزائر خلال عامي 2015–2016	54
5-3	مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في الناتج الداخلي الخام للفترة 2013–2018	60
6-3	مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر للفترة 2006–2016	61
7-3	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2007–2016	62
8-3	عدد السياح الوافدين الى الجزائر (الأجانب والجزائريين المقيمين في الخارج) للفترة 2013–2017	65
9-3	وضعية الحضيرة الفندقية حسب الطابع القانوني للسنوات 2013–2017	66
10-3	وضعية الحضيرة الفندقية حسب طابع المنتوج للسنوات 2013–2017	66
11-3	تطور الايرادات السياحية في الجزائر للفترة 2013–2017	67
12-3	تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2011–2016	68
13-3	مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التشغيل للفترة 2011–2016	68
14-3	تطور الاحتياطات من البترول والغاز في الجزائر للفترة 1990–2013	76
15-3	تطور الإنتاج في البترول والغز الطبيعي في الجزائر للفترة 2000–2013	77
16-3	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري	80
17-3	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام الجزائري للفترة 2008–2018	82
18-3	مساهمة قطاع المحروقات في هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2008–2018	82
19-3	معدل الأمية في الجزائر 2010–2016	84
20-3	معدل البطالة في الجزائر للفترة 2008–2018	84
21-3	بنية التبادلات التجارية الخارجية الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية بـ %	85
22-3	الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي للجزائر للفترة 2011–2017	86
23-3	ترتيب الجزائر ضمن أهم منظمات التصنيف العالمي	86
24-3	تقسيم المشاريع الاستثمارية الاجنبية المنجزة في الجزائر بحسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002–2017	88
25-3	تطور أهم السلع المصدرة في الجزائر في الفترة 2013–2018 (الوحدة مليون دولار امريكي)	95

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	تطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الفترة 2000-2013	78
2-3	تطور أهم السلع المصدرة في الجزائر في الفترة 2013-2018 (الوحدة مليون دولار أمريكي)	96

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	توزيع الناتج الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
02	التبادل الخارجي للجزائر حسب المناطق الاقتصادية
03	التبادل الخارجي للجزائر حسب السلع المستعملة
04	خريطة دول المغرب العربي

مقدمة عامة

تمهيد

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي تزايدا كبيرا ومتسارعا في عدد التكتلات الاقتصادية، تفطنت إلى تشكيلها الدول الكبرى منذ بزوغ البشائر الأولى للعولمة، وفي ظل هذه الأخيرة أدركت صعوبة مواجهة الدول فرادى للأعباء الباهظة للمنافسة المتنامية وأيقنت أنها لن تستطيع الوقوف في وجه التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلا بالانتظام في شكل تكتلات إقليمية تتيح لأعضائها الازدهار وتطوير آدائها في الساحة الدولية، وذلك من خلال الاستفادة من وفورات الحجم والتخصص الإنتاجي، بما يعزز القدرة التنافسية لمنتجاتها ويمكنها من تعميق العلاقات التجارية بين أعضائها وبين التكتلات الاقتصادية الأخرى.

لقد كان من ردود الأفعال للتطورات التي مست النظام الاقتصادي العالمي، أن بدأت معظم الدول في العالم في تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية أو إحياء القائم منها وذلك وفق ترتيبات تكاملية جديدة تستجيب لتطلعات الدول الأعضاء فيها، ولعل أبرز مثال ناجح في هذا المجال هو تكتل الاتحاد الأوربي.

ويعد سعي الدول المغاربية لإقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها من التجارب المثيرة للاهتمام والجديرة بالدراسة والتقييم، لا سيما وأن هذه التجربة جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التا ريخي في منطقة المغرب العربي إلا أن دولها لم توفق في تحويل اتفاقياتها المبرمة إلى واقع عملي، وفي ظل تفعيل التكامل المغاربي ستبرز الفرص أمام هذه الدول من تطوير اقتصادياتها ورفاهية شعوبها، وخاصة أمام الجزائر من أجل التخفيف من تبعيتها للمحروقات التي تمثل الأغلبية من مجمل صادراتها.

تعتبر أزمة سنة 1986، وأزمة جوان 2014 المتمثلة في انهيار أسعار البترول مثالا جيدا للدلالة على هيمنة القطاع الريعي البترولي على مفاصل النشاط الاقتصادي الجزائري، حيث تعرض هذا الأخير لتداعيات سلبية على مختلف المتغيرات الكلية سواء الحقيقية أو النقدية، لم تقو القطاعات خارج المحروقات على مجابهتها، وعلى هذا الأساس هدفت الإصلاحات الاقتصادية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها رغم كل الجهود المبذولة لم تستطع تحرير الاقتصاد من هيمنة القطاع النفطي.

إشكالية البحث

بناء على ما سبق تتضح معالم إشكالية هذه الدراسة ضمن السؤال التالي:

ما هو أثر التكامل الاقتصادي المغاربي في التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات؟

الأسئلة الفرعية

وبغية الإحاطة والإلمام بحيثيات الموضوع حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو التكامل الاقتصادي وماهي أهم التكتلات الاقتصادية الفاعلة في العالم؟

2- ما هو واقع التكامل الاقتصادي المغاربي وماهي مبرراته ومقوماته؟

3- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري وماهي فرصه في تعزيز قدراته خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي؟

الفرضيات

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

1- يساهم التكامل الاقتصادي من إتاحة الفرصة لحركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال وعوامل الإنتاج، وهذا ما ساعد في بروز العديد من التكتلات الإقليمية.

2- تمتلك الدول المغاربية من المقومات والإمكانيات ما يجعلها من التكتلات الناجحة والفعالة.

3- للجزائر قدرات كامنة وهائلة تمكنها من تنويع اقتصادها والخروج من التبعية للمحروقات خاصة في ظل تفعيل اتحاد المغرب العربي.

أهداف الدراسة

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نورد بعضها فيما يلي:

1- التعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي ومزاياه.

2- التعرف على أسباب فشل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي.

3- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل منه رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في العالم، ومحاولة إيجاد بديل في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي.

4- معرفة قدرات الجزائر خارج المحروقات وإمكانية الاستفادة منها لتجاوز التبعية.

أهمية الدراسة

لقد أصبح موضوع التكامل الاقتصادي يشكل مجالا حيويا للبحوث الاقتصادية خصوصا في الدول النامية لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، التي شكلت ولا تزال تشكل هدفا مشتركا لكافة التكتلات وخصوصا اتحاد المغرب العربي على اعتبار ان الاندماج في مثل هذه التكتلات له القدرة على خلق الثروة داخل اقتصاديات الدول المتكاملة، وما ينتج عن ذلك من تحسن في الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع.

إن أهمية هذا البحث تكمن في خصوصيته المكانية والزمانية كونه يتعلق بدراسة قطاع استراتيجي في الجزائر والمتمثل في الاقتصاد خارج المحروقات، يسمح تأهيلها واستغلالها الجيد بتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية، وكسب موقع جديد في التعامل مع التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية المحيطة بالاقتصاد الجزائري وكون النقاش تركز في السنوات الأخيرة حول ضرورة التحول الاقتصادي من اقتصاد يعتمد على الريع النفطي، إلى اقتصاد متنوع يشمل كافة القطاعات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن تلخيص أسباب اختيار هذا الموضوع في اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في:

1- أهمية التكتلات الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق أهدافها.

2- ضرورة الاعتماد على كافة القطاعات الاقتصادية في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

3- حتمية انضمام الجزائر الى فضاءات التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية.

أما الاعتبارات الذاتية في:

1- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالتجارة الدولية.

2- محاولة المعرفة، والغوص في المواضيع المستجدة.

3- إمكانية مواصلة الاعمال البحثية في الموضوع.

حدود الدراسة

بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تمس دول اتحاد المغرب العربي الخمسة وبالخصوص الجزائر كعضو في هذا الاتحاد، في حين اقتصر الإطار الزماني على الفترة الزمنية من 2013 إلى غاية 2018 حتى نتمكن من معرفة إمكانيات الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

المنهج المعتمد

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اعتمدنا على:

1- المنهج التاريخي هو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، واستنادا لهذا المنهج الذي كان مبينا من خلال عرضنا لمسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي.

2- المنهج الوصفي–التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل معطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات.

الدراسات السابقة

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة التي تخص مواضيع التجارة العربية البينية، الاستثمارات العربية البينية، التكامل الاقتصادي العربي في رسائل التخرج لمرحلة الماجستير وأطروحات الدكتوراه على مستوى كليات العلوم الاقتصادية والتسيير في الجامعات الجزائرية وكذا مقالات في مجلات وطنية، ومن أهمها نذكر:

1- عبد القادر بابا: تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية، مقال في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الثامن، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017. حيث تدور إشكالية البحث حول: ما المقصود بالتكتلات الاقتصادية، وما هي خصائصها؟ وما هو حجم التبادل التجاري الخارجي؟ وما هي أهم مناطق هذا التبادل للجزائر خلال الفترة 2014-2016؟ ومن أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها: يحتل تكتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في الحجم التبادل التجاري مع الجزائر خلال فترة الدراسة بنسبة 49,29 % متبوعا بمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية وهذا في إطار المزايا الجمركية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل في التعامل التجاري بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط وقرب المسافة بينه وبين الجزائر مما يسهل عملية التبادل التجارية ويخفض من تكاليف السلع.

2- زهية لموشي: آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة –دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، للسنة الجامعية 2015–2016. حيث تدور إشكالية البحث حول: ما هي المداخل التي يمكن اعتمادها لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية بما يتماشى والواقع الاقتصادي والتنموي لهذه الدول في ظل تحديات العولمة؟ ومن أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها: أنه من خلال التكامل الاقتصادي يمكن لكل دولة عضو الاستفادة من انتاج السلع التي يؤهلها واقعها أن تتخصص في انتاجها لتموين كافة الأقطار، كما أن اتساع السوق الناتج عن التكامل لا بد أن يعمل على قيام صناعات كبيرة قادرة على الاستفادة من وفورات الحجم

والانتاج الكبير فيساعد ذلك على رفع مستويات وجودة الانتاج من جهة وتخفيض تكاليفه من جهة أخرى.

3- فطيمة حمزة: تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة –الاتحاد الأوربي نموذجا–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، للسنة الجامعية 2014–2015. حيث تدور إشكالية البحث حول: ما مدى قوة تأثير التكتلات الاقتصادية الدولية على المنظمة العالمية للتجارة؟ ومن أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها: أن الدافع وراء إقامة أي تكتل هو سياسي بالدرجة الأولى لأن غياب الإرادة السياسية يعوق قيام التكتل الاقتصادي حتى وإن كانت مقوماته الأخرى متوفرة، وكذا ضرورة تلائم التكتلات لاقتصادية مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

صعوبات البحث

وقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة فيما يتعلق:

– تباين بعض البيانات وتعارضها بين التقارير والدراسات الصادرة عن هيئات مختلفة.

– نقص البيانات الخاصة ببعض المؤشرات في بعض السنوات.

– تشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره خصوصا فيما يتعلق بعملية التفاعل بين اقتصاديات دول المغرب العربي وكذا التفاعل بين الاقتصاد الجزائري وباقي الدول المغاربية وكذا مضمون المداخل الاقتصادية التي يمكن اعتمادها لتفعيل التكامل بين هذه الدول.

تقسيم البحث

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مباحث ويمكن توضيحهم كما يلي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي وبعض التجارب الرائدة في العالم وذلك في ثلاث مباحث، حيث تناولنا في الأول مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي وفي الثاني مراحل التكامل الاقتصادي، مقوماته ومعوقاته أما في الثالث فتطرقنا إلى نماذج من التكامل الاقتصادي في العالم متمثلة في الاتحاد الأوروبي وبعض النماذج الأخرى للتكتلات الاقتصادية العالمية.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وذلك في ثلاث مباحث، حيث تناولنا في الأول واقع التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي من خلال النشأة والتطور المؤسساتي وكذا الهيكل التنظيمي لاتحاد دول المغرب العربي وأهدافه، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى مبررات

ودوافع ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي، وأخيرا في المبحث الثالث تعرضنا إلى أهم التحديات والمعوقات التي تواجهه.

أما الفصل الثالث حاولنا فيه تخصيص الدراسة من حيث واقع الاقتصاد الجزائري وفرص النهوض به خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي وذلك في مبحثين، أين تطرقنا في المبحث الأول إلى هيكل الاقتصاد الجزائري من حيث الجانب الصناعي والفلاحي والسياحي وقطاع المحروقات وكذا التنمية البشرية والمؤشرات الكبرى للاقتصاد الجزائري، بينما خلصنا في الثاني بالتطرق إلى فرص الجزائر في تعزيز الاقتصاد خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي من حيث الفرص والسياسات البديلة أين خلصنا إلى آفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التكامل المغاربي.

وأخيرا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تم صياغتها في خاتمة هذا البحث.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

تمهيد:

يعيش العالم بعد نهاية الحرب الباردة متغيرات متعددة وتزايد مضطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية بكاملها، وتعقد العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والسياحة والتكنولوجيا والتمويل والاستثمار وغيرها من الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية، كل هذه الظروف أدت إلى ظهور النزعة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي بسبب التقدم الكبير في الميدان الصناعي المنطلق في الأساليب الفنية الحديثة للإنتاج التي تتطلب أسواقا واسعة تضمن الاستفادة من وفورات الحجم فضلا عن أن التصنيع الحديث يتطلب بعدا إقليميا تتاح من خلاله الموارد البشرية والمادية اللازمة.

ومع ظهور هذا الاتجاه عكف الاقتصاديون على دراسة هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الإطار النظري القادر على تفسيرها، ويهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي، مقوماته ومعوقاته

المبحث الثالث: بعض النماذج للتكامل الاقتصادي الموجودة في العالم

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي

يعد موضوع التكامل الاقتصادي سواء كان في إطاره الدولي أو الاقليمي الموضوع الأبرز فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة وأنه صار يعرف انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل أكبر بعد الحرب الباردة كمؤشر مؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وعليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل يعد أمرا مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغيرات الاقتصادية الحاصلة في البيئة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

تعددت تعاريف التكامل الاقتصادي واختلفت باختلاف الزوايا التي ينظر له بها، وبناءا على ذلك سيكون تعريف التكامل من الناحية اللغوية والاصطلاحية يتلخص إلى عرض بعض التعريفات التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي.

اولا: التعريف اللغوي للتكامل

من الناحية اللغوية الصرفة، فإن أصل كلمة التكامل هو: كَمَلَ وقد جاء في الصحاح تحت هذا الأصل.

الكمال: اتمام وفيه ثلاث لغات "حالات"، كَمَلَ وكَمُلَ وكَمِلَ والكسر أردؤها، وتكَامَلَ وأَكْمَلَ، والتكميل والإكمال: الإتمام. [1]

ومن الواضح أن الفعل الخماسي "تكامل" على وزن تفاعل الذي يمثل أهمية مباشرة لموضوع الدراسة، يشير إلى اجتماع واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض، نحو الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء.

فكلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، وإذا قلنا إن هذين العاملين متكاملان، وكان كل منهما يقوم بعملية انتاجية معينة فإن مجهود العامل الأول يكون غير

[1] اسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**، دار العلميين للملايين، بيروت، 1987، ص 1813.

ذي موضوع بدون مجهود العامل الثاني.[1]

ويعود أصل كلمة التكامل إلى اللغة اللاتينية، وهو مصطلح Integration، أما الفعل اللاتيني للكلمة فهو Integr،[2] حيث بدأ استخدامها سنة 1920 في قاموس اكسفورد الإنجليزي.[3]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للتكامل

يشير اصطلاح التكامل الاقتصادي بشكل عام إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض انسياب التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل وفي مقدمة هذه العقبات القيود الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعرقل انسياب عناصر الانتاج بين هذه الدول مضافا إليه ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق للتجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح اقتصاداتها كلا واحدا.[4]

ويعد اصطلاح التكامل الاقتصادي مرادفا لكلمة Economic Integration في الإنجليزية، وهو من المفاهيم التي لا تخلو من الغموض فقد يندرج تحت لوائه مختلف أشكال التعاون الاقتصادي الدولي، وقد يتسع ليضع الجوانب الاجتماعية في الحسبان.[5]

التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي.[6]

---

[1] صبحي تاورس قريصة ومدحت، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 418.

[2] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 838.

[3] حربي موسى عريقات، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة**، بحوث اقتصادية عربية، 2000، ص 58.

[4] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الثاني، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 27.

[5] محمد عزيز، **فصول في التكامل الاقتصادي العربي – الاشتراكي–اللاتيني–العربي**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1982، ص 96.

[6] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار الشروق للتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 409.

يعتبر **عبد الغني عماد** أن التكامل هو جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.[1]

يرى **جونال ميردال (JONAL MIRDAL)** التكامل الاقتصادي على أنه العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الانتاج، وليس فقط على المستوى الدولي.[2]

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف مشترك للتكامل الاقتصادي على النحو التالي: " هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الانتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية لكل دولة".

ثالثا: المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي

- **مفهوم التعاون الاقتصادي:** إن علاقات التعاون تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين، وذلك من أجل الحصول على منفعة مشتركة، ولمدة زمنية محددة، على أساس المعاملة بالمثل والتكافؤ في الفرص، ومن أهم السمات الأساسية لعلاقات التعاون الاقتصادي، أن البلاد المتعاونة تحتفظ بخصائصها المتميزة، وهذه العمليات تشير إلى مجموعة الإجراءات، الاتفاقات، الأنظمة والقوانين التي تطبقها الدول فيما بينها، أي أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية وغير الجمركية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.[3]
- **مفهوم التكتل الاقتصادي:** يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، ثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، نجد تعظيم تلك المصالح

[1] عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة**، أسباب التعثر وشروط الانطلاق، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 40، بيروت، 2015، ص ص 161-162.

[2] سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[3] أحمد الغندور، **الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية**، القاهرة، 1970، ص 4.

الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[1]

❖ **مفهوم الاندماج الاقتصادي:** يهدف الاندماج الاقتصادي بشكل عام إلى خلق كيان اقتصادي جديد وإعادة ترتيب الهياكل الاقتصادية القائمة، في حين يهدف التكامل الاقتصادي إلى دمج أجزاء في كل واحد، ولهذا فإن الاندماج والتكامل يهدفان إلى تحقيق نفس الهدف وهو الوحدة الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

يقسم التكامل الاقتصادي للأقسام التالية:[3]

1- **من ناحية طبيعة "محتوى" التكامل:** ويركز هذا الجانب على خصائص علاقات التكامل بين الأطراف المعنية ويقسم وفقا لهذه الناحية إلى:

أ-**علاقات التكامل الرأسي:** ويقوم هذا النوع على أساس تجزئة العملية الانتاجية إلى مراحل بداية من إنتاج المواد الأولية وانتهاء بإيصال السلعة إلى المستهلك النهائي، ويتم التخصص وفقا لهذه العوامل، ويمكن أن يتم هذا النوع من التكامل بين الوحدات الانتاجية أو القطاعات أو الدول التي تتكامل بحيث يتخصص كل بلد في مرحلة ما في إطار المجموعة المتكاملة.

ب- **علاقات التكامل الأفقي:** وينحصر هذا النوع من التكامل في مرحلة من مراحل الانتاج لسلعة أو مجموعة من السلع المتجانسة وذلك عن طريق التوسع الأفقي أو الاندماج على المنشآت الأخرى، ومن محاسن هذا النوع، كفاءة استغلال الموارد عن طريق الاستفادة من مزايا الحجم والحد من الضغوط التنافسية وزيادة نصيب الوحدة من السوق.

2- **من ناحية طبيعة الأنظمة الاقتصادية:**

يعتمد هذا التصنيف على مدى ملائمة صيغة التكامل أو نموذجه لطبيعة الأنظمة السائدة ويقسم التكامل وفق هذا المعيار إلى:

أ-**علاقات التكامل الرأسمالي:** وتبرز هذه العلاقات في الاقتصادات الرأسمالية التي تقوم على آلية السوق وتتميز هياكلها الاقتصادية بالتطور، ويعتمد هذا النموذج على آلية تحرير التجارة "المدخل التجاري"

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 30.

[2] نوفل أحمد سعيد، الظاهر أحمد جمال، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص 57.

[3] عبد الوهاب حميد رشيد، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة**، الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، ص ص 17-20.

أساسا له، وذلك لملائمته لطبيعة هذه الأنظمة القائمة على المنافسة، ولحاجة هذه الدول إلى منافذ لتصريف الانتاج مما يعكس حاجتها للسوق الواسع.

ب- **علاقات التكامل الاشتراكي:** وبرز هذا النوع من التكامل في الدول ذات الأنظمة الاشتراكية التي تعتمد على القطاع العام في توجيه دفة الاقتصاد وفق آلية التخطيط المركزي، وينطلق هذا النموذج من إعادة بناء الهياكل الانتاجية لهذه الدول وفق أسلوب التخطيط المركزي.

ج-**علاقات التكامل بين الدول النامية:** وينطلق هذا النموذج الذي يعد الأكثر ملائمة لواقع الدول النامية التي تعاني مشكلة قلة الانتاج من العمل على إعادة بناء الهياكل الانتاجية لهذه الدول.

المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي، مقوماته ومعوقاته

يرى العديد من الاقتصاديين أن عملية التكامل الاقتصادي أصبحت ضرورة ملحة تفرضها العولمة الاقتصادية للدول، ولإتمام عملية التكامل هناك مجموعة من المراحل والدوافع والمقومات والتي نتطرق إليها ما يلي:

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصاداتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل وسنتطرق إليها كما يلي:

1- منطقة التجارة التفضيلية:

هي اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كليا، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء وتسمى أيضا بمنطقة التفضيل الجمركي. ومن أمثلتها العوائق التي فرضتها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية.[1] وسمي بنظام " تفضيل الكومنويلث" الذي أقامته بريطانيا وشركاؤها من بلدان الكومنويلث البريطاني عام 1932 وخفضت بموجبه

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 286.

البلدان المشاركة فيه معدلات تعريفاتها على التجارة فيما بينها، ولكنها احتفظت بمعدلات تعريفات أعلى على الواردات من البلدان الأخرى.[1]

2- منطقة التجارة الحرة:

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي.[2]

إذن فهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية فيما بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة، وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، فهي تشبهه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية.[3]

لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي، وقد شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية، ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).[4] وأيضا من أبرز الأمثلة عنها عبر التاريخ نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية (افتا) التي أنشأت سنة 1960 من قبل المملكة المتحدة والدنمارك والنمسا والبرتغال والسويد والنرويج وسويسرا وايسلندا.[5]

3- الاتحاد الجمركي:

---

[1] على القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في إطار العولمة**، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص 243.

[2] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 11.

[3] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 195.

[4] عبد الوهاب رميدي، **المرجع السابق**، ص 11.

[5] على القزويني، **المرجع نفسه**، ص 246.

هو المرحلة الثالثة من مرحلة التكامل إذ يتطلب قيامه نوعين من الإجراءات وهما:

- أن يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة.
- وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة، وذلك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الاتحاد الجمركي غير المشاركة فيه.[1]

كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي لهذه الدول، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي، وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء، فالاتحاد الجمركي يتشكل من أربع مكونات رئيسية هي:

1- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية؛
2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
3- وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد؛
4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.[2]

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية انشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي اتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948، ويسمى باتحاد "البنيلوكس".[3]

4- السوق المشتركة:

[1] عمر حسين، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 7.

[2] عبد الوهاب رميدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] Gauthier François, **Relation Economique internationales**, 2 ème édition université Laval sante Foy, canada, 1992, P 190.

وتمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الدرجات السابقة، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال،[1] ففي هذه الحالة يتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد " السوق الأوروبية المشتركة" التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957.[2]

5- الوحدة الاقتصادية:

ويطلق عليها أيضا الاتحاد الاقتصادي، وهي مرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الانتاج بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، أي إنشاء الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء اتحاد للمدفوعات بين الدول المتكاملة، واستخدام نوع من المقاصة لتسوية مدفعاتها، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية من خلال إيجاد سبل استغلال عناصر الإنتاج بكفاءة مراعاة للميزة النسبية حيث تتخصص كل دولة في انتاج المنتجات ذات التكلفة المنخفضة، وهذا إلى جانب سياسات أخرى كالسياسات القانونية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.[3]

وفي الواقع فإن الخضوع لتحديات ضوابط السوق المشتركة يفرض على المتعاملين مع الزمن أن يصلوا باندماجهم إلى درجة الاتحاد، ذلك أن غياب التنسيق على المستوى التشريعي والإداري والقضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق أو يعصف لها من الأساس، ولعل أحسن نموذج

---

[1] خلف فليح حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الاردن، 2001، ص ص 169-170.

[2] عبد الوهاب رميدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 310.

يظهر حتمية الانتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى الاتحاد الاقتصادي هو ذلك الذي حققته بلدان المجموعة الأوروبية " الاتحاد الأوروبي" بعد توقيعها على اتفاقية ماستريخت فيفري 1992.[1]

6- الاتحاد النقدي:

بالإضافة إلى انتقال عناصر الانتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السابقة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإنشاء وحدة نقدية موحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد، من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوروبي " منطقة اليورو".[2]

7- الاتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الانتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.[3]

من خلال عرضنا السابق، يمكن للدول تحقيق تكامل اقتصادي ولكن بدرجات متفاوتة وذلك من خلال الانتقال من مستوى إلى آخر، فكلما انتقلت الدول المتكاملة من درجة إلى الدرجة التالية زادت التعقيدات لأن ترتيبات التكامل تزيد وتنطوي عليها الكثير من التنسيق في صنع القرارات.

---

[1] محمد المكيلف، **العلاقات التكاملية بين التكتلات الاقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012، ص 5.

[2] عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، ص 14.

[3] **المرجع السابق**، ص 15.

ويتم ذلك من خلال تحرير التجارة وانتقال عناصر الإنتاج، مع تنسيق السياسات الاقتصادية، وتوحيد كافة السياسات الانتاجية والنقدية والضريبية، والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية فدرالية موحدة، وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات، تعمل في إطار إقليمية موحدة.

ولتوضيح مراحل التكامل الاقتصادي أكثر وتبسيطها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (1-1): مراحل التكامل الاقتصادي

الاشكال / الخصائص	اتفاقية التجارة التفضيلية	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الوحدة الاقتصادية	الوحدة النقدية	الاتحاد الاقتصادي التام
تخفيض العوائق التجارية البينية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية البينية		✓	✓	✓	✓	✓	✓
وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة			✓	✓	✓	✓	✓
حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة				✓	✓	✓	✓
تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية					✓	✓	✓
إنشاء وحدة نقدية موحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي						✓	✓
توحيد السياسات الاقتصادية							✓

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي

هناك مجموعة من الدوافع والمقومات التي نذكرها كما يلي:

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي

تجد التكتلات الاقتصادية مسوغات قيامها في المزايا أو المنافع التي تعود على الدول المنضمة إلى هذه التكتلات، ويعبر عن هذه المبررات بدوافع التكامل الاقتصادي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- توسيع نطاق السوق:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توسيع نطاق السوق كنتيجة لإزالة التمييز القائم بين الأسواق المحلية للدول الأعضاء، مما يتيح لهذه الدول التمتع بمزايا اقتصادية تتمثل في نمو الطلب على منتجاتها الذي يؤدي بدوره إلى تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة، وزيادة التخصص وتقسيم العمل بين هذه الدول ما يقود إلى الكفاءة الانتاجية، وكذلك فإن السوق الواسع يتيح للوحدات الانتاجية العاملة الاستفادة من وفورات الحجم الكبير الناجم عن اتساع نطاق الانتاج في هذه الوحدات. ولطالما شكلت السوق الضيقة عاملا رئيسيا في ارتفاع متوسط التكاليف الانتاجية في الكثير من الدول النامية، وتبرز أهمية السوق الواسعة على وجه الخصوص في الدول المتقدمة التي تصطدم بعقبة انخفاض الطلب الفعال.[2]

2- تحسين معدل التبادل التجاري "شروط التجارة":

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تحسين معدل التبادل التجاري الدولي للدول الأعضاء –ككتلة واحدة–في مواجهة السوق العالمية ويضمن لهذه الدول قدرا أعلى من المساومة في هذه السوق.[3]

3- المنافسة:

يساعد التكامل الاقتصادي على كسر الحلقات الاحتكارية التي ترعرعت في ظل الأسواق الضيقة ما يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية، وينبغي في هذا الصدد اتخاذ التدابير التي تضمن المحافظة على هذه المنافسة.[4]

4- خلق المناخ الملائم لعملية التنمية:

يضمن التكامل الاقتصادي قدرا من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء كما أنه يقلل من حالات عدم التأكد ويبعث على تدفق الاستثمارات الأجنبية نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية

---

[1] حسين فرج حويج، **التكامل الاقتصادي والصناعات البتروكيماوية، دراسة تحليلية لانعكاسات التكامل الاقتصادي على القدرة التنافسية للصناعة البتروكيماوية بدول المغرب العربي**، دار جليس الزمان، عمان، 2013، ص ص 17–19.

[2] علي القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص 203.

[3] محمود حسن حسني، **مدخل إلى اقتصاديات التجارة الخارجية**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2004، ص ص 329–330.

[4] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984، ص 41.

كما أنه يتضمن قيام نوع من التنسيق في برامج التنمية الإقليمية ويؤدي كل ذلك إلى تهيئة المناخ الملائم للتنمية.[1]

5- زيادة التوظيف:

يرجح الكثير من الاقتصاديين كفة التكامل الاقتصادي كآلية لمعالجة مشكلة البطالة، فعن طريقه تتاح الفرصة لانتقال العمالة بين الدول الأعضاء طلبا للاستخدام، كما يتيح السوق الواسع بحسب اتساع نطاق الأعمال والاستثمارات وظائف جديدة مسهما في تحقيق درجة أعلى من التكافؤ بين السكان والموارد.[2]

6- زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يعمل التكامل الاقتصادي على توسيع نطاق السوق ويعمل كذلك على زيادة الطلب وتحفيز الاستثمار وتشجيع التخصص الإقليمي والاستخدام الأفقي لرأس المال، والمتوقع أن فرص الربح سوف تتضاعف وأن رؤوس الأموال سوف تنتقل بين دول التكتل بحثا عن هذه الفرص، ويؤدي كل ذلك خلال الأجل الطويل إلى كفاءة استخدام الموارد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.[3]

7- تخفيض الاختلالات الخارجية للاقتصاد:

تعاني الكثير من الدول النامية اختلالات هيكلية في تجارتها الخارجية، وذلك لاعتمادها على منتج أساسي وحيد " مادة أولية في الغالب"، وتؤثر هذه الاختلالات بشكل أساسي على برامج التنمية من خلال تأثيرها على حصيلة النقد الأجنبي المستخدم لتمويل هذه البرامج، وعلى هذا فإن التجارة تصبح أكثر استقرارا في ظل ازدهار التجارة البينية والتلاحم بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول.[4]

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي

وهي تشير إلى الوسائل والمعطيات التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتؤمن تواصل وتطور العملية التكاملية ذاتها ومن أبرزها:

1- المقومات الاقتصادية:

من بين المقومات الاقتصادية نذكر ما يلي:[5]

---

[1] عبد الهادي يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1983، ص ص 137–138.

[2] كامل بكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45–47.

[3] **المرجع نفسه**، ص 48.

[4] عبد الهادي يموت، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 140–143.

[5] شقير محمد لبيب، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص 84.

- **التخصص وتقسيم العمل:** يستمد التكامل الاقتصادي أهمية ومبرر اللجوء إليه من الناحية الاقتصادية بصفة أساسية من كونه يؤدي إلى تطبيق مبدأ تقسيم العمل بين الدول الداخلة في التكامل مما يعني إقامة نوع من التخصص في الإنتاج فيما بينها، وحتى في الثمار العديدة التي تترتب عليها.
- **توفر عناصر الانتاج اللازمة للعملية الانتاجية:** سواء رؤوس الأموال المادية أو الموارد البشرية، ولا شك أن التكامل يوفر فرصة وامكانيات لوجود هذه العناصر الهامة والحيوية للمشاريع الانتاجية في الدول المتكاملة فيتحقق زيادة في الانتاج وتحسن كفاءة الأداء، فقيام كل دولة بنشاطاتها الانتاجية اعتمادا على ما يتوفر لديها من عناصر الانتاج قد يعيق نشاطاتها الانتاجية، ويحد من كفاءتها نظرا لعدم توفر بعض العناصر الانتاجية بالصور الكافية.
- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلى سيطرة اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)♥حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء.[1]
- **انسجام السياسات الاقتصادية:** لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان التي تنخرط في تكتل إقليمي، بل يجب أن تضمن إلى جانب ذلك انسجام السياسة التجارية والمالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات، إضافة إلى ذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية اقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.
- **توفر البنية الأساسية الملائمة:** هي من الشروط التي تحظى بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية، فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال آثار الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توافرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي.

وكذلك يعتبر توفر الطاقة ووجود شبكة الاتصالات اللاسلكية التي تربط المنتج بالمستهلك في السوق الإقليمية عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري.

♥ يضم الكوميكون الدول التالية: الاتحاد السوفياتي سابقا، المجر، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، فيتنام وكوبا.

[1] عبد الوهاب رميدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 8-9.

- **التفاوت في الموارد الطبيعية:** تختلف دول العالم اختلافا شائعا فيما وهبتها الطبيعة من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية والمعادن كالحديد، النحاس، الفحم، والبترول،[1] إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يشجعها على التكامل مع غيرها من الدول وهذا ما يسمح بخلق جو مناسب يمكن من توسيع الانتاج.
- **وجود الفوائض والنواقص:** إن هدف الدولة من قيام تكامل مع دولة أخرى أو مجموعة دول يكون إما لسد العجز لديها أو لتصريف الفائض، سواء كان هذا العجز أو الفائض عبارة عن رؤوس الأموال أو سلع انتاجية أو خدمات، كما يشترط أيضا أن تكون صورة العجز أو الفائض على حد من التناسب والتناظر، حتى ينشأ التوازن ما بين فعل الآخر والعطاء في العلاقات التكاملية.
- **توزيع المكاسب:** إن من أهم المقومات التي تسمح بنجاح التكامل هو اتخاذ سياسات مشتركة مبنية على أسس من العدالة في توزيع المكاسب، حيث أن الخسارة التي يتحملها أعضاء النطاق التكاملي قد تختلف من دولة إلى أخرى وعليه ومن أجل تفادي الاختلالات التي قد تطرأ لا بد من ضمان توزيع عادل، وذلك بإيجاد وسائل التعويض كتحويل الموارد للبلدان الأضعف والأكثر تضررا.

2- المقومات الاجتماعية والثقافية:

تعتبر عاملا أساسيا ومهما للتكامل، حيث إن اختلاف العادات والتقاليد، النظم والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد كبير، كذلك كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالتاريخ والحضارة، تقارب الثقافة واللغات والمستوى التعليمي والصحي يعطي فرصة كبيرة لقيام منظمة إقليمية ويجعلها أكثر قدرة على المساهمة في حل مشاكل المنطقة وذلك بمعرفتها الكبيرة بموقف الأطراف.

3- توفر المناخ السياسي الملائم:

إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي، حيث أن ضعف الإرادة السياسية يؤدي حتما إلى إسقاط التكامل الاقتصادي، أما توفر الإرادة السياسية فيكسر جميع العقبات التي تقف في وجه التكامل الاقتصادي، حيث أن تقارب وجهات النظر السياسية بين قادة

[1] حشيش عادل أحمد، شهاب مجدي محمود، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 29.

الدول يخلق جوا من الثقة، إلا أن هذا الجو لن يدوم إلا إذا كانت هناك أهداف مشتركة دائمة تتطلع لتحقيقها جميع شعوب هذه الدول سواء كانت اقتصادية أم سياسية.[1]

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي

وتنقسم معوقات التكامل الاقتصادي إلى:[2]

أولا: المعوقات الاقتصادية والتقنية

وتتمثل في الاتي:

1- التبعية الاقتصادية وتخلف الهياكل الانتاجية:

يشكل تخلف الهياكل الاقتصادية للدول النامية وتبعيتها للدول الصناعية المتقدمة عقبة تحد من قدرتها على التكامل والاندماج وذلك على الرغم من أن تخلفها في هذا المضمار يعد دافعا قويا للتكامل، فالهياكل الاقتصادية لهذه الدول متنافسة ومتماثلة كما أن منتجاتها الأساسية تصب في أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم التجارة البينية بين هذه الدول مما يدل على أن المدخل التجاري غير مجد في هذه الحالات.

2- الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي:

وتلعب هذه الاختلافات دورا بارزا في عرقلة جهود التكامل حيث تتخوف الدول الأقل نموا من أن تستقطب الدول الأكثر تقدما منافع التكامل، وأن تستحوذ على ثماره الانمائية وأن تسيطر هذه الدول على التكتل، وتبرز في هذا المجال أيضا حاجة الدول الفقيرة إلى الإجراءات المتأتية عن الرسوم الجمركية فضلا عن حاجتها إلى الإبقاء على هذه الرسوم لتشكيل سياستها الاقتصادية.

3- الاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة:

قد يرتبط هذا الاختلاف باختلاف النظم الاقتصادية الاجتماعية السائدة وقد يبرز في إطار الفلسفة الواحدة، ومثاله تباين السياسات المالية والنقدية والتجارية، وهذا العامل يعرقل التكامل ولا يحول دونه.

---

[1] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 22.

[2] حسين فرج حويج، **مرجع سبق ذكره**، ص ص21-23.

4- قصور البنية التحتية:

وتشمل هذه البنية المواصلات والاتصالات والمعلومات التي تلعب دورا بارزا في إتمام الجهود التكاملية وذلك لدورها في التوسع التجاري، ومن شأن غياب هذه البنية أن تعرقل التكامل.

ثانيا: المعوقات السياسية والإيديولوجية

1- الاختلاف في النظم الاقتصادية الاجتماعية السائدة:

وتؤدي هذه الاختلافات بشكل أساسي إلى اختلاف الآليات المتبعة في عملية تخصيص الموارد حيث تعتمد الأنظمة الاشتراكية على التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على هذه العملية بينما تعتمد الأنظمة الرأسمالية على السوق.

2- الاختلاف في أنظمة الحكم:

حيث تتنوع هذه الأنظمة من واحد يقوم على الديمقراطية الليبرالية التي تعتمد على التعددية السياسية إلى آخر يرفض هذا الشكل، ويلعب هذا العائق دورا بارزا في تثبيط مساعي التكامل بين الدول النامية.

3- الاختلافات في الأوضاع السياسية:

وذلك من حيث الاستقرار السياسي والسلام الأهلي وتوفر الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التكامل.

4- المشكلات المحلية لكل دولة وقصور الوعي بالتكامل:

حيث تعاني بعض الدول مشكلات تحد من قدرتها على إتمام المساعي التكاملية كالانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية أو احتلال أجزاء من أراضيها أو قصور وعيها بأهمية التكامل.

ثالثا: المعوقات الاجتماعية والثقافية

وتنقسم إلى مجموعتين:

1- التباين في مستوى التطور الثقافي والاجتماعي من حيث المؤشرات الأساسية لهذا التطور كدرجة التحضر والمستوى التعليمي والوعي الاجتماعي وغيرها.
2- معوقات ترتبط بالخصائص الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات كالصراعات الطائفية والقبلية والعنصرية وغيرها.

رابعا: المعوقات المؤسسية والتنظيمية

وترتبط هذه المعوقات بالإطار المؤسسي والتنظيمي للتكامل الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية لإقامة ومتابعة مسيرة التكامل وهي شرط ضروري وغير كاف لقيام التكامل إذ لا بد من توفر الإمكانات التي تمكن هذه المؤسسات من أداء دورها المناط بها على أكمل وجه.

المبحث الثالث: نماذج من التكامل الاقتصادي في العالم

تفاوتت تجارب التكامل الاقتصادي للدول المتقدمة والدول النامية في أبعادها وفي حظها من النجاح، ومن الصعوبة بمكان الإحاطة بكافة هذه التكتلات، وذلك لتعددها وتشعبها، والتي من المستحيل تغطيتها، لهذا سنكتفي باستعراض ما يأتي منها.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي (European Union).

الاتحاد الأوروبي هو جماعة دولية تضم 28 دولة من الدول الأوروبية تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت عام 1992، إلا أن فكرة إنشائه تمتد إلى خمسينيات القرن الماضي وبالتحديد عام 1957 إبان توقيع اتفاقية روما التي بدأ تطبيق بنودها في الأول من يناير عام 1958 وشكلت من خلالها أول وحدة جمركية عرفت في الأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية (EEC) European Economic Coummunity، وتسمى بشكل غير رسمي (السوق المشتركة) و كانت هذه السوق هي اللبنة الأولى في تشكيل الاتحاد الأوروبي، وتغير شكله من مجرد تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية سياسية.[1]

الفرع الاول: حجم وإمكانيات الاتحاد الأوروبي:

يمكن تلخيص حجم وامكانيات الاتحاد الأوروبي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي خلال سنة 2017

المؤشرات	المساحة الاجمالية (كم²)	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الخام (تريليون	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	النمو (%)	البطالة (%)

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص ص، 96-99.

			دولار)	الخام (دولار)		
الاتحاد الأوروبي	4384317	512	17,34	36984	2,4	6,40

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك الدولي، **البيانات**،

https://data.albankaldawli.org/indicator **اطلع يوم 2019/06/06**

الفرع الثاني: شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي

في البداية لم يضع الاتحاد أية شروط للانضمام لعضويته ما عدا الشروط العامة، بهدف مشاركة أكبر عدد من دول القارة، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف الآن بشروط كوبنهاجن وهي تنقسم إلى:

- **شروط سياسية:** وتتعلق بضمان كامل للديمقراطية ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.
- **شروط اقتصادية:** فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة ضمن دول الاتحاد.
- **شروط تشريعية:** وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي تم تبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

الفرع الثالث: الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

- في عام 1958 ومع بدء تطبيق بنود اتفاقية روما كان عدد الأعضاء ستة دول وهي: إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورج وهولندا وهي الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي.
- في عام 1973 انظمت كل من المملكة المتحدة والدنمارك.
- عام 1981 انضمت اليونان إلى الاتحاد الأوروبي.
- سنة 1986 تم انضمام كل من إسبانيا والبرتغال.
- في 1993 تم انضمام ايرلندا.
- في عام 1995 انضمت كل من السويد فنلندا والنمسا ليصبح عدد الدول الأعضاء خمسة عشر دولة.
- في عام 2004 انضمت عشر دول مرة واحدة وهم قبرص، مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا، لينتقل العدد إلى 25 دولة.
- في سنة 2007 انضمت كل من رومانيا وبلغاريا ليرتفع العدد إلى 27 دولة.
- في سنة 2013 انضمت كرواتيا للاتحاد ليصل مجموع دوله 28 دولة.

الفرع الرابع: الاتحاد الأوروبي ومعاهدة ماستريخت

حددت معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في الآتي:[1]

- **المرحلة أولى (1990–1994):** تهدف هذه المرحلة إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.
- **المرحلة الثانية (1995–1998):** تهدف هذه المرحلة إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء، و التخلي عن سد العجز في الموازنة الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط * منها ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد الأوروبي من حيث معدلات التضخم، وتطبيق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول على 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج.... الخ.
- **المرحلة الثالثة:** تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية بإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأس مال قدره 4 مليارات ايكو وتبلغ حصة ألمانيا فيه 25%.

وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الموحدة المتمثلة في الأورو في جانفي 2001، من خلال تخلى دول الاتحاد عن عملاتهم والعمل بالأورو الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي في تسوية المعاملات الدولية وهكذا تحقق الاندماج الكامل.

الفرع الخامس: مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

للاتحاد الأوروبي مجموعة من المؤسسات تسهر على تحقيق أهدافه وهي:[2]

✓ **المفوضية الأوروبية:** وتعتبر الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، مقرها في بروكسل (بلجيكا) ولها مهمتين:

---

[1] جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي، النظريات والممارسات**، دار أسامة للنشر والطباعة والتوزيع، 2013، ص ص 210–211.

[2] **المرجع السابق**، ص ص، 213–214.

❖ تسمى هذه الشروط بمعايير التقارب الأوروبي.

- ✓ إدارة سياسات الاتحاد الأوروبي والدفاع عنها عند انعقاد مجلس الوزراء.
- ✓ تجديد سياسات الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع مجلس الوزراء، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق بنود المعاهدة المنشئة للاتحاد.
- ✓ **البرلمان الأوروبي:** يعتبر أهم الهيئات المكونة للاتحاد، حيث توكل له الوظيفة الرقابية والاستشارية، وعلى المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء استشارة البرلمان قبل اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه كما يملك سلطة المصادقة على الاتفاقات.
- ✓ **مجلس الوزراء:** يتكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد وهو مسؤول عن تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء، يعمل بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية، وتتخذ القرارات فيه بالموافقة من طرف الأغلبية من ممثلي الدول الأعضاء.
- ✓ **المجلس الأوروبي:** يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوروبية، يعقد اجتماعاته الدورية ثلاث مرات في السنة.
- ✓ **محكمة العدل الأوروبية:** تفرض محكمة العدل الأوروبية عقوبات على الدول الأعضاء إذا خالفت قراراتها، كما تقوم بتقرير مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء، خاصة فيما يخص الإشراف على تطبيق المعاهدات الأوروبية.
- ✓ **البنك المركزي الأوروبي:** تتمثل مهامه الأساسية فيما يلي:
- ✓ رسم السياسة الائتمانية للدول الأوروبية الأعضاء.
- ✓ رسم سياسة سعر صرف الأورو.
- ✓ تولي عمليات إصدار وتداول الأورو إدارة الكتلة النقدية المعروضة واتخاذ الإجراءات اللازمة لصك العملات، واستبدال العملات الأوروبية للدول الأعضاء.
- ✓ التحكم في معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها باستخدام آليات أسعار الفائدة والتأثير على مستويات العرض النقدي.

الفرع السادس: بعض مؤشرات اقتصاد الاتحاد الأوروبي

أصبح الاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية الأولى في العالم بسيطرته على ثلث التجارة في العالم، وهذا من خلال الاتي.

اولا–نصيب الاتحاد الأوروبي من صادرات السلع مقارنة مع أكبر اقتصادات العالم

يوضح الجدول أسفله نسبة صادرات الاتحاد الأوروبي في العالم

الجدول رقم (1-3): نصيب الاتحاد الأوروبي من صادرات السلع في العالم (تريليون دولار)

السنة / اقتصادات العالم	2013		2014		2015		2016		2017	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
صادرات العالم	19,07	100	19,11	100	16,64	100	16,13	100	17,85	100
الاتحاد الأوروبي	6,08	31,88	6,16	32,23	5,39	32,39	5,38	33,35	5,91	33,10
الولايات المتحدة الامريكية	1,58	8,28	1,62	8,47	1,50	9,01	1,45	8,98	1,55	8,68
الصين	2,21	11,58	2,34	12,24	2,27	13,64	2,10	13,01	2,26	12,66

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك الدولي، **بيانات**

https://data.albankaldawli.org/indicator **اطلع يوم : 2019/06/06**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ احتلال الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى عالميا من حيث صادرات السلع، حيث وصلت النسبة إلى 33% سنة 2017.

ثانيا–نصيب الاتحاد الأوروبي من واردات السلع مقارنة مع أكبر اقتصادات العالم

الجدول رقم (1-4): نصيب الاتحاد الأوروبي من واردات السلع في العالم (تريليون دولار)

السنة / اقتصادات العالم	2013		2014		2015		2016		2017	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
واردات العالم	19.05	100	19,12	100	16,78	100	16,28	100	18,05	100
الاتحاد الأوروبي	5,92	31,07	6,04	31,58	5,24	31,22	5,26	32,30	5,80	32,13
الولايات المتحدة الامريكية	2,33	12,23	2,41	12,60	2,31	13,76	2,25	13,82	2,41	13,35
الصين	1,95	10,23	1,96	10,25	1,68	10,01	1,59	9,76	1,84	10,19

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك الدولي، **بيانات**

https://data.albankaldawli.org/indicator **اطلع يوم: 2019/06/06**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ احتلال الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى عالميا من حيث واردات السلع، حيث وصلت النسبة إلى 32% سنة 2017.

ثالثا–مساهمة الاتحاد الأوروبي في الناتج العالمي الخام مقارنة مع بعض اقوى اقتصادات العالم

الجدول رقم (1-5): نصيب الاتحاد الأوروبي من الناتج العالمي الخام (تريليون دولار)

السنة / اقتصادات العالم	2013		2014		2015		2016		2017	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الناتج العالمي	77,22	100	79,32	100	75,04	100	76,15	100	80,94	100
الاتحاد الأوروبي	18,05	23,37	18,67	23,53	16,45	21,92	16,55	21,73	17,34	21,42
الولايات المتحدة الامريكية	16,79	21,74	17,52	22,08	18,22	24,28	18,71	24,56	19,48	24,06
الصين	9,61	12,44	10,84	13,66	11,06	14,73	11,19	14,69	12,42	15,34

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: البنك الدولي، **بيانات**

https://data.albankaldawli.org/indicator اطلع يوم: **2019/06/06**

من خلال الجدول نلاحظ احتلال الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى عالميا في مساهمته في الانتاج العالمي الخام ب 23% ثم يتراجع للمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية ابتداء من 2014، وذلك بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية وكذا النمو المعتبر لبعض القوى الجديدة مثل الصين، كما نلاحظ ان الناتج المحلي لهذه الاقتصاديات الثلاثة تمثل ثلثي الناتج العالمي الخام.

المطلب الثاني: نماذج أخرى لبعض التكاملات الاقتصادية العالمية

إضافة إلى تجربة الاتحاد الأوروبي وتجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، هناك عدة تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي، حتى وإن لم تصل إلى المرحلة النهائية للتكامل الاقتصادي، إلا أن البعض منها استطاع أن يحقق عدة أهداف ومزايا من تكامله وهذه التجارب منتشرة عبر العالم، وهي كثيرة جدا، لذلك سنكتفي بذكر البعض منها:

- **السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (تجمع دول الميركوجر):**

Common market of the South America (MERCOSUR)

هو اتفاق تجاري إقليمي يضم في عضويته كل من: البرازيل، الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، وقد انضمت إليه فنزويلا في عام 2006. [1]

وقد تم تأسيسه في عام 1991 طبقا لمعاهدة أسونيسون، كان الهدف من هذا التكتل هو تشجيع التجارة الحرة وسهولة انتقال السلع والخدمات والأشخاص في مجتمع يضم أكثر من 250 مليون نسمة هو تعداد سكان دول المجموعة ويبلغ إجمالي ناتجه المحلي 1.1 تريليون دولار وهو ما يشكل 75% من إجمالي الناتج المحلي لقارة أمريكا الجنوبية، كما يشكل 60% من القدرة الشرائية لأمريكا الجنوبية.

كما يضم تجمع الميركوجر مجموعة من الأعضاء يسمون بالأعضاء المنتسبين وهم: تشيلي، بوليفيا، كولومبيا، اكوادور، البيرو، وتعد كتلة الميركوجر هي الكتلة الرابعة الأقوى عالميا بين NAFTA وASEAN.

- **رابطة دول جنوب شرق آسيا: ASEAN**

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة الفيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي، وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي: ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، الفلبين. [2]

في عام 1991 أنشأت منطقة التجارة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها تدريجيا على فترة انتقالية إلى 15 عاما، ودخلت حيز التنفيذ عام 1994.

في عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية في دول الأسيان، حينها بدأ التفكير الجدي في التكامل الاقتصادي، حيث عقد قمة خلال الفترة 15–16 ديسمبر 1998 في الفيتنام انتهت إلى وضع خطة متوسطة المدى (1999–2004) تتضمن سلسلة من الاجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي.

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[2] علي خافي، **رابطة دول جنوب شرق آسيا(الأسيان): نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 82.

في سنة 2009 انخفض المردود الاقتصادي لدول الاسيان في اعقاب الازمة المالية العالمية، لكنه شهد قفزة نوعية في عام 2010، حيث ازداد نمو الناتج المحلي الاجمالي من 1,7%، 0,8%،2,3 % لكل من ماليزيا، سنغافورة، تايلاند على التوالي إلى 7,2%، 14,5%،7,8%.

وقد حققت هذه الدول "سنغافورة، تايلاند، إندونيسيا" من هذا الاتحاد تقدما كبيرا في مجال التصنيع وأطلق عليها الدول الشبه الصناعية الجديدة، وبذلك نجح التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا والناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة للخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجا يحتذى به في التكامل الاقتصادي بين الدول النامية.[1]

- **منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي:**

Pacific economic cooperation (APIC)- Asia

تم إنشاء المنتدى عام 1989 ويضم في عضويته 21 دولة هي: أستراليا، بروناي، كندا، شيلي، الصين، هونغ كونغ، إندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، غينيا الجديدة، بيرو، فلبين، روسيا، سنغافورة، تايوان، تايلاند، الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام.

ويعد هذا التكتل من أكبر التكتلات الاقتصادية ليس لتعدد الدول الأعضاء وثقلهم فحسب ولكن لأن اقتصاداته تمثل حوالي 70% من اجمالي الاقتصاد العالمي، كما أنه يعد نموذجا للتكتلات التي تضم دولا من أكثر من قارة.

وقد بلغ حجم التجارة البينية لتلك الدول كنسبة من اجمالي التجارة الخارجية نحو 70,8% في عام 2004 مقابل 67,7% في عام 1990 و57,6% في عام 1980.[2]

- **السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (COMESA)**

The common market for eastern and south Africa

بدأت اتفاقية الكوميسا كمنطقة تجارة تفضيلية عام 1891 بهدف الوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء لتتطور وتصبح اتحادا جمركيا ثم سوقا مشتركة، ثم اتخذت الاتفاقية شكلها الحالي في ديسمبر 1994، وتضم في عضويتها 20 دولة وهي: بروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، اريتيريا، اثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، أنجولا، وأخيرا ليبيا المنضمة في يونيو 2005.

---

[1] اسمهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 40.

[2] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

تم تخفيض التعريفة الجمركية إلى أن تم إلغائها بالكامل سنة 2000، وقد استفادت هذه الدول من نفاذ صادراتهم لسوق واسع يبلغ تعداد سكانه 380 مليون نسمة، كما تستفيد هذه الدول من المساعدات التي يقدمها بنك التنمية للشرق والجنوب الإفريقي.

ومن الآثار الإيجابية للكوميسا أن حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء ارتفع من 3,1 مليار دولار في علم 2000 إلى 8,8 مليار دولار بنهاية عام 2007.[1]

لقد كان الناتج المحلي الاجمالي للكوميسا في عام 2009 ما يقارب 448 مليار دولار أمريكي، كان لمصر وليبيا النصيب الأكبر ب 248,4 مليار دولار أمريكي، ثم انتقل سنة 2010 إلى 512,6 مليار دولار، ليصل سنة 2011 إلى 573,5 مليار دولار.

كما ارتفع حجم التجارة الخارجية من 108,5 مليار دولار أمريكي في عام 2004 إلى ما يقارب 262,5 مليار دولار أمريكي في 2008.[2]

- **اتحاد المغرب العربي: Arabic Maghrab Union (AMU)**

أسس عام 1989 م بغية تشجيع المشاريع المشتركة وإنشاء سوق موحدة بين كل من الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا، وقد حدد لهذا الاتحاد ثلاث مراحل هي:

- إنشاء منطقة حرة للتبادل.
- إنشاء اتحاد جمركي.
- إنشاء سوق مشتركة.

وقد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 اتفاقية ومعاهدة، وهذا سنتطرق إليه في الفصل الثاني من هذا البحث.

ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا كيف ارتفع عدد هذه التكاملات الاقتصادية:

الجدول رقم (1-6): التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (1949 م – 1999 م)

الفترة الزمنية	عدد التكتلات
1949 م – 1959 م	04
1960 م – 1969 م	12
1970 م – 1979 م	05
1980 م – 1989 م	07
1990 م – 1999 م	84

[1] **المرجع السابق**، ص 101.

[2] اسمهان خاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

المصدر: عابد شريط، **أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 110.

خلاصة الفصل الأول:

لقد أضحى موضوع التكامل الاقتصادي من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي العالمي، نظرا للمزايا التي يمنحها للدول الأعضاء والتي هي في الأصل الدوافع المشجعة لقيامه، إذ يمر بمراحل مختلفة من منطقة التفضيل الجمركي إلى منطقة التجارة الحرة لتصل إلى أعلى درجاتها وهي التكامل الاقتصادي التام، مستندا في ذلك إلى مجموعة من المقومات لتجاوز قدر الإمكان المعيقات التي يمكن أن تحول دون بلوغ الهدف المنشود.

وموازاة مع هذا التوجه والاهتمام بظاهرة التكامل على المستوى الواقعي كان هناك اهتمام أكاديمي علمي نظري حاول أن يؤسس لهذه الظاهرة.

وحيث تسعى هذه الدراسة إلى تناول حالة تكاملية ألا وهي حالة التكامل الاقتصادي المغاربي فقد تم تخصيص جزء من هذا الفصل إلى بعض نماذج التكامل الاقتصادي في العالم محاولين إبراز نشأة وتطور هذه التكتلات وأثرها على اقتصاديات الدول الأعضاء.

الفصل الثاني:

التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية

تمهيد:

أصبحت التجمعات الإقليمية والجهوية حقيقة ثابتة وسمة القرن الواحد والعشرين، وباتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة، وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم بفعل العولمة التي تطبعها عقلانية اقتصادية منطقها الإقصاء والتهميش، الأمر الذي يجعل من الصعب على الدولة الواحدة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى، وهذا ما يحتم عليها الانضمام إلى تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية تحقيقا وحماية لمصالحها الداخلية.

ومن هذا المنظور برز اتحاد المغرب العربي كأداة من شأنها توحيد اقتصاديات دول المنطقة، وبغض النظر عن إلزامية الاندماج الإقليمي الذي تفرضه العولمة هناك أيضا معطيات نابعة عن تاريخ مشترك وإيمان شعوب المنطقة بوحدة المغرب العربي الكبير كغاية سامية.

ومن هذا المنطلق ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: واقع التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي

المبحث الثاني: مبررات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التكامل المغاربي

المبحث الأول: واقع التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي

تأسس اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي.

المطلب الأول: نبذة عن اتحاد دول المغرب العربي

أولا: نشأته

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة في الفترة بين 28 و30 أفريل 1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية،[1] بعد ذلك تم أول اجتماع لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي في تونس سنة 1964، أين تم التوصل إلى تشكيل اللجنة الاستشارية المغاربية (CPCM) المكلفة بدراسة مجموعة من المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، وانبثقت عن هذه اللجنة قرارات مهمة تتعلق بـ:[2]

- التنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير.
- توحيد السياسات في قطاع المناجم والطاقة والنقل والمواصلات.
- التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية.

غير ان الهيئة الاستشارية فشلت في اداء دورها وتحقيق الأهداف التي يتطلبها مسار التكامل نظرا لعدم اتفاق الدول المغاربية على صيغة وطبيعة العمل التكاملي المغاربي من جهة ومن جهة اخرى بروز مجموعة من المشاكل السياسية، مشكلة الحدود، ومشكلة الصحراء الغربية. ونتيجة لذلك دخلت دول المغرب العربي في فترة السبعينات في سياسة المحاور والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي، فتونس وليبيا أعلنتا الوحدة الاندماجية بينهما في سنة 1974، سرعان ما تخلت عنها تونس بسبب معارضة الجزائر مما خلق نوعا من الجليد بين البلدين، ثم قامت تونس والجزائر بتوقيع اتفاقية الأخوة والتعاون في مارس 1983، والتحقت بهما موريتانيا، وكان رد فعل ليبيا والمغرب على ذلك تأسيس الاتحاد العربي الإفريقي في أوت 1984 في مدينة وجدة المغربية سرعان ما تفكك في سنة 1986.[3]

---

[1] اتحاد المغرب العربي، **فكرة التأسيس**، الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي، https://maghrebarabe.org، تاريخ الإطلاع: 2019/04/27.

[2] محمد شكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 2007، ص 4.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص 75-76.

وبعد فشل أول هيكل للعمل المغاربي المشترك أي (اللجنة الاستشارية الدائمة) وحالة المد والجزر التي مرت بها دول المغرب العربي في منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينات، عاد الوعي مرة اخر لدى قادة دول المغرب العربي وأثناء اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10 جوان 1988، وإصدار "**بيان زرالدة**" الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي التي اجتمعت بمدينة الجزائر بتاريخ 13 جويلية 1988، بعد ذلك تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي بمراكش في 17 فيفري 1989، يضم كل من تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، و موريتانيا، واعتبر هذا الحدث بمثابة تحول تاريخي في العلاقات المغاربية، وكانت نشأته استجابة من قبل دول المغرب العربي لتحاشي اخطار التهميش الناجمة عن التحولات العالمية الجديدة ونمو الاتحادات والتجمعات الإقليمية في كل مكان.

ثانيا: التعريف بالدول الأعضاء

تقع دول اتحاد المغرب العربي في شمال أفريقيا، ضمن حيز استراتيجي هام، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال، والمحيط الأطلسي من جهة الغرب، يتكون اتحاد دول المغرب العربي من 05 دول وهي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي 5.782.140 كلم² حيث تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي، ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كم،[1] واعتبارا من سنة 2016 بلغ عدد سكان المنطقة أكثر من 100 مليون نسمة حوالي 75٪ منهم يعيش في المغرب والجزائر كما أن البلدان يملكان أقوى اقتصادين في هذا الاتحاد، حيث أن مجموع اقتصاد البلدين يساوي 75% من الاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد[2]، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01).

الجدول رقم (2-1): مساحة وعدد سكان بلدان اتحاد دول المغرب العربي لسنة 2017

البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة كم²	2.381.741	1.775.500	1.030.700	446.550	163.610
عدد السكان (مليون نسمة)	41.8	9.7	4.0	34.9	11.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، 2018، ص ص 293-294.

المطلب الثاني: التطور المؤسساتي لدول المغرب العربي

ويشمل ثلاث مراحل وهي:

الفرع الأول: مرحلة إنشاء المؤسسات 1964-1975: وامتازت بما يلي:

[1] **المرجع السابق**، ص 82.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، 2018، ص ص 293-294.

- وضع المؤسسات الوحدوية نظريا لتضم المؤسسات المغاربية في قمة مؤتمر الوزراء للاقتصاد.
- لجان مجموعات متخصصة تمثلت فيما يلي:[1]

1- **مؤتمر الوزراء:** إن مؤتمر الوزراء هو سلطة عليا لا تمتلك أي هيكل ولا سلطات محددة ولا بروتوكولات واجتماعاتها غير منظمة وجدول أعمالها غير مضبوط، وتعرض قراراتها في شكل اتفاقيات أو مجرد بيانات.

2- **المؤسسات الدائمة:** تم إنشاء مؤسسات دائمة اثنان منها عامة وأخرى قطاعية.

3- **اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي (CPCM):** تم إنشاؤها عام 1964 وعين مقرها في تونس وتكمن مهمتها الرئيسية في مساعدة الحكومات المغاربية في تحضير الملفات من أجل اتخاذ قرارات عملية في مختلف القطاعات (زراعة، صناعة، تجارة .....الخ).

إن غياب الانسجام في المواقف التجارية للبلدان المغاربية لم يكن ليسهل مهمة اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي للوصول نحو التكامل الاقتصادي المغاربي.[2]

4- **المركز المغاربي للدراسات الصناعية:** تتمثل مهمة هذا المركز في تحضير الدراسات بحسب كل منطقة أو كل قطاع حول التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء.

هناك دراسات أنجزها هذا المركز نذكر منها:

- قابلية الصناعات المغاربية للأدوية الآلية.
- إمكانية الصناعة المغاربية للحديد الأبيض.
- القدرات على المدى القصير والمتوسط بين البلدان المغاربية في فروع الصناعات الميكانيكية والكهربائية.
- تنسيق مصادر الطاقة في البلدان المغاربية.

5- **اللجان المتخصصة:** إن اللجان المتخصصة التالية أنشئت من قبل اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي وهي التي تراقبها:

أ- **اللجنة المغاربية للنقل:** وتضم 4 لجان النقل الجوي والبحري والبري وعبر السكك الحديدية والتي أنشئت من أجل:

- تنمية وتطوير أنظمة النقل في البلدان المغاربية.
- تشجيع وتقوية التنسيق بين الدول المغاربية.

[1] فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص 82.

[2] جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**، دار العلوم للنشر، عنابة، 2006، ص 159.

ب- **اللجنة المغاربية للتنسيق البريدي والاتصالات السلكية:** أنشئت في 1966 ودورها وضع وسائل توحيد الإجراءات في البريد والاتصالات على المستوى المغربي وانسجام الروابط الهيكلية للاتصالات السلكية.

ت- **اللجنة المغاربية للسياحة:** أنشئت سنة 1965 وتعمل على تنسيق السياسة السياحية للبلدان المغاربية، ولذا أنجزت لعدة دراسات مهمة مثل:

- تنمية الإشهار السياحي للمنطقة.
- تكوين الموظفين المؤهلين.
- تطبيق أسعار وأثمان موحدة في كل منطقة.
- تنظيم رحلات في كل البلدان المغاربية.

الفرع الثاني: مرحلة تجميد المؤسسات المغاربية 1975-1982

لقد جمدت في هذه المرحلة كل المؤسسات المشتركة والاستشارية ولم يعقد أي مؤتمر وزاري منذ 1975، وكان يجب الانتظار إلى غاية 1983 لإعادة بعث الحوار بين البلدان المغاربية بهدف البناء المغاربي.

الفرع الثالث: مرحلة عهدة الثنائية 1983-1988

تميزت محادثات التكامل المغاربي بين البلدان المغاربية خلال 1983 بإعادة بعث التعاون الاقتصادي الثنائي في آفاق مغاربية، وبغياب العلاقات بين الجزائر والمغرب بين عامي 1975-1983 نتيجة الصراع على الصحراء الغربية ويمكن اعتبار اللقاء بين الملك المغربي ورئيس الجمهورية الجزائرية في 1983 مؤشر لإرساء العلاقات بين البلدان المغاربية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لاتحاد دول المغرب العربي

بناًء على المادتين 7 و19 من اتفاقية الاتحاد تقوم مجموعات المغرب العربي بأعمالها ومسؤولياتها من خلال الهيئات التالية:

أولا: المجلس الرئاسي

هو أعلى هيئة في الاتحاد يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، رئاسة المجلس تكون لمدة سنة بالتناوب بين الرؤساء، يعقد دوراته كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة، تصدر القرارات بإجماع أعضائه، ترأس دولة رئاسة المجلس كل هيئات الاتحاد.[1]

ثانيا: مجلس وزراء الخارجية

[1] جمال لعمارة، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي**، بحوث وأوراق عمل في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الاوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، ص 377.

يتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ومهمته هي:[1]

- التحضير لاجتماعات المجلس الرئاسي.
- تنسيق خطط التنمية.
- تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الدولية والإقليمية.
- تقديم المشاريع والتوصيات للمجلس الرئاسي.

يجتمع مرتين في السنة تكون رئاسته بالتناوب وتؤخذ قراراته بالإجماع.

ثالثا: اللجان الوزارية المتخصصة

وتتكون إجمالا من:

1- **لجنة الأمن الغذائي:** تهتم بقطاعات الفلاحة، الثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري...الخ.

2- **لجنة الاقتصاد والمالية:** تهتم بميادين التخطيط، الطاقة، التجارة، الصناعة، السياحة، المالية، التأمين، المصارف وتمويل الاستثمار، الخدمات ...الخ.

3- **لجنة البنية الأساسية:** تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران، النقل والموصلات، البريد ...الخ.

4- **لجنة الموارد البشرية:** تهتم بمجالات التعليم، الثقافة، الإعلام، التكوين، البحث العلمي، الشؤون الاجتماعية، التشغيل، شؤون الجالية المغاربية...الخ.

رابعا: الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وعدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين موظفي الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة تقوم هذه الأخيرة بالمهام الأساسية التالية:[2]

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية وبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق.

---

[1] شيبوط سليمان، **آفاق التكامل الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة –حالة المغرب العربي–**، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008، ص 103.

[2] المرجع السابق، ص 143.

- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.
- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الاحصائية والمرجعية.

خامسا: مجلس الشورى (البرلمان المغاربي)

يتكون من 150 عضو أي 30 عضو من كل برلمان من الدول الأعضاء، يجتمع مرة واحدة في السنة ويعقد دورة استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، ومن مهامه يبدي رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات لتعزيز عمل الاتحاد ومقره الجزائر العاصمة ويتكون من 5 لجان:[1]

- لجنة الشؤون القانونية، برئاسة موريتانيا.
- لجنة الشؤون السياسية، برئاسة المغرب.
- لجنة الموارد البشرية، برئاسة تونس.
- لجنة البنية الأساسية، برئاسة الجزائر.
- لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي، برئاسة ليبيا.

ويتكون مجلس الشورى من الأجهزة التالية: مكتب المجلس، رئيس المجلس، أمانة المجلس، لجان المجلس.

سادسا: الهيئة القضائية

تتكون من قاضيين إثنين عن كل دولة عضو في الاتحاد وتعينهما الدولة لمدة 6 سنوات، ويرأسها عضو منتخب لمدة سنة وتتمثل مهامها في النظر في المنازعات كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية.

إلى جانب هذه الهياكل الرئيسية هناك أجهزة أخرى أهمها:[2]

1- **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتونس:** تم إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بناء على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ 1991/03/10م، ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس

[1] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سبق ذكره**، ص 191.

[2] بن علي طيبي، **العالم العربي والألفية الثالثة**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 123.

الأموال وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها، ومقره بتونس.

2- **الأكاديمية المغاربية للعلوم.**

3- **جامعة المغرب العربي بليبيا.**

المطلب الرابع: أهداف اتحاد المغرب العربي

يهدف اتحاد المغرب العربي من خلال ميثاق تأسيسه إلى:[1]

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في ميادين مختلفة.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

أما على مستوى تحقيق التكامل الاقتصادي فقد وضعت استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة للوصول إلى الوحدة الاقتصادية تعتمد على:[2]

أولا: إنشاء منطقة التبادل الحر

عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 1992.

ثانيا: إقامة اتحاد جمركي

ويتم ذلك قبل نهاية 1995، وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة بين الدول الخمسة، ووضع تعريفة خارجية مشتركة.

ثالثا: إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الاتحاد

قبل نهاية 2000، وتهدف هذه المرحلة للوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية، وإلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

رابعا: الوصول إلى الوحدة الاقتصادية

وذلك بتوحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة.

---

[1] معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، https://maghrebarabe.org

[2] عوار عائشة، بوثلجة عبد الناصر، **دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل، مجلة التكامل الاقتصادي**، العدد 3، جامعة أدرار، 2014، ص ص 186-187.

ولتجسيد هذه الاستراتيجية وضع بناء مؤسساتي تم من خلاله توزيع المهام على هيئات ولجان متخصصة حسب القطاعات، خاصة سنة 1993، حيث تم خلالها استكمال القاعدة القانونية والهيكلية لأجهزة الاتحاد.

المبحث الثاني: مبررات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

يرى العديد من الاقتصاديين أن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة حتمية ومطلبا ملحا في ظل ما يشهده العالم من تحولات متسارعة وما فرضته المنظومة الاقتصادية العالمية من واقع جديد لا مكان فيه للكيانات الضعيفة والهشة، فالاندماج الاقتصادي المغاربي من شأنه أن يدعم اقتصاديات دول الاتحاد ويعزز قدرتها على الانخراط الفعال في المنظومة الاقتصادية العالمية والتموقع الجيد في الخارطة الدولية الجديدة.

المطلب الأول: مبررات ودوافع قيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

إن استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، وتأثيرات العولمة الاقتصادية، ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي، والمنافسة غير العادلة تبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة.

أولا: المبررات والدوافع الداخلية

ومن أهمها نذكر:[1]

- إن غياب الاندماج المغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر بـ 2% بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، وكذلك عجز في مناصب الشغل يقدر بـ 20000 ألف فرصة عمل سنويا.
- رغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من مائة مليون نسمة، فإن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4% من مجمل المبادلات مع الخارج، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي إلى 60%، ودول جنوب شرق آسيا إلى 22%، ودول أمريكا الجنوبية 15%.
- تشير الاحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1.5% من الإنتاج الزراعي العالمي، بسبب تخلف القطاع الفلاحي في هذه الدول، وهو ما يستوجب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.

[1] محمد شكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 08-09.

- ضيق نطاق الأسواق المحلية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، في حين أن التكامل الاقتصادي يخلق سوقا أوسع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول الاتحاد.
- يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل مما يسمح بخلق فرص أوسع للاستثمار كما يساعد على حل مشكلة البطالة المنتشرة في دول المغرب العربي.

ثانيا: المبررات والدوافع الاقليمية والدولية

ويمكن إبرازها فيما يلي:[1]

- إن اقتصاديات دول المغرب العربي هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي، ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية، وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري
- إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة (تونس، المغرب، موريتانيا) وتواجد دولا أخرى في طريق الانضمام (الجزائر وليبيا)، يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى، وإقامة صناعات منافسة، وزيادة معدلات الإنتاجية
- إن اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية، والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، كأنها تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية، وهو ما يفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة، ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص
- إن انضمام دول كالصين والهند بإمكانياتهما الهائلة إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيشكل تحديا مباشرا لصادرات دول المغرب العربي كصادرات تونس والمغرب من النسيج والملابس، حيث أنه من المتوقع أن تكون حصة الصين 50% بدلا من 16% في السوق الأمريكية، وستقفز من 18% إلى 29% في سوق الاتحاد الأوروبي
- هناك حاجة ملحة لدول الاتحاد المغاربي إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، وهذا يمكن تحقيقه من خلال احترام المصالح الجزئية لكل دولة في إطار المنطق متعدد الجوانب في قراءة المصلحة، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 10-11.

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي

تزخر منطقة المغرب العربي بمقومات جغرافية وثروات طبيعية هائلة، كما تمتاز بتجانس حضاري ولغوي استثنائي قل نظيره في وحدات إقليم آخر، ويشكل التاريخ المشترك لشعوب المنطقة لبنة أخرى لتسليح عزيمة الفواعل المغاربية في التأسيس لصرح إقليمي تكاملي واستغلال تلك المقومات لبناء نهضة المنطقة المغاربية ورفاهية شعوبها، والمساهمة في التحولات الإقليمية والعالمية التي تهم الشعوب المغاربية والعربية بما يجعل من هذا الصرح المغاربي نقطة قوة في ميزان التفاعلات الإقليمية والدولية.[1]

أولا: التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة

إن المنطقة التي تضم مجموعة أقطار متباينة تشمل على أراضي متعددة المناخات وموارد مائية وثروات بحرية ونهرية وغابية وموارد معدنية وطاقوية، سيساعد على اتجاه كل بلد في إطار تحقيق مصلحته إلى التكامل مع البلد الأخر.

فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي من المقومات المواتية للتكامل الاقتصادي، فهو يعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل وأن البلد إنما يسعى إلى التكامل مع غيره ابتغاء تلافي ما لديه من حالات عوز ونواقص لأن التكامل يتيح له إمكانية حصوله على إمدادات ومنافع ينالها من الأطراف التي يتكامل معها، وأن البلدان المغاربية كما تمت ملاحظتها تتنوع فيها تلك الموارد والثروات وتتكامل لتشكل مصدرا للتقدم الاقتصادي.

ثانيا: توفر رؤوس الأموال بشكل هائل

يتوفر بالمغرب العربي رؤوس أموال هائلة، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضخامة المداخيل النفطية لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا، حيث إذا تم استثمارها داخل المنطقة المغاربية وتوجيهها نحو عملية التنمية فإن ذلك من شأنه أن يعمل على دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والبشري ويسهل عملية التكامل الاقتصادي المغاربي.[2]

ثالثا: التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة

هناك دول مغاربية تتميز بوجود كثافة سكانية وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالبلدان المغاربية التي يمتلك

---

[1] صالح صالحي، **الإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، بحوث وأوراق عمل في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الاوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 311.

[2] شقير محمد لبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة، ويمكن ذلك عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة كالجزائر أو المغرب لتحقيق منافع كثيرة متبادلة، وأن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها التنافسية المتعلقة بالأجور.

رابعا: الموقع الاستراتيجي للمغرب العربي

إن اتحاد المغرب العربي له أهميته الاقتصادية الخاصة فهو يحتل موقع استراتيجي هام حيث يطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي كبير جدا جنوب الاتحاد الأوربي، كما يطل على المحيط الأطلسي، وهو يعد نقطة عبور أساسية إلى الدول الإفريقية، ويزخر بثروات طبيعية هائلة بعضها غير مستغل والأخر غير مكتشف، كما تتميز تضاريس المغرب العربي جغرافيا بوجود بحيرات ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة، وبهذا فإن الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو تم استغلاله في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري، وإنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيدي العاملة المغاربية، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة من أقرب التجمعات الاقتصادية وأقواها والمتمثلة في دول الاتحاد الأوربي وأمريكا.

خامسا: اتساع نطاق السوق المغاربية

تبلغ مساحة المغرب العربي مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم² واعتبارا من سنة 2016 بلغ عدد سكان المنطقة أكثر من 100 مليون شخص، مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.[1]

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التكامل

هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه اتحاد المغرب العربي والتي نفصلها كما يلي:

المطلب الأول: تحديات التكامل المغاربي

تبرز أهم التحديات التي تواجه إقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي في فيما يلي:

أولا: الشراكة الأورو متوسطية

منذ الوهلة الأولى سارعت دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب ثم الجزائر إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي منفردة، وهذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات وتطور

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة الدول النامية ومنها الدول المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي وقلل من قدرتها في تحقيق المكاسب المحققة من تلك الاتفاقيات، مما جعل هذه الأخيرة غير متكافئة، ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات منفردة مع دول الاتحاد الأوربي المجتمعة، والتي تتحرك كتكتل اقتصادي معزز بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة.[1]

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في النظام التجاري الدولي

هناك أربعة دول مغاربية من أصل تسعة دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة النهائية لجولة الأورغواي، منها ثلاثة دول مغاربية تعتبر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وهي: تونس، المغرب وموريتانيا، في حين لا تزال الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب تمهيدا لانضمامها إلى هذه المنظمة، بينما لا تزال ليبيا خارج إطار المنظمة.

إن هذا الانضمام ينجم عنه بعض الأثار والانعكاسات التي قد تتعرض لها اقتصاديات المغرب العربي، والتي بحكم الأوضاع الحالية لهذه الاقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي، في حين قد يعتبر بعضها إيجابيا إذا ما وظف توظيفا رشيدا، وتم التعامل معه بمراعاة المنافسة العالمية وما تتطلبه من قواعد إنتاجية كبيرة وطاقة هائلة، قد يعجز كل قطر مغاربي عن إنجازها بمفرده، في حين أن ذلك يبقى ممكنا في ظل الإطار المغاربي، وهذا ما يجعل التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة وما صاحبها من إجراءات يمثل تحديا آخر يضاف إلى التحديات الأخرى.[2]

ثالثا: المشروع الشرق أوسطي

إن المشروع الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي إنما هو في شكله مشروع سياسي بآليات اقتصادية، فهو يقوم على فكرة أن أحسن السبل هي تلك التي تؤدي إلى الهدف بأقل تكلفة، إذ بإمكان إسرائيل من خلال المشروع الشرق أوسطي أن تحقق أهدافها النهائية بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا بواسطة طريق أقل تكلفة من الحرب المدمرة ماديا وبشريا.

وتبع لما جاء في كتاب "شمعون بيريز" الذي أصدره باللغة الإنجليزية سنة 1993 بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" فقد سبق للمجموعة الاوربية أن اقترحت خلق ما يسمى "بسوق المشرق" والتي تتألف من مصر، سوريا، الأردن، لبنان وفلسطين، "وسوق المغرب" وتتألف من المغرب، الجزائر وتونس، على أن تنشأ

---

[1] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، دار الحامد، 2011، الأردن، ص ص 310-311.

[2] محمد الأمين ولد أحمد جدو، **أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 268، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001، ص ص 30-31.

رابطة داخلية بين هذين السوقين وسوق الاتحاد الأوربي، وهو تمهيد لما يسمى حاليا الشراكة الأورو-متوسطية.

رابعا: الأزمة المالية العالمية

لقد كان للوضعية الاقتصادية لدول المغرب العربي التي تزداد فيها أهمية قطاعات الزراعة والسياحة والتجارة بالإضافة إلى النفط والغاز، دور كبير في تأثر هذه الدول بالأزمة المالية العالمية بالرغم من كونها اقتصاديات غير مرتبطة إلى حد ما بالمصارف وأسواق المال العالمية، حيث ستتأثر دول المغرب العربي بهذه الازمة خاصة في ظل دخول الاتحاد الأوربي الشريك الأول لدول المنطقة في قلب الازمة، وهو ما سيلقي بظلاله السلبية على علاقته الاقتصادية بالدول المغاربية، كما هو الحال بالنسبة لقطاعات السياحة والصادرات والاستثمارات الخارجية لا سيما وأن أغلب دول المغرب العربي في حركية دائمة واقتصادها منفتح على حيطه الإقليمي والدولي.[1]

المطلب الثاني: معوقات وأسباب تعثر مشروع التكامل المغاربي

اعترضت مسيرة اتحاد المغرب العربي بعض المعوقات نتج عنها بطء في تنفيذ عدد من البرامج الاتحادية، ويمكن اجمال هذه المعوقات التي تقف عثرة في مسار البناء المغاربي فيما يلي:

أولا: المعوقات الاقتصادية

وتمثلت فيما يلي:[2]

1- غياب التقارب بين السياسات الاقتصادية في الدول المغاربية:

إن اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الأعضاء يعتبر من معوقات إقامة تكامل اقتصادي بينها، حيث اتبعت كل من تونس والمغرب وموريتانيا سياسات اقتصادية ليبرالية في حين الجزائر وليبيا تطبق سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم الجزائر بتحرير اقتصادها تسعينيات القرن الماضي بدعم من صندوق النقد الدولي، واليوم وبعد أن عصفت رياح ثورة ليبيا بنظام العقيد معمر القذافي فإن ليبيا بلا شك ستنظم إلى ركب التوجه الليبرالي.

2- ضعف المبادلات التجارية:

يبقى حجم المبادلات التجارية ضعيفا ولا يرقى الى المستوى المطلوب، حيث يمثل نسبة 3% من مجموع مبادلات الدول الخمس وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما هو محقق في تجمعات اقليمية اخرى، على

[1] فيصل بهلولي، **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 200.

[2] Luis martinez, l'Algérie, **l'union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale,** projet de recherche euromesco, paris, octobre 2006, P 5.

غرار الاتحاد الأوروبي حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية البينية في المنطقة 60 % من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي.

3- التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج:

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها، حيث تعتمد في صادراتها اساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90 %، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية وبالتالي تبعية دائمة للأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي.[1]

4- الحواجز الجمركية:

إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة على غرار ما هو معروف في التكتلات الاقتصادية الأخرى يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البينية.

ثانيا: المعوقات السياسية

أهمها ما يلي:[2]

1- قضية الصحراء الغربية:

ظل ملف الصحراء الغربية مصدر توتر وتأزم بين المغرب والجزائر قبل قيام الاتحاد واستمر معه خلال مسيرته إلى يومنا هذا، ومادام هذا الملف مفتوحا فان قضية الصحراء الغربية ستبقى تعرقل مسيرة الاتحاد.

2- ضعف وغياب الإرادة السياسة:

إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة.

3- قضية لوكربي:

أصدر مجلس الأمن في 31 مارس 1992 قرارا بفرض حضر جوي على ليبيا، وطالبت ليبيا من الدول المغاربية عدم تطبيق قرار مجلس الأمن مستندة في ذلك إلى المادة 14 من معاهدة الاتحاد التي تنص على أن: " كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى" غير أن الدول المغاربية طبقت

[1] محمد بوبوش، **التكامل المغاربي المعوقات والأفاق**، ندوة صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، جامعة محمد الأول كلية الحقوق، وجدة، 16 و17 أفريل 2009، ص 205.

[2] صبيحة بخوش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 372-378.

الحضر الجوي عليها، وانعكس الوضع سلبا على مسيرة البناء المغاربي إذ توقفت ليبيا عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995.[1]

4- الوضع الأمني في الجزائر:

عرفت الجزائر خلال التسعينيات من القرن الماضي أزمة سياسية حادة أدت إلى دخول البلاد في مرحلة من العنف وعدم الاستقرار، وتفاقم الوضع أكثر سنة 1994 مما خلق تخوفا في الدول المغاربية الأخرى خاصة تونس والمغرب من انتقال الأزمة إليها، حيث أقدمت المغرب على فرض تأشيرة على الجزائريين في أوت 1994 للحد من تدفق الجزائريين إليها.

5- الاتحاد المغاربي والربيع العربي:

شهدت المنطقة تحولات سياسية في ضوء الربيع العربي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم في الدول التي شهدت ربيعا (ليبيا وتونس) وهي الآن في مرحلة إعادة بناء أنظمتها الجديدة، وبقية دول المنطقة منشغلة بمواجهة تداعيات هذا الربيع على أوضاعها الداخلية وذلك بحزمة من الإصلاحات على المستوى القطري لدساتيرها ولحياتها السياسية والاجتماعية.

ثالثا: المعوقات القانونية

تتمثل أهم المعوقات القانونية فيما يلي:[2]

1- المعاهدة ومحتواها:

منذ دخولها حيز التنفيذ اتضح أن المعاهدة يشوبها الكثير من العيوب والتي تؤثر على مسيرة الاتحاد، إذ يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته.

2- اختلاف النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين الدول المغاربية:

إذ يشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد والحد من فاعليتها.

3- قاعدة الإجماع:

[1] عطاء الله بن طيرش، **دراسة امكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، 2017، ص 776.

[2] كمال عايشي ونوري، **التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 9.

إن الأخذ بقاعدة الإجماع يؤثر سلبا على العمل المغاربي المشترك، إذ أن اشتراط موافقة جميع الدول على كل قرار أمر لا يتحقق دائما مما يعرقل المشاريع ويعطل الانجازات ويفسد الكثير من المبادرات، لذلك اقترحت الجزائر في مارس 2001 تعديل معاهدة التأسيس واستبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تجسيد الاندماج الاقتصادي الفعلي بين دول المغرب العربي من شأنه احداث جملة من التغيرات على البنية الهيكلية لاقتصادات المنطقة، كما من شأنه أن يولد جملة من المكاسب التي قد لا تتوافر في مناطق وتكتلات اقتصادية أخرى مهما كان وزنها في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، لأن المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية والاجتماعية والحضرية التي تربط بلدان المغرب العربي كفيلة بتنمية المبادلات التجارية البينية للمنطقة بما يعزز المركز التفاوضي للبلدان المغاربية على الصعيد الدولي، ويوحد جهودها في سبيل مواجهة التحديات المشتركة، وبما يجعل المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية، وبذلك يكون التكامل الاقتصادي المغاربي خيارا استراتيجيا لا بديل له، ويعتمد على هذا الخيار للنهوض باقتصاديات الدول المغاربية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية لهياكلها القطرية، وفتح قنوات التبادل من خلال فتح الحدود وتأمين انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين دول المنطقة، وتشير التقديرات إلى أن إنشاء منطقة التبادل الحر سيضاعف من مستوى التجارة البينية خمسة أضعاف مما هو عليه الآن.

الفصل الثالث:

واقع الاقتصاد الجزائري وفرص النهوض به خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي

تمهيد

ورثت الجزائر عقب استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين من المستعمر قاعدة اقتصادية لم تكن لتلبي طموحات شعبها بسبب ما لحق بها من دمار جراء حرب التحرير، من هذا المنطلق اضحى من الضروري ان تعمل على ايجاد موقع لها وسط اقتصاديات العالم، وأصبح لزاما عليها الاخذ بعين الاعتبار كل المستجدات العالمية والتفاعل معها بكل حيثياتها الايجابية منها والسلبية، الامر الذي أصبح بمثابة الرهان الصعب والتحدي الكبير للنهوض باقتصادها من وحل التخلف وبناء قاعدة اقتصادية متطورة. من خلال تطوير وتوظيف كل طاقاتها وامكاناتها الزراعية، الصناعية، السياحية، ومواردها البشرية.

إن الواقع الدولي الذي فرض على جل دول العالم اللجوء إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية أجبر الجزائر وجيرانها من الدول المغاربية التفكير بجدية في انشاء الاتحاد المغاربي للاستفادة من الفرص الكامنة التي يتيحها هذا التكامل.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: فرص الجزائر في تعزيز الاقتصاد خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي

المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية فتجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الاستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ما دفع بالجزائر إلى تبني التوجه اللامركزي في التسيير، وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية الواسعة والتي مست جميع جوانب القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر مرحلتين أساسيتين:[1]

الفرع الأول: القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي (قبل 1988)

عرف القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي عدة تحولات وذلك بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ومنه مساهمته في الناتج الداخلي الخام والوصول إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان وأهم تلك التحولات:

1- **التسيير الذاتي:** جاء بعد الاستقلال مباشرة وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من المعمرين الأوروبيين إلى الفلاحين وذلك بهدف إعادة الاعتبار للفلاح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاع، إلا أن تلك السياسة لم تأت بالنتائج المرجوة نظرا لمركزية التسيير والبيروقراطية وهذا ما دفع الدولة إلى إعادة النظر في تسيير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وإعادة تأميم الأراضي الفلاحية.

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016-2017، ص 204-205.

2- **نظام الثورة الزراعية:** جاء في سنة 1972 بهدف تغيير جذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتصف بها الريف الجزائري عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة وإعادة توزيعها أو تحسين مستوى معيشة سكان الأرياف.

وفي سنة 1981 عرف القطاع انتهاج الدولة لسياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني، نتج عنه حل 6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا وبذلك تم إنشاء 3264 مزرعة فلاحية اشتراكية و190 مزرعة نموذجية.[1]

كما صدر في 1983 القانون 83-18 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح، وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، بالإضافة إلى الضائقة المالية التي عرفتها البلاد سنة 1986 بسبب انخفاض إيراداتها من المحروقات.

الفرع الثاني: القطاع الفلاحي في ظل التحول إلى اقتصاد السوق (بعد 1988)

نتيجة فشل التسيير المركزي الذي لم يشجع العمال في القطاع الفلاحي على الإنتاج و ارتفاع المديونية وخدمة الدين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اتخذت الحكومة إجراءات جديدة في تنظيم الإنتاج للتخفيف من عجز الميزانية العمومية للدولة اتجاه القطاع، وجعله أكثر فاعلية من خلال التوجه نحو خوصصة شاملة و حرية في الإنتاج والتسويق، وذلك بتطبيق القانون 87- 19 المؤرخ في 1987/11/08 المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية بهدف التوسع الرأسي للإنتاج من خلال تكثيف العملية الإنتاجية، مع حرية اتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق، خاصة مع تطبيق الإنفاق الائتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو القائم على آليات اقتصاد السوق، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليص الإنفاق العمومي وتشجيع الإنفاق الخاص والأجنبي.

[1] رابح زبيري، **الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص 26.

وفي بداية الألفية الثالثة، عرف القطاع الفلاحي مرحلة جديدة من التنمية الفلاحية تزامنت مع تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي تمثلت في تطبيق استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي أعطى دفعة جديدة للتنمية الفلاحية من خلال برامج الدعم وتحفيز المستثمرين والفلاحين بهدف إحداث نمو فعال في القطاع الفلاحي يعتمد على الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها.

وفي الفترة الممتدة بين 2007–2013 تم تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي ترتكز على ثلاث محاور أساسية وهي:[1]

1– **سياسة التجديد الفلاحي:** وتقوم على ثلاث محاور رئيسية هي:

إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية وتطوير إنتاج مجموعة من المنتجات كالحبوب والحليب والبقول والبطاطا، زراعة الزيتون، الطماطم الصناعية واللحوم الحمراء والدواجن مع مراعاة تعميم أنشطة ترشيد استخدام المياه وتطوير إنتاج علف المواشي والبذور والشتلات إلى جانب تطوير مكننة القطاع.

- تطبيق نظام الضبط (syrpalac) والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحليب، الحبوب، الطماطم، اللحوم، الزيوت، البطاطا)، ومن جهة أخرى حماية مداخيل الفلاحين المستهلكين، ويتحقق هذان الهدفان عن طريق تقوية الأدوات الضرورية للضبط مثل إمكانيات التخزين للمنتجات الفلاحية والمذابح.
- إنشاء بيئة أمنة ومحفزة في نفس الوقت من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق وقروض إيجاريه (crédit leasing) لشراء المعدات والآلات الفلاحية ووضع تأمينات فعالة لمواجهة انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية ودعم التعاضدية الريفية الجوارية وتعزيز دور المنظمات المهنية.

2– **سياسة التجديد الريفي:** وتقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية هي:

- عصرنة القرى والمداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية (ksours).

[1] الطيب هاشمي، **القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006–2013 بين الانجازات والعقبات**، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23–24 نوفمبر 2014، ص 6.

- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وذلك عن طريق التنمية المحلية والتجارة، التجارة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحسين الأوضاع في المناطق الريفية.
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية الممثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال والخط الساحلي والأراضي الفلاحية.
- حماية وتثمين الممتلكات الريفية المادية وغير المادية والمتمثلة في المنتجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية وإحياء التقاليد الريفية.

3- **تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين:** وتتمثل في ما يلي :

- تسهيل استفادة المنتجين من التكنولوجيا الحديثة.
- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.
- تقوية القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.
- دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحة النباتية وحرائق الغابات.

الفرع الثالث: تقييم أداء القطاع الفلاحي في الجزائر

لتقييم أداء القطاع الفلاحي في الجزائر سيتم التطرق إلى نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ونسبة مساهمته في التشغيل وكذا نسبة مساهمته في الاكتفاء الذاتي.

1- نسبة مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام

تعد نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام مساهمة ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانيات المتوفرة والتي إذا استغلت بطريقة مثلى لاستطاع القطاع الفلاحي تحقيق نتائج أفضل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الفترة بين 2013-2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018(ا لثلاثي الثالث)
الوحدة%	9.9	10.3	11.6	12.3	12.3	12.6

المصدر: بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، ديسمبر 2018، ص 26. تاريخ الاطلاع، 2019/04/21.

يظهر من الجدول أن أحسن نسبة حققها القطاع خلال فترة 2013 والثلاثي الثالث من سنة 2018 كانت 12.6% من القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني في سنة 2018 (الثلاثي الثالث) حيث تطور بنسبة 2.7%، مما يدل على بداية قطف ثمار السياسات المنتهجة لتطوير القطاع وكذلك اهتمام المستثمرين.[1]

2- نسبة مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التشغيل

يوضح الجدول التالي مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة 2006-2016.

الجدول رقم (3-2): مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الوحدة %	13.6	13.7	13.1	11.7	11.7	9	10.6	8.8	8.8	8.7	8.0

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على:

ONS, **Activité, Emploi et Chômage** 2006-2016, www.ons.dz تاريخ الاطلاع: 2019/04/21

[1] بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 44، ديسمبر 2018، ص 28.

حسب إحصائيات سنة 2016، يعد القطاع الفلاحي أضعف قطاع من حيث المساهمة في التشغيل، حيث لم تتعدى مساهمته 8% في الوقت الذي سجل فيه القطاع الصناعي 13.1% وقطاع البناء والأشغال العمومية 17,5%وقطاع الخدمات 61.4%.[1]

3-نسبة الاكتفاء الذاتي:

يوضح الجدول التالي نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف أنواع الحبوب والخضر والفواكه واللحوم بأنواعها.

الجدول رقم (3-3): نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية بالجزائر خلال الفترة 2009-2016

التعيين	نسبة الاكتفاء الذاتي			
	متوسط الفترة 2009-2013	2014	2015	2016
مجموعة الحبوب (جملة)	34.2	21.6	21.3	18.0
القمح والدقيق	34.1	24.7	23.8	19.1
الذرة الشامية	0	0.1	0.1	0.1
الأرز	0	0	0	0
الشعير	85.3	54.3	57.0	50.5
البطاطس	-	98.5	-	-
جملة البقوليات	37.5	38.9	31.7	31.0
جملة الخضر	99.5	99.6	99.6	99.6
جملة الفواكه	91.9	90.2	92.0	94.8
السكر	-	-	-	-
جملة الزيوت والشحوم	10.9	5.6	7.7	8.7
اللحوم الحمراء	81.4	85.5	88.4	85
اللحوم البيضاء	100.0	100.6	100.5	100.3
الأسماك	84.5	74.8	77.1	77.0
الألبان ومنتجاتها	82.9	78.0	82.2	80.6

[1] Ons, **Activité.emploi et chômage 2006-2016**, www.ons.dz

التمور	102.1	102.8	103	103.1

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات الواردة في:

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 37**. تاريخ الاطلاع، 2019/04/21.

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تستورد حوالي 80% من مجموعة الحبوب، وحوالي 75% من القمح والدقيق، كما أنها تغطي ما مقداره 20% من العجز في الألبان ومشتقاتها عن طريق الاستيراد، كما يوضح الجدول أيضا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت والشحوم لم تتعد 11% وبالتالي يمكن القول أن القطاع الفلاحي مازال بعيدا عن تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الأساسية المتمثلة في القمح والزيت والحليب.

4– المساحة الكلية والمزروعة ونصيب الفرد منها خلال عامي 2015 و2016:

يوضح الجدول التالي المساحة الكلية والمساحة المزروعة ونصيب الفرد منها خلال عامي 2015 و2016 في الجزائر.

الجدول رقم (3-4) المساحة الكلية والمزروعة ونصيب الفرد منها في الجزائر خلال عامي 2015–2016:

المساحة الجغرافية		المساحة المزروعة		نسبة الفرد في المساحة (هكتار)			
				الجغرافية		المزروعة	
2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
238174.10	238174.10	8488.03	8494.57	5.96	5.83	0.21	0.21

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37**، الجدول (4)، تاريخ الاطلاع، 2019/04/21.

يلاحظ من الجدول أن نصيب الفرد من المساحة لا يتعدى 0.21 هكتار وهي أقل من الجارتين تونس والمغرب بـ 0.40 هكتار و0.27 على التوالي.

المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي في الجزائر

يتشكل القطاع الصناعي من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو استخداماته، فإن كان تحليل الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات على أساس استخراجية وتحويلية،

فالصناعات الاستخراجية هي التي تتولى استخراج المواد الخام من الطبيعية دون إجراء أي تغييرات في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية، وحسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الصناعات وهي : القطاع الخاص والقطاع العام والمختلط، ومن حيث الحجم فإن القطاع الصناعي يتشكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

الفرع الأول: التطورات التي شهدها القطاع الصناعي في مرحلة الاقتصاد المخطط (قبل 1989)

لقد تميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بارتباطه التام بالخارج وعلى وجه الخصوص فرنسا، وكان المستعمر يهدف إلى عدم السماح بإقامة صناعة وطنية متطورة وإبقائها كمصدر للمواد الخام لتلبية حاجيات البلدات المتقدمة.

وفي سنة 1963، تم إخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون إلى نظام التسيير الذاتي وإنشاء دواوين وطنية كديوان الحبوب وديوان التجارة وشركات وطنية كالشركة الوطنية للكهرباء والغاز، والشركة الوطنية لتسويق المحروقات، إن مساهمة القطاع الصناعي كانت بحوالي 20% في الإنتاج الكلي، وشهدت سنة 1967 ميلاد المخطط الثلاثي الأول في تاريخ الجزائر المستقلة الذي يهدف إلى تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي.

ومع بداية السبعينات قررت السلطات الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة والمبنية على استراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وهو ما يعرف باستراتيجية إحلال الواردات باعتبارها أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي، كما شهدت هذه المرحلة تأميم قطاع المحروقات سنة 1971، وبفضل جميع التأميمات تكونت لدى الدولة قاعدة مهمة في الميدان الصناعي تم تعزيزها ببرنامج التصنيع الواسع الذي قامت به الشركات الوطنية المختلفة، و أصبحت مهيمنة على الجهاز الإنتاجي الصناعي بنسبة تزيد 80%، وعرفت المخططات الاستثمارية التنموية لهذه المرحلة

[1] سليم مخضار، **دراسة تحليلة لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 98.

تطويرا كبيرا، حيث ارتفعت استثمارات المخطط الرباعي الأول(1970-1973) بنسبة 150% مقارنة بالمخطط (1967-1969)، كما تضاعفت المخصصات الاستثمارية للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) أربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول، في حين تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 37%، وهذا التطور ما هو إلا نتيجة لتأميم حقول النفط والغاز وكذا المناجم، أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد شهد تراجعا كبيرا من حيث أهميته النسبية حيث انخفضت مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي الخام من13% سنة 1972 إلى 9% سنة 1978.

في سنة 1980، تم اللجوء إلى إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية نتيجة عجزها المالي الكبير وعدم قدرة هذه المؤسسات على التحكم والرفع من قدراتها الإنتاجية، إضافة إلى ذلك فإن كبر حجم هذه المؤسسات وتمركز هياكلها وتوسع مجال نشاطها لم يساعد متخذي القرار على إنشاء هيكل تنظيمي مثالي يسمح بتدفق المعلومات ويسهل عملية اتخاذ القرار والتحكم أكثر في الرفع من القدرات الإنتاجية وتحسين مستوى إنتاجية العمال والآلات، وبموجب إعادة الهيكلة ارتفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة في 1982.

وكان الهدف من إعادة الهيكلة هو إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عمل المؤسسات الصناعية والتحكم أكثر في تسييرها والرقابة عليها ومحاولة القضاء على البيروقراطية التي كانت السبب في عرقلة أنشطة المؤسسات وتكورها والعامل الأساسي في قتل روح المبادرة والإبداع داخل المؤسسات، وبهدف القضاء على مختلف الاختلالات المسجلة في المخططات السابقة تم وضع المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989).

الفرع الثاني: التطورات التي شهدها القطاع الصناعي خلال مرحلة الاقتصاد الحر (بعد 1989)

عرفت فترة بداية التسعينات اهتماما غير مسبوق للسلطات الجزائرية بالانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر وتم اعطاؤه الأولوية من خلال عدة قوانين أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي تم بموجبه تحرير نظام الاستثمار، إضافة إلى صدور المرسوم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات والذي يعطي للاقتصاد الوطني انفتاحا أكثر من خلال تحسين المناخ

الاستثماري لجذب رأس المال الأجنبي، ومن بين المبادئ التي يركز عليها هذا المرسوم هو عدم التفريق بين المستثمر الأجنبي والمحلي، والحرية التامة للاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي.[1]

وفي أواخر سنة 1991 تم تطبيق استراتيجية جديدة خاصة بقطاع المحروقات تم بموجبها تعديل القوانين المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث عن حقول النفط والغاز واستغلالها ونقلها حيث تمحورت حول توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي إلى التنقيب والاستغلال وحتى النقل بالأنابيب، بالإضافة إلى الحق في الحصول على حصة من الإنتاج الذي يشارك فيه، منح تخفيضات جبائيه على نتيجة الاستغلال، مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاع بينه وبين المؤسسة الوطنية.[2]

لقد أدت التطورات السياسية التي مرت بها الدولة بداية التسعينات والمتمثلة في توقيف المسار الانتخابي إلى توليد ضغوطات داخلية وخارجية زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي الجزائري وساهمت بشكل كبير في توقيف مسار التنمية، زيادة على ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت خلال الفترة السابقة والمتمثلة في منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية وإنشاء صناديق المساهمة لم تحقق مستوى النمو المنتظر بسبب نقص الموارد المالية، مما ترتب عن ذلك توجه السلطات نحو تعميق الاصلاحات الاقتصادية سنة 1995 حيث تقرر إصدار القانون المتعلق برؤوس الأموال التابعة للدولة، حيث بموجب هذا الأخير تقرر إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وتجميعها وتنظيمها في شكل شركات قابضة صناعية ومالية في إطار استراتيجية صناعية جديدة مبنية على الفعالية الانتاجية والمردودية المالية وقابلية المؤسسات المنافسة التامة، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة التي بلغت حدود 29.5% سنة 2005.

كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات وكذا الصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية لكن

[1] سليم مخضار، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

[2] عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 89.

إلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي، وبالتالي يجب أن تكون نسبة الاندماج في هذه الصناعات بمستويات عالية وأكثر من 50% حتى يمكننا القول إن الجزائر تسير في خطى الدول الناشئة وبإمكانها تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.[1]

الفرع الثالث: ركائز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر بعد 1914

انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي بعد الصدمة البترولية 2014 أهمها ما يلي:[2]

1- **تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية:** التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية:

- **الصناعات المعتمدة على الموارد الاولية المتوفرة في الجزائر:** وتتمثل في البتروكيمياء، الصلب، مواد البناء.
- **الصناعات المحققة للقيمة المضافة:** وهي الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الإلكترو منزلية.
- **الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي:** صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، صناعة عتاد الأشغال العمومية.

أما من حيث الانتشار الجغرافي، فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية هي:

[1] سليم مخضار، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[2] رفيقة صباغ، **استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية**، ورقة بحثية، المؤتمر الدولي استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، يومي 06 –07 نوفمبر 2018، ص ص 15–18.

- **منطقة التنمية الصناعية المندمجة:** الجزائر، البليدة، مستغانم، برج بوعريريج، الأغواط، وهران، سطيف، غرداية، تيزي وزو، عنابة، بومرداس.
- **أقطاب تكنولوجية:**
- **المرحلة الأولى:** الجزائر العاصمة (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس.
- **المرحلة اللاحقة:** تلمسان، قسنطينة، باتنة، الشلف.
- **مناطق متخصصة:** أرزيو، حاسي مسعود، وهران، سكيكدة.
- **مناطق متعددة النشاط:** قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت.

2- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي:

من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي تم إصدار العديد من المراسم والقوانين بهدف إنعاش القطاع في إطار سياسة جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- حظر الاستيراد:

قررت الحكومة ابتداءا من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتوج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد.

4- تأهيل المؤسسات:

لهذا الغرض سطرت الجزائر 3 أنواع من البرامج:

أ- **البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعية:** وهو برنامج خاص بالمؤسسات الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة، امتد من جانفي 2002 إلى 31 ديسمبر 2005 هدفه تحسين موقع المؤسسات الصناعية ومحيطها، مبدؤه الانخراط الحر للمؤسسات.

ب- برنامج **الدعم (EDPME) لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:** مدته 5 سنوات ممول من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات التقليدية واللجنة الأوربية يسيره خبراء

جزائريون وأوربيون هدفه تقوية تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة، في جميع المجالات، كما يقدم مساعدات للهيئات المالية والبنوك والهياكل الوسيطة.

ج- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هدفه تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السعر والجودة، والتي تحمل الجنسية الجزائرية العامة منها والخاصة.

إن المتتبع لهذه البرامج يتضح له أن المعني الأول هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعود ملكيتها في الغالب إلى القطاع الخاص 575906 مؤسسة سنة 2016، أما المؤسسات العمومية فإنه تم تأهيلها من خلال اللجوء إلى عمليات الشركة مع المؤسسات الأجنبية أو بواسطة الخوصصة.

5- تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة:

وذلك من خلال:

- الحد من سيطرة القطاع العمومي على أسواق المصرفية الجزائرية.
- الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية.
- تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.

الفرع الرابع: تقييم أداء القطاع الصناعي في الجزائر خارج قطاع المحروقات

لتقييم القطاع الصناعي في الجزائر خارج قطاع المحروقات سنتطرق إلى نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل وفي هيكل الصادرات.

1- مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام:

يوضح الجدول التالي مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (3-5): مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في الناتج الداخلي الخام للفترة 2013-2018.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018

النسبة %	4.6	4.9	5.4	5.6	5.7	5.6

المصدر: بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، ديسمبر 2018، ص 26.

يلاحظ من الجدول المساهمة المتواضعة جدا للقطاع الصناعي في إجمالي الناتج الداخلي الخام حيث لم تتعد نسبة 5.7 سنة 2017 كأحسن نسبة خلال فترة 6 سنوات (من 2013 إلى 2018) مع ملاحظة ارتفاعها بـ 1 %، وهذا دليل على فشل جميع الإصلاحات التي طبقت على القطاع الصناعي واستمرار هيمنة قطاع المحروقات الذي بلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام 22.3% للثلاثي الثالث في سنة 2018.

2- مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل:

القطاع الصناعي لا يستوعب يد عاملة كبيرة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر للفترة 2006-2016.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة%	12	12.5	12.6	13.7	14.2	13.1	13	12.6	12.6	13.0	13.5

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على:

ONS , **Activité, emploi et chômage 2006-2016**. www.ons.dz

يتضح من الجدول أن أحسن نسبة حققها القطاع الصناعي في مساهمته في التشغيل خلال الفترة 2006-2016 كانت 14.2% سنة 2010، وقد انخفضت إلى 13.5 في سنة 2016، وهذا يدل على عدم وجود استثمارات جديدة في القطاع الصناعي، والتوجه بشكل كبير إلى الاستثمار في قطاع الخدمات حيث يستوعب أكثر من نصف اليد العاملة حيث سجل نسبة مساهمة في التشغيل بلغت 61.0% لسنة 2016.

3- مساهمة القطاع الصناعي في هيكل التجارة الخارجية الجزائرية:

الجدول التالي يبين نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2007 و2016:

الجدول رقم (3-7): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2007-2016.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة%	1.5	1.6	1.6	1.8	2	2.2	2.5	3.5	4.7	4.1

المصدر: رفيقة صباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص 11.

نسجل من خلال الجدول مستويات متدنية في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية متراوحة بين 1.5% و4.7% مع الإشارة إلى أن هذه النسب متزايدة ابتداءا من 2009 وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تنمية هذا القطاع لمواجهة البطالة وخلق الثروة.

المطلب الثالث: تطور قطاع السياحة في الجزائر

الفرع الاول: مفهوم السياحة

السياحة ظاهرة انسانية نشأت منذ خلق الله الارض ومن عليها فهي قديمة قدم الحياة، فمنذ ازمان بعيدة والانسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن امنه واستقراره وسعيا وراء رزقه.

تطور مفهوم السياحة من فترة زمنية إلى اخرى وفقا لتطور الظاهرة نفسها وقد ظهرت العديد من التعاريف في هذا السياق:

ففي اللغة العربية هي السفر اي الانتقال من مكان الي اخر، فاذا كان داخل البلد نفسه سميت سياحة داخلية، وإذا كان من دولة إلى اخرى سميت سياحة دولية.

أما في اللغة الانجليزية فنجد ان كلمة (tourism) تعني العمل المتعلق بإعداد نشاط الاجازات للسائحين او الممارسة المتعلقة بالسفر من اجل المتعة في الاجازات.

وللوصول إلى تعريف عام نورد التعريف المعتمد من قبل المنظمة العالمية للسياحة (OMT) حيث عرفتها على انها انشطة الاشخاص الزائرين لمكان غير مكان اقامتهم لمدة لا تزيد عن سنة كاملة لغرض الترويح او الاعمال او لأغراض شخصية اخرى.

الفرع الثاني: مكانة السياحة في الاقتصاد العالمي

تمثل السياحة في الوقت الراهن صناعة قائمة بذاتها، وتعد من أكثر الصناعات نموا في العالم ان لم تكن اكبرها على الاطلاق، فقد ارتفع عدد السياح في العالم من 25 مليون سائح سنة 1950 إلى أكثر من 1186 مليون سائح سنة 2015 كما انتقلت ايراداتها على المستوى العالمي من 2 مليار دولار إلى ما يزيد عن 1260 مليار دولار لنفس الفترة منهم أكثر من 53% لأغراض الترفيه والاستمتاع فقط.

وتشير احصائيات المنظمة العالمية للسياحة إلى ان السياحة تساهم بما يقارب من 10% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وتمثل نسبة 7% من الصادرات العالمية ونسبة 30% من صادرات الخدمات وبلغت نسبة الاستثمار السياحي 4,3% من مجموع الاستثمار العالمي.

كما يتوقع ان يصل عدد السياح بنهاية سنة 2030 إلى أكثر من 1,8 مليار سائح، بمعدل نمو متوقع يصل إلى 3,3% سنويا خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2030.[1]

الفرع الثالث: مراحل تطور القطاع السياحي في الجزائر

مرت السياحة في الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل هي:

1- مرحلة ما قبل 1988

بعد الاستقلال وجدت الدولة الجزائرية بنية تحتية جد متدهورة ومنهكة نتيجة ما خربه المستعمر، وفي قطاع السياحة ورثت الجزائر طاقات ايواء تقدر ب 5922 سرير وتوزعت هذه المرحلة إلى:

أ- **فترة (1962-1966):** اسندت مهام تسيير الانجازات والهياكل السياحية التي خلفها المستعمر إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة **ONAT**(الامر رقم 62-27 لسنة 1962)، ورغم استحداث وزارة السياحة سنة 1963 لم يعرف قطاع السياحة خلال هذه الفترة اي انجازات بارزة.

[1] ساعد بوراوي، **تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر تونس و المغرب)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2016-2017، ص2.

ب-فترة التخطيط المركزي (1967-1978): ركزت مخططات هذه الفترة على تطوير عدد هياكل الاستقبال وتدعيم قدراتها.

ج-فترة اعادة الهيكلة(1980-1989): ركز المخططين الخماسيين الاول و الثاني على مواصلة التهيئة السياحية و تطوير السياحة الحموية، وخلال هذه الفترة صدر قانون الاستثمار (82-02) و الذي عرف تطبيقه عدة نقائص منها عدم اعطاء فرصة حقيقية لتشجيع الاستثمار الخاص وتم تداركها بصدور القانون (88-25)، وفي اطار هذا القانون عرف قطاع السياحة اكبر حجم للاستثمارات قدر ب 1663,3 مليون دينار جزائري بنسبة 15,8%، وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية 279 مشروع، و اصبح القطاع الخاص يمتلك من خلال تشجيع الدولة طاقة ايواء قدرها 22460 سرير.

ثانيا: مرحلة ما بعد 1988

في هذه المرحلة سعت الجزائر لرد الاعتبار للتنمية السياحية وخاصة بعد انهيار اسعار المحروقات بالاعتماد على مبدا تحرير النشاطات السياحية (امر الخوصصة 95-22)، وقد انعكس تدهور الاوضاع الامنية خلال التسعينات سلبا على القطاع السياحي بانخفاض عدد السياح من 685815 سنة 1990 إلى 336226 سائح أجنبي سنة 1994 وإلى 93491 سنة 1996.

عرفت بداية الالفية الثالثة انتشار مفاهيم جديدة في مجال التنمية واهمها التنمية المستدامة، واصبحت السياحة تمثل رهانا مستقبليا حقيقيا للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ففي سنة 2000 شمل البرنامج الحكومي تطوير القطاع السياحي، حيث اصبحت السياحة قطبا يتميز بوسائله القانونية والتنظيمية وموارده المالية المستقلة، وفي سنة 2003 صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروعي قانونيين متعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية.[1]

في سنة 2008 تم تبني المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2025 الذي يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات، وجميع المناطق عن مشروعها السياحي

[1] عمر حوتية، **واقع قطاع السياحة في الجزائر وافاق تطوره**، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة ادرار، 2014، ص ص 394-400.

الاقليمي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم ارادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.

ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة اولوية وطنية للدولة يجب النظر اليها على انها لم تعد خيارا بل اصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.[1]

الفرع الرابع: تطور المؤشرات السياحية في الجزائر

1- دخول السياح إلى الجزائر (السياحة الوافدة)

عرفت التدفقات البشرية الوافدة إلى الجزائر تطورا مهما وهذا ما يبنه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-8): عدد السياح الوافدين إلى الجزائر (الأجانب والجزائريين المقيمين في الخارج) للفترة 2013-2017

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السياح	2732731	2301373	1709994	2039444	2450785

المصدر: من اعداد الطلبة، بناء على: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **احصائيات السياحة والصناعة التقليدية**، لمختلف السنوات.

نلاحظ من الجدول اعلاه تراجع في عدد السياح لسنوات 2013 إلى غاية 2015 ويرجع ذلك إلى تراجع في اعداد الجزائريين المقيمين في الخارج وتوجههم لجهات اخري قدمت لهم اسعار أفضل وعلى راسهم تونس، بعد ذلك ارتفع عدد السياح للسنتين المواليتين، لكن ما يعاب هنا هو ان نصيب الجزائر من عدد السياح لهذه الفترة لا يتعدى 0,2% عالميا و4,1% إفريقيا.

2-تطور الحظيرة الفندقية وطاقات الايواء

[1] عبد الفتاح عيساني، **دور التخطيط السياحي في ترقية الخدمات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2014-2015، ص 106.

تمثل الطاقة الفندقية إمكانية البلد على استيعاب السياح، فهي تعكس نوعية المنتوج السياحي المقدم ومدى اهتمام وتقدم البلد، لذا سنقوم بعرض الحضيرة الفندقية حسب الطابع القانوني ونوع المنتوج.

أ- حسب الطابع القانوني

الجدول الموالي يوضح عدد الفنادق حسب الطابع القانوني للسنوات 2013-2017

الجدول رقم (3-9): وضعية الحضيرة الفندقية حسب الطابع القانوني للسنوات 2013-2017

القطاع	2013		2014		2015		2016		2017	
	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة
عمومي	65	18613	65	18613	65	18613	65	18613	65	18613
خاص	1062	74313	1059	74744	1069	77383	1104	82301	1162	87145
الجماعات المحلية	42	2006	54	3134	54	3134	54	3134	54	3134
مختلطة	7	3872	7	3114	7	3114	8	3372	8	3372
المجموع	1176	98804	1185	99605	1159	1002244	1231	107420	1289	112264

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية**، لمختلف السنوات.

من الجدول أعلاه نجد أن القطاع الخاص يسيطر على القطاع العام بنسبة تتجاوز 90% من مجموع المؤسسات الفندقية وكذا بطاقة استيعاب تفوق 76%.

ب-حسب طابع المنتوج:

الجدول رقم (3-10): وضعية الحضيرة الفندقية حسب طابع المنتوج للسنوات 2013-2017.

القطاع	2013		2014		2015		2016		2017	
	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة

حضري	798	55988	872	61012	870	62479	903	66155	949	69891
ساحلي	219	29886	209	27962	230	30380	231	30500	239	31326
صحراوي	54	6058	60	4547	55	3636	56	4780	59	4928
حموي	46	5467	26	4259	21	3866	22	4102	23	4266
جبلي	19	1405	18	1825	19	1883	19	1883	19	1883
المجموع	1176	98804	1185	99605	1159	102244	1231	107420	1289	112264

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية**، لمختلف السنوات.

من الجدول أعلاه نجد أن المنتوج الحضري يحتل المرتبة الأولى بنسبة تتجاوز 70% من مجموع المؤسسات الفندقية وكذا بطاقة استيعاب تفوق 60% ثم يليه المنتوج الساحلي بنسبة تقارب 20% من مجموع المؤسسات وبطاقة استيعاب تقارب 30%، أما باقي النسب فقد توزعت بالترتيب على كل من المنتوج الصحراوي ثم الحموي واحتل المنتوج الجبلي المرتبة الأخيرة.

3- تطور الايرادات السياحية في الجزائر لسنوات 2013-2017

تظهر الاحصائيات ان الايرادات السياحية في الجزائر هي في تراجع مستمر تتوافق وتتناسب مع تراجع عدد السياح لنفس الفترة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-11): تطور الايرادات السياحية في الجزائر للفترة 2013-2017 (مليون دولار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات	326	316	347	246	172

المصدر: البنك الدولي، **البيانات**، السياحة الدولية

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=DZ&view=chart

نلاحظ من الجدول تراجع في الايرادات السياحية ومرد ذلك إلى تراجع في عدد الوافدين اللذين فضلوا وجهات اخرى بالإضافة إلى الازمة المالية العالمية وايضا الظروف السياسية والامنية التي تشهدها المنطقة.

4- تقييم القطاع السياحي في الجزائر

لتقييم القطاع السياحي في الجزائر سنتعرض لمدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وفي التشغيل.

أ- المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي:

يظهر الجدول التالي نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3-12): تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2011-2016

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة %	3,3	3,3	3,6	3,5	3,5	3,4

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياح

https://www.wttc.org/economic-impact/country-analysis/country-data/

تظهر بيانات الجدول السابق ان نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري لم تتجاوز 3,6% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالنسبة العالمية والمقدرة 10%.

ب-المساهمة في التشغيل:

يظهر الجدول الموالي نسبة مساهمة قطاع السياحة في التشغيل.

الجدول رقم(3-13): مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التشغيل للفترة 2011-2016

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة %	5,1	5,3	5,7	5,4	5,6	5,8

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة، https://www.wttc.org/economic-impact/country-analysis/country-data/

من الجدول يتضح المساهمة الضئيلة جدا لقطاع السياحة في التشغيل مقارنة مع تونس التي تتجاوز 11% والمغرب 15% أما المتوسط العالمي فيقدر ب 9,5%.

المطلب الرابع: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

تلعب المحروقات دورا حاسما كطاقة لها أهميتها الكبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاد الدول المصدرة لها، حيث بات هذا الدور من المسائل التي لا تحتاج إلى برهان.

الفرع الأول: مصادر الطاقة

يستخدم الأفراد حسب مستوى دخلهم وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي مصادر مختلفة من الطاقة ويمكن تقسيمها بحسب مصادرها إلى قسمين رئيسين هما:[1]

1- مصادر الطاقة التقليدية: Energie Traditionnelles

وهي المستخرجة من استعمال منتجات الطبيعة مثل الفحم الحطبي والمخلفات الزراعية والحيوانية Biomasses وقوى الجر من الحيوان والإنسان، وبالرغم من بدائية هذه المصادر إلا أن نصف سكان العالم حتى 1992 يستعمل حصريا هذا النوع من الطاقة.

2- مصادر الطاقة الحديثة: Energies Modernes

تشمل الطاقة الحديثة مجموعة من المصادر منها:

أ- مصادر الطاقة غير المتجددة الناضبة: non Renouvelables

وتسمى أيضا الأحفورية Fossiles وهي الفحم الحجري والبترول والغاز، وكذا الطاقة النووية من خامات اليورانيوم.

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 13.

ب-**مصادر الطاقة المتجددة: Renouvelables**

وهي المنتجة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار (غير ناضبة) كالطاقة الشمسية وطاقة من حركة الرياح Eolienne والقوى الهيدرومائية والطاقة الجيوحرارية Geothermique والطاقة المستخرجة من المنتجات الزراعية وغيرها.

3- البترول أهم مصدر للطاقة

يعتبر البترول أهم المصادر الطاقوية دون منازع وقد تزايدت أهميته بصورة ملحوظة منذ الحرب العالمية الثانية كما تؤكد ذلك نسب الاستهلاك المتزايدة، إذ بلغ حجم استهلاك البترول من إجمالي مصادر الطاقة 26% سنة 1950، ارتفعت إلى 43% سنة 1974 ثم أصبحت 38% للبترول و32% للغاز وهما يشكلان معا 70% من مجمع الطاقة المستهلكة في العالم سنة 2000.

البترول منتوج الأرض القديم، تكون جيولوجيا منذ ملايين السنين وتسميته Petroleum التي تعني زيت الصخر في اللاتينية، وهو أيضا النفط كما عرف عند العرب، وهو كمادة طبيعية يتواجد إما:

أ- **في حالة سائلة:** وهو البترول الاعتيادي Petrole Conventionnel وهو البترول التقليدي المعروف.

ب-**في حالة صلبة:** غير اعتيادي Petrole non-conventionnel ويتكون من عروق إسفلتية صلبة عبارة عن صخور (القار)، أو حجر السجيل Schistes bitumeux، ومنها أيضا رمال (القار) Sables bitumeux، وتسمى هذه الأنواع أيضا بالبترول غير التقليدي.

ج-**في حالة غازية:** وهو الغاز الطبيعي ومنه غاز البوتان والبروبان وغيره من الغازات.

ويلحق بالبترول الصلب غير الاعتيادي non – conventionnel البترول السائل غير قابل للاستغلال الاقتصادي، أي المتواجد في المناطق الوعرة أو أعماق البحار وغيرها، بحيث تكون تكلفة استغلاله جد مرتفعة.

وعندما نتكلم عن النفط في هذا المبحث فإننا نقصد به كل المنتجات من البترول الخام والغاز الطبيعي، وغاز البترول، والمكثفات وهي تشكل في مجموعها ما يسمى بالمحروقات les hydrocarbures.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للمحروقات

عرفت حضارات العالم القديم البترول صدفة حيث تم اكتشافه وتوفره نتيجة ظهوره للسطح بواسطة القوى الطبيعية، وكان يعتقد أن له خصائص غير طبيعية، وذلك بمشاهدة انبعاث النفط أو الغاز المشتعل التي سميت بالنيران الخالدة les feux éternelles، فقد استعمله شعوب حضارات ما بين النهرين منذ 500، 700 سنة لأغراض شتى، واستعمله الفراعنة لأغراض التحنيط وطلي السفن، كما استعمله اليونانيين لأغراض الحرب برمي السهام المشتعلة على العدو، واستعمل لأغراض الوقود المنزلي، وقد كان العالم القديم أهم ميدان له والشرق الأوسط بالذات، إلا أن البداية الصناعية للبترول بدأ في العالم الجديد و في الولايات المتحدة بالذات سنة 1859 عندما حفر الكولونيل إدوينل دريك EdwinelK drake في بنسلفانيا أول بئر للبترول من أجل تزويد المصابيح بالبترول لتعويض الزيوت المستخرجة من شحوم الحوت، ومنها بدأت فترة استغلال البترول بالمفهوم الصناعي.

إن البترول في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب، الأتراك، إلى أن بداية استغلاله صناعيا كان مع بداية القرن 20 حيث مر بعدد من المراحل والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين.[1]

1- قبل الاستقلال:

ويقصد بها حقبة الاستعمار الفرنسي ويمكن إبراز النشاط البترولي من خلال النقاط التالية:

- **عام 1913:** كانت بداية أول عمليات البحث والتنقيب وكان أول إقليم أجرى فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان وضلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة والعلمة وعين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف.

[1] نوال بولعواد، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2017-2018. ص 140.

- **عام 1946:** اكتشفت شركة الصور الفرنسية أول حقل بترولي في واد قطرين والذي أنتج خلال الفترة 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية.
- **عام 1952:** أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SNREPAL)، ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS)، حيث في هذه السنة تم اكتشاف حقل برقة بالقرب من عين صالح.
- **عام 1956:** في هذه السنة تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" في شهر جوان[1]، وفي نفس السنة أيضا تم اكتشاف حقلي تيقونترين وزارزتين. حيث يعتبر بترول هذه الحقول من النوع الجيد الذي تنخفض فيه نسبة الكبريت. وهي السنة التي يؤرخ بها بداية عهد البترول في الجزائر.

بعد اندلاع الثورة التحريرية، أصدر الاستعمار الفرنسي تشريع عرف باسم قانون البترول الجزائري برقم 1111/58 في 1958/11/22 في شكل مواد قانونية تعتمد على وضع نظام للامتيازات يعمل على نهب ثروات البلاد وتسهيلات ضريبية إضافية كتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في البترول.

2- بعد الاستقلال:

بحصول الجزائر على استقلالها السياسي بعد التوقيع على اتفاقية ايفيان عام 1962 بدأ العمل من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي إذ كانت الثروات الطبيعية بموجب هذه الاتفاقية تحت سيطرت الدول الأجنبية[2] حيث يمكننا التعرض إلى أهم الخطوات في النقاط التالية:

أ- تأسيس شركة سوناطراك وأهدافها:

[1] عيسى مقليد، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2] نوال بولعواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

من أجل استرجاع السيادة كاملة على المحروقات أنشأت الدولة الجزائرية الشركة الوطنية للمحروقات (سوناطراك) من أجل استغلال الثروة البترولية والغازية وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 63/491 المؤرخ في 1963/12/31.

في البداية لم تسلم لها سوى عملية النقل والتسويق، وقد كان أول إنجاز حققته سوناطراك هو خط الأنبوب البترولي الذي يربط بين مركز التخزين حوض الحمراء وميناء أرزيو والذي يصل طوله حوالي 805 كلم، والذي يعتبر أول إنجاز صناعي حققته الجزائر وسوناطراك وأول قناة لنقل البترول ملك لها 100%.

وقد تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 66/296 الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل:

- تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها.
- معالجة وتمويل المحروقات.
- إنشاء وامتلاك منشآت ومصانع المعالجة الصناعية للمحروقات لا سيما تسويق وتشجيع الصناعة البتروكيماوية والمواد المشتقة، سواء داخل الوطن أو خارجه آخذين بعين الاعتبار الالتزامات التي بحيازة بعض الشركات الأجنبية.

وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% في النقل و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

ب-الانضمام إلى OPEC:

أنشأت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في الدورة المنعقدة ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر من عام 1960، وقد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من

جانب واحد تمتلك احتياطات بترولية ضخمة 73.4% من الاحتياطي العالمي سنة 1986 وحوالي 75.7% سنة 2006، وتشمل 13 عضوا.[1]

انضمت الجزائر للمنضمة سنة 1967 من أجل تحقيق مصالحها الخاصة فيما يتعلق بضمان استقرار أسعار البترول وذلك من أجل ضمان دخل ثابت للتنمية والتطوير.

ج- تأميم المحروقات:

لقد بقي أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري محدودا، لأن النشاطات من الإنتاج إلى التوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج حدود الوطن، كما أن فرنسا كانت قد وقعت اتفاقية مع الجزائر في جويلية 1965 منحتها امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة من 1970/1969، ومع أن الغاز ارتفع من 806 مليون م^3 سنة 1964 إلى 2342 مليون م^3 عام 1968، وانتاج النفط من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 42.3 مليون طن، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجانب الجزائري بسبب هيمنة الشركات الفرنسية، ولذلك باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة، وتجسيدا لذلك جاءت قرارات التأميم في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال 1971/02/24 وتنص على:[2]

- أخذ نسبة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر ما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي.
- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.
- تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

[1] عيسى مقليد، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[2] عيسى مقليد، **المرجع السابق**، ص 31.

ثم صدر بعد قرارات التأميم مباشرة المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 12 أفريل 1971 (أي بعد شهرين من التأميم) الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

د-السياسة **الجزائرية للمحروقات بعد التأميم:**

يعتبر مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تعميمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها، من دستور 1976 في المادة 25 منه التي تنص على " حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليمي والبحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض" وأكدها الميثاق الوطني، ثم دستور 1989 وكذلك دستور 1996 في المادة 17، ثم دستور 2016 في مادته 18 التي تنص على " الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم، والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية والحية، في مختلف الاملاك الوطنية البحرية، والمياه، والغابات".

ومن مجمل هذه النصوص المتعلقة بسيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يمكن أن نستخلص نتيجتين رئيسيتين:

- السيادة الكاملة على قطاع المحروقات تؤول للدولة مباشرة أو عبر شركتها الوطنية سوناطراك، ويمنع لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة النشاط إلا بالاشتراك مع سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% في مجال البترول فقط، أما الغاز يبقى ملكية تامة للدولة طبقا لقرارات التأميم
- فتح مجال المحروقات للاستثمار للقطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي)، إذا لم تكن الدولة مالكة عبر شركتها الوطنية للأغلبية في النشاط البترولي، إنما يعتبر ذلك اعتداء على الدستور.

الفرع الثالث: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

تتطلع الجزائر أن ترسي مكانة أساسية لنفسها كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانات نفطية ومزايا تنفرد بها تجعل زبائنها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب

التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال معرفة حجم احتياطات الجزائر من البترول والغاز، وتطور الانتاج وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول.

1- تطور احتياطي الجزائر من البترول والغاز منذ 1990

هنا نورد جدولا يوضح إمكانيات الجزائر من البترول والغاز من حيث الاحتياطي للفترة ما بين 1990 و2013.[1]

الجدول رقم (3-14): تطور الاحتياطات من البترول والغاز في الجزائر للفترة 1990-2013

السنة/ البيان	الوحدة	1990	1994	1995	1997	1998	2000	2004	2005	2008	2010	2012	2013
احتياطي البترول	10^9 برميل	9.2	9.979	9.975	11.2	11.30	11.80	11.30	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
الاحتياطي العالمي	10^9 برميل	1003.2	1016.75	1025.55	1052.52	1058.15	1104.90	1190.34	1198.95	1295.09	1383.20	1187.30	1687.90
احتياطي الجزائر إلى العالم	%	0.9	0.9	0.98	1.06	1	1	1.5	1	0.94	0.9	0.5	0.5
احتياطي الغاز	10^5 م^3	3.3	3.7	3.69	4.08	4.08	4.52	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50
احتياطي العالم من الغاز	10^5 م^3	125.7	143.52	142.67	148.94	151.78	150.30	175.38	176.27	182.84	187.10	187.30	185.7

[1] بلقاسم زياني، **سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، 2017-2018، ص 345.

احتياطي الجزائر إلى العالم	%	2.5	2.5	2.5	3	3	3	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5

المصدر: بلقاسم زياني، **سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2017–2018، ص 345.

من خلال بيانات هذا الجدول تتصح الحصة المتواضعة جدا للجزائر من الاحتياطي العالمي سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغز والتي هي في حدود 1% بالنسبة للبترول و3% على أكثر تقدير بالنسبة للغاز الطبيعي، وكذلك تميز هذا الاحتياطي بالثبات المطلق خلال العقدين من القرن الحالي مما يدل على عدم مقدرة السلطات في الرفع من حجم احتياطاتها بالكيفية التي تجعلها في موقع آمن مستقبلا.

2- تطور الإنتاج الجزائري في البترول والغاز منذ 2000

لمعرفة الاتجاه العام لإنتاج البترول والغاز في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 تقدم الجدول التالي[1]

الجدول رقم (3-15): تطور الإنتاج في البترول والغز الطبيعي في الجزائر للفترة 2000-2013.

(الوحدة مليون طن).

السنة / البيان	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بترول ومكثفات *	66.8	70.9	83.6	86.2	86.5	86.5	77.2	73.8	71.7	67.2	68.9
غاز طبيعي **	76.0	72.3	83.8	76.0	76.3	77.2	71.6	72.4	74.4	73.4	70.7

[1] بلقاسم زياني، **المرجع السابق**، ص 350.

* إنتاج البترول يشمل كل أنواع المكثفات والمنتجات البترولية.

** يشمل فقط الإنتاج المسوق.

المصدر: بلقاسم زياني، **مرجع سبق ذكره**، ص 350

يوضح الجدول السابق الازدياد المضطرب للإنتاج الجزائري من البترول الخام والمكثفات والمنتجات البترولية من عام 2000 إلى غاية عام 2008 حيث كانت نسبة التغير في حدود 28% مقارنة بعام 2000، أو ما يعادل نسبة نمو 3% سنويا، إلا أن الانتاج العام بعد 2008 أخذ في التراجع لصالح الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي مما يفسر بوادر تطبيق الاستراتيجية الوطنية الهادفة بالتوجه نحو الغاز الطبيعي كمصدر هام من مصادر الطاقة وكمصدر للتمويل وتجلى ذلك أكثر ابتداءا من 2010.

بشكل عام فإن إنتاج الجزائر من المحروقات منذ بداية القرن الحالي كانت فيه السيطرة للبترول إلى غاية 2010 ثم أخذ إنتاج البترول نحو الانحدار وفي المقابل أخذ إنتاج الغاز نحو الارتفاع وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

شكل بياني رقم (3-1): تطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الفترة 2000-2013 (الوحدة مليون طن).

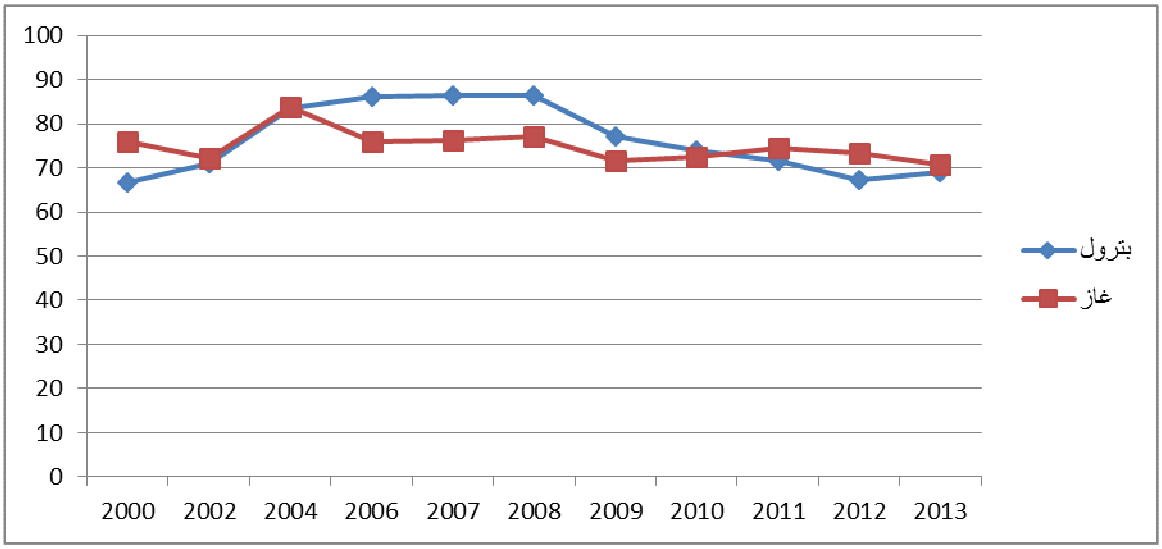

المصدر: بلقاسم زياني، **المرجع السابق**، ص 351.

3- ميزة الموقع الجغرافي للجزائر:

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا،

وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل، يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل.

تتواجد الجزائر في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية 141 كلم عن لوهافر (فرنسا)، و 1540 كلم بالنسبة لإنكلترا، وهي المناطق البعيدة نسبيا في الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فإن الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين الموانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3000 و 4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول بين 7000 و 8000 كلم لإيران و 5100 كلم لنيجيريا و 7200 كلم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية، مما يجعل الجزائر تستفيد في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك.

4- ميزة نوعية النفط الجزائري:

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34% بنزين و24% غازوال و32% وقود التدفئة، و8% زيت، و1% برافين.

كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات Condensat المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ (صحاري بلند Sahari Blend) يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط (العربي الخفيف) وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال وكاد أن

يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف (Arabian Light) الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك.[1]

والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة.

الجدول رقم (3–16): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API*	% كبريت	نوعية من المنتجات البترولية %		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	1.35	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.00	36.00	29.00

[1] عيسى مقليد، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

* مختصر API للتدليل على درجة الكثافة النوعية لمعهد البترول الأمريكي وهي تتراوح بين 1 و60 فكلما كانت درجة الكثافة عالية كلما دل ذلك على كون البترول من نوعية جيدة أي خفيف وكلما كانت متدنية دلت على أن نوعية البترول رديئة (أي ثقيل لا ينتج نسبة عالية من المشتقات التي يزداد الطلب عليها في النقل خاصة).

نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: عيسى مقيلد، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

إن مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع أنواع النفط الأخرى كما يبنها الجدول، خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول انتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الاقبال عليها كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة. ومن حيث السعر فيمكن المقارنة كذلك بين خامات البترول " صحاري بلند الجزائر " وخام "برنت" وسلة خامات " الأوبك " *، فنجد أنه في جانفي 2005 كان سعر صحاري بلند الجزائري 44.39 دولار مقابل 44.01 دولار لخام برنت، و 40.24 دولار لسعر سلة خامات الأوبك، وفي سبتمبر 2005 صحاري بلند الجزائر 63.30 دولار و برنت 62.75 دولار وسلة خامات الأوبك 57.88 دولار، وفي ديسمبر 2005 بلغ سعر صحاري الجزائري 57.65 وسعر البرنت 57.02 دولار وسعر سلة خامات الأوبك 52.6 دولار، فنلاحظ أن الخام الجزائري وخام البرنت متقاربان جدا من حيث السعر والخصائص ويزيد سعر خام صحاري بلند الجزائري عن سعر خامات سلة الأوبك بأكثر من أربعة دولارات للبرميل.

إن ميزة النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرة تنافسية واضحة وتستمر كذلك.

الفرع الرابع: تقييم قطاع المحروقات في الجزائر

لتحديد الأداء الاقتصادي لقطاع البترول والغاز في الجزائر بشكل عام فإن ذلك يتطلب دراسة وتحليل مدى مساهمة القطاع في تكوين مجموعة المؤشرات الاقتصادية ذات الوزن الهام في الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها ناتج الداخل الخام والتشغيل والصادرات.

1- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

* سلة خامات الاوبك سبعة خامات معتمد منذ 1987/01/01 ثم أصبحت منذ 2005/07/16 تشمل أحد عشر خاما من مختلف دول الأوبك وهي: صحاري بلند الجزائر، ما يناس الاندونيسي، إيران الثقيل الإيراني، البصرة الخفيف العراقي، كويت أكسبورت الكويتي، السيدر الليبي، بوني الخفيف النيجيري، مارين القطري، العربي الخفيف السعودي، موريان الإماراتي، و BCF-17 الفنزويلي.

الجدول التالي يوضح مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2000.

الجدول رقم (3-17): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام الجزائري للفترة 2008-2018.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة %	45.3	31.2	34.9	36.1	34.2	29.8	27	18.8	17.4	19.7	22.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie. Bulletin N =33, N=42, N= 44.

تميزت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة 2008-2018 (الثلاثي الثالث) بالتذبذب حيث سجل تراجع كبير بين سنتي 2008 و2009 من 45.3% إلى 31.2% لتصل إلى أدنى نسبة وهي 17.4% سنة 2016 وذلك بسبب الارتباط الوثيق لهذا القطاع بالعالم الخارجي أي تداعيات وانعكاسات الأزمة العالمية على السوق الدولية للبترول والغاز، حيث تراجع سعر البترول من 100.2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 ليشهد انتعاشا بعدها بـ 70.3 دولار للبرميل في جانفي 2018.[1]

2- مساهمة قطاع المحروقات في هيكل الصادرات:

الجدول التالي يوضح مساهمة قطاع المحروقات في الهيكل العام للصادرات الجزائرية منذ سنة 2008.

الجدول رقم (3-18): مساهمة قطاع المحروقات في هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2008-2018.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة %	97.5	97.66	97.20	97.10	97.12	96.72	95.41	94.15	94.00	94.51	92.05

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie. Bulletin N =25, 33, 37, 41, 44.

[1] بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، جوان 2018، ص 27.

من الجدول يتضح أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته وبنسبة كبيرة على منتجات قطاع المحروقات، حيث تصل قيمة العائدات المتأتية من القطاع إلى 97% من إجمالي قيمة الصادرات الجزائرية منذ عام 2000 إلى الآن، هذا بالرغم من محاولة السلطات الجزائرية بالعمل على تنويع صادراتها من غير المحروقات.

المطلب الخامس: تقييم التنمية البشرية في الجزائر

يعتبر الإنسان غاية عملية التنمية ويعد في الوقت نفسه الركيزة الأساسية لها، فالاستثمار في المدخلات المادية دون الاستثمار في التنمية البشرية سيؤدي إلى تناقض كبير في عائدات عملية التنمية، وبالتالي فإن الاهتمام بالتعليم والقدرات والمهارات المعرفية، وبالصحة ومعيشة الإنسان ضروري للارتقاء بالتنمية البشرية.

1- مؤشر التنمية البشرية:

تحسن وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية من معدل 0.667 سنة 2005 إلى 0.698 سنة 2011 ليصل إلى 0.736 سنة 2014 لتتقدم الجزائر بذلك من المرتبة 93 في سنة 2005،[1] إلى المرتبة 83 في 2014.

ومن ثم انتقلت من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

2- تطوير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي (بالأسعار الحالية):

ارتفع نصيب الفرد من 1801 دولار في 2000 إلى 3132 دولار سنة 2005 ثم إلى 4479 في 2010 ليصل إلى 5476 دولار سنة 2013 ثم انخفض إلى 4081 دولار سنة 2017[2]، ويرجع هذا الارتفاع والانخفاض إلى تزايد وانخفاض الناتج الداخلي الإجمالي في هذه الفترة والذي يعود أساسا إلى ارتفاع وانخفاض أسعار البترول الخام.

[1] جميلة معلم، **مرجع سبق ذكره**، ص 247.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد 2018**، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص 26.

3- مؤشر التعليم:

ارتفعت عدد سنوات الدراسات المتوقعة من 11 سنة 2000 إلى 14 سنة في سنة 2012 إلى 14.4 سنة 2015، أيضا انتقلت نسبة التمدرس في الجزائر من 85.98 في السنة الدراسية 1991/90 إلى 90.65 % في 2001/2000 لتصل إلى 97.6 سنة 2017.[1]

كما انخفضت نسبة الامية بشكل كبير كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-19): معدل الأمية في الجزائر 2010-2016.

الوحدة: %

معدل الأمية			
الفئة العمرية 15 سنة فما فوق		**الفئة العمرية 15-24**	
2010	**2016**	**2010**	**2016**
22.3	19.8	7.5	4.4

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018**، الملاحق الاحصائية، ص 303.

نلاحظ من الجدول انخفاض لنسبة الامية من 22.3% إلى 19.8% للفئة أكبر من 15 سنة، وكما نسجل انخفاض إلى ما يقارب النصف للفئة من 15 إلى 24 سنة للفترة وتفسير ذلك مرده للمجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل القضاء على الأمية.

المطلب السادس: المؤشرات الكبرى للاقتصاد الجزائري

1- معدل البطالة:

الجدول التالي يبين معدل البطالة بين سنة 2008 و2018

الجدول رقم (3-20): معدل البطالة في الجزائر للفترة 2008-2018

[1] صندوق النقد العربي، **المرجع السابق**، ص 299-302.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة %	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.1	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة**، سبتمبر 2018، ص 12.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة البطالة في الجزائر كانت مستقرة في الفترة 2008-2018 بمعدل 11%، والتي تعتبر مرتفعة نسبيا نظرا لعدم وجود تطور اقتصادي فعال خالق للفرص في سوق العمل الجزائرية، رغم كل المجهودات التي تبذلها الدولة.

2- بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغرافية:

يوضح الجدول التالي التبادلات التجارية للجزائر حسب المنطقة الجغرافية للفترة 2014-2016

الجدول رقم (3-21): بنية التبادلات التجارية الخارجية الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية بـ %

المنطقة الجغرافية	2016		2017		2018	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوربي	57,95	47,47	58,37	44,03	57,46	45,67
الدول الأوربية الأخرى	0,28	1,95	0,18	4,16	0,1	3,34
دول O.C.D.E Hors U.E	21,64	13,47	18,69	12,93	16,88	12,64
أمريكا الجنوبية	5,81	6,11	7,11	6,98	6,46	7,68
آسيا	8,07	24,86	9,55	26,86	13	25,02
المغرب العربي	4,74	1,49	3,65	1,28	4,05	1,18
الدول العربية	1,33	4,14	2,15	3,35	1,73	4,12
إفريقيا	0,18	0,51	0,29	0,4	0,32	0,36
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: المديرية العامة للجمارك، **احصائيات التجارة الخارجية للجزائر**، الفترة 2016-2018.

http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html
اطلع يوم: 2019/05/02

يتضح من الجدول أن الزبون الأول للجزائر هو دول الاتحاد الأوروبي بنسبة تفوق 60% والتي تسيطر عليها صادرات المحروقات بنسبة 94% بينما المورد الاول للجزائر أيضا هو دول الاتحاد الأوربي بنسبة كبيرة جدا ما يقارب 50%.

3- الدين العام الخارجي:

الجدول التالي يوضح الدين العام الخارجي للجزائر للفترة 2012، 2017.

الجدول رقم (3-22): الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي للجزائر للفترة 2014- الثلاثي الثالث 2018

الوحدة: مليون دولار

التعيين	2014	2015	2016	2017	الثلاثي الثالث 2018
ديون متوسطة وطويلة الأجل	1760	1197	1863	1890	1787
ديون قصيرة الأجل	1975	1823	1986	2096	2179
المجموع	3735	3020	3849	3986	3966

المصدر: بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية-قائم الدين الخارجي وهيكله**، الفترة 2014-2018، ص 16.

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin اطلع يوم: 2019/05/02

يتضح من خلال الجدول ثبات الدين الخارجي في حدود 3.9 مليار دولار خلال الفترة 2014- 2018 (الثلاثي الثالث).

4- مؤشر التنافسية العالمية:

يتضمن الجدول التالي أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي وترتيب الجزائر فيها.

الجدول رقم (3-23): ترتيب الجزائر ضمن أهم منظمات التصنيف العالمي

الرقم	الجهة المصدرة للتقرير	إسم التقرير	سنة الاصدار	الدول	الدرجة	الترتيب
1	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Human Development Report	2016	188	1/0.745	83
2	مجموعة البنك الدولي	Doing Business	2018	190	100/46.71	166
3	المنتدى الاقتصادي العالمي	Global Competitreness report	2017-2018	137	10/4.07	86
4	المنظمة العالمية للملكة الفكرية ومعهد INSEAD	The Global innovation index	2017	127	100/24.34	108
5	منظمة الشفافية العالمية	Corruption perceptions index	2018	176	100/33	112

المصدر: عبد الفتاح داودي، **الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018، ص 212.

مهما قيل عن هذه المؤشرات فإنها تبقى أداة مهمة لقياس تقدم البلدان وتخلفها، وبناء عليه تكون المقارنات وترسم السياسات والاستراتيجيات، ومن الجدول يتضح المراتب المتأخرة للجزائر في هذه التصنيفات.

5- الاستثمار الأجنبي المباشر

تميزت المشاريع الاجنبية المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحددة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-24): تقسيم المشاريع الاستثمارية الاجنبية المنجزة في الجزائر بحسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصدر: **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -بيانات التصريح بالاستثمار** 2002-2017

اطلع يوم: 2019-05-07 http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

يتضح من الجدول اعلاه ان القطاع الاكثر استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر هو قطاع الصناعة حيث استحوذ على 61.93% من عدد المشاريع، غير انها في معظمها موجهة لقطاع المحروقات و من هنا يتضح ضرورة توجيه الاستثمارات الاجنبية لقطاع الصناعات التحويلية بشكل اكبر وخاصة التي تتطلب تكنولوجيا عالية و هذا للاستفادة من خبرات الشركات المتعددة الجنسيات، لكن هذا الامر يتطلب معالجة الاختلالات التي يعاني منها مناخ الاعمال في الجزائر كالبيروقراطية و جمود النظام المصرفي و مشكلة العقار، الشيء الذي يمكن من اقناع المستثمرين الاجانب بجدو الاستثمار فيها.

المبحث الثاني: فرص الجزائر في تعزيز الاقتصاد خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي

تحمل التكتلات الاقتصادية الإقليمية جملة من المزايا المعتبرة للدول المتكاملة، ويتيح التكامل المغاربي جملة من الفرص والمكاسب للجزائر والتي من شأنها الارتقاء بالأداء الاقتصادي لها خارج قطاع المحروقات وتعزيز مركزها التنافسي وجاذبيتها لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بما يرفع من رفاهية شعبها ومستواه المعيشي.

المطلب الأول: الفرص المنتظرة من تجسيد التكامل المغاربي

الفرع الأول: الفرص التي يتيحها التكامل المغاربي

إن المقومات التي تزخر بها الدول المغاربية وكذا جملة الأهداف المسطرة للاتحاد المغاربي تعرض أمام الجزائر جملة من الفرص التي لا يمكن اغتنامها إلا بعد التجسيد الفعلي لهذا المشروع وأهم تلك الفرص ما يلي:[1]

1- **الاستفادة من مكاسب حجم السوق المغاربية:** حيث أن حجم السوق يتجاوز 100 مليون مستهلك لإجمالي الدول المغاربية إضافة إلى متوسط اسمي للناتج المحلي الإجمالي للفرد في حدود 3680 دولار سنويا، يجعلان المنطقة تتوافر على ميزتين أوليتين لسوق ذات أداء جيد وذات آثار إيجابية أهمها تحقيق وفورات حجم معتبرة وانخفاض نسبي في تكاليف الإنتاج والاستثمار.

2- **تعزيز جاذبية المنطقة المغاربية للاستثمارات المحلية والأجنبية:** وذلك نظرا للأهمية البالغة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية وتعزيز النمو والتنافسية والإنتاجية على المدى البعيد في الاقتصاد الوطني.

3- **توحيد الجهود وتنسيق الممارسات لمواجهة التحديات المشتركة:** حيث تعتبر الرهانات التي تواجهها الدول المغاربية مشتركة ومتقاربة إلى حد ما، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والقدرة على خلق فرص العمل، والتحكم في الملفات والقضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية.

---

[1] هيئة الأمم المتحدة، **تحليل تحديات التنمية والأولوية لإعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي**، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وثيقة تركيبية للاجتماع التشاوري بين مكتب شمال إفريقيا والمنظمات الدولية الإفريقية حول آفاق التكامل المغاربي، الرباط، المغرب، 2013، ص 3-4.

4- **تعزيز القوة التفاوضية للدول المغاربية في تعاملها مع العالم الخارجي:** إذ يمكن التكامل الاقتصادي من تقوية المركز التفاوضي لدول التكامل في تعاملها مع الدول أو التكتلات الاقتصادية، وتقليل قوى الاحتكار وتحديات الشراكة مع الشركات الدولية وفرض منطقها وممارساتها بما يخدم مصالحها فيما يتعلق بالأسعار أو النقل أو الرسوم الجمركية، وتحقيق مكاسب عديدة أهمها:[1]

– مكاسب متعلقة بتخفيض الأسعار وزيادة المبيعات بالنسبة للمستهلكين والشركات المتنافسة.

– مكاسب متعلقة بتوسيع السوق وآثارها على التركيز والكفاءة للمؤسسات التي تضمن الاستمرار في السوق.

– مكاسب متعلقة بتقليص أوجه القصور الداخلي القطري والربوع المرتبطة به، لان كثافة المنافسة تتطلب تقليص أوجه القصور الداخلية والاختلالات المرتبطة بها.

الفرع الثاني: المكاسب المنتظرة من التكامل المغاربي:

في دراسة أعدها خبراء البنك الدولي سنة 2006، تم تقدير المكاسب المنتظرة من تجسيد الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي وبالتركيز على الجزائر تم بناء عدة تصورات وفق السيناريوهات التالية:[2]

1- **تحرير المبادلات التجارية السلعية:** يضم هذا السيناريو مقاربة تفترض توسيع نطاق الاندماج المغاربي إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث تتم هنا المقارنة بين المكاسب الناجمة في حالة الشراكة الانفرادية للجزائر مع الاتحاد الأوربي وبين المكاسب الناجمة في حالة شراكة الدول المغاربية في شكل كتلة اقتصادية مع الشريك الأوروبي وحسب الحالة الأولى فقط توقعت دراسة البنك الدولي أن يتمخض عن هذا المدخل تمكين الجزائر من الولوج إلى الأسواق الأوروبية بسهولة مما يتولد عنه زيادة في معدل نمو نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي من 15% في الحالة الانفرادية إلى 27% في حالة التكامل الاقتصادي، أي بزيادة قدرها 12%.

2- **تجسيد التكامل الاقتصادي المعمق:** يتم حسب هذا المدخل تحرير قطاع الخدمات وتبني إصلاحات جذرية تمس التشريعات واللوائح المنظمة للقطاع وكذا تحسين الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي في المنطقة، حيث كانت التقديرات في حالة قيام الدول المغاربية بتلك الإصلاحات أن تحدث زيادة في

---

[1] إلياس سالم، **التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي اتحاد المغرب العربي نموذجا**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 03، 2012، ص 177.

[2] The World Bank, **Is There A New Vision For Maghreb Economic Integration, Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region**, November 2006, pp. (84-90), link: http://ssrn.com/abstract=958296.

نصيب الفرد الجزائري بنسبة 34% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، كما قدرت الدراسة ان تحرير قطاع الخدمات وتحسين مناخ الاعمال في الدول المغاربية من شأنه أن يحدث زيادة معتبرة في صادرات تلك الدول خارج قطاع المحروقات، إلى جانب زيادة نمو مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بنسبة 8.8%.

المطلب الثاني: السياسات البديلة لنجاح وتحقيق التكامل

الفرع الأول: سياسة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية في السوق

إن توجيه الاستثمارات عن طريق التشجيع والتحفيز والدعم مسألة هامة لأنه يترتب عنها توجيه عوامل التنمية والتكامل، نحو إنتاج الضروريات اللازمة ثم الحاجيات ثم التحسينات، وهذا التوجيه يستند بالطبع إلى الإمكانيات والموارد المتاحة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي وهذا ما ينتج عنه مسألة حدوث التخصص في الإنتاج لبعض السلع والخدمات وحدوث تكامل واكتفاء على المستوى المغاربي والتخلص من التبعية المطلقة للأسواق الخارجية.

وعليه وبناءا على ما تقدم يستوجب على الدول المغاربية توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهامة التي تجذب المستهلكين وخاصة الإنتاج الغذائي عن طريق تشجيع القطاع الزراعي إذ يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا حيث يمكن أن يستوعب ما يفوق 50% من اليد العاملة في الجزائر، ونظرا لأن الزراعة أصبحت سلاحا خطيرا جعل كل بلد يفكر في أمنه الغذائي محاولا تأمين عجزه ومن هنا يمكن تدعيم المشاريع الخاصة بتأمين العجز الغذائي بدول الاتحاد من خلال محاولة الاستفادة من الصحراء الكبرى وذلك عن طريق استصلاح الأراضي وتدعيم الفلاحة والرش المحوري والزراعة المحمية لتأمين الغذاء وخاصة الحبوب التي تعتبر المادة الغذائية لأغلبية شعوب المنطقة والتي تستورد حاليا من الخارج كذلك يمكن استغلال المياه الجوفية في السقي.[1]

أما بالنسبة للمجال الصناعي فهناك إمكانية إقامة شركات مختلفة للصناعات الحديدية مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر وتونس، حيث أن مركب بورقيبة يتخصص في صناعة القضبان الحديدية سمك 10 ملم و12 ملم ومركب الحجار في الجزائر في صناعة القضبان الحديدية سمك 14ملم و6 ملم وهذا

[1] محمد لمين لعجال أعجال، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، مجلة المفكر، العدد 5، مارس 2010، ص ص 33-34.

ما يؤدي إلى الاكتفاء من مادة الحديد وتسويقها بدول المغرب العربي بدون التأثيرات الخارجية مما يخلق تبادل جديد بين دول المغرب العربي ويشغل نسبة معتبرة من عمال الدولتين.

كذلك هناك إمكانية لتنسيق الجهود بين تونس والجزائر في صناعة الجلود نظرا لجودة هذه الصناعة ولخبرة الدولتين، قصد الوقوف في وجه الإجراءات التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتحول نحو المنطقة المغاربية لتسويقها وإيجاد المستثمرين في هذا المجال، مع تنويع الدول الأجنبية فيما يخص تصدير هذا المنتج، لحمايته من المنافسة الخارجية الشديدة.

إذن تعد هذه المجالات وقطاعاتها بالنسبة للجزائر قطاعات حيوية يمكن من خلالها تعزيز الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثاني: سياسة تسويق وحماية الإنتاج المحلي داخل السوق المغاربية

نتوقع نموا معتبرا يتناسب مع نمو الاحتياجات في ظل حماية الإنتاج من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وفتح السوق المغاربية وإزالة الحواجز القطرية أمام انتقال عوامل الإنتاج وكذا مخرجات الجهاز الإنتاجي.

حيث نشهد اليوم صراعا كبيرا من أجل إعادة فتح أسواق الدول النامية من قبل الدول المتقدمة رغم أن هذه الأخيرة تمارس سياسة حمائية لإنتاجها، مثلا اليابان تمارس سياسة الحماية على منتجاتها الغذائية الأساسية فتمنع استيراد الأرز منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، كما أن دول المجموعة الأوروبية تمارس أشكالا متنوعة من الإجراءات التي تمنع دخول بعض المنتجات الزراعية والصناعية المنافسة لمنتجات بعض دول المجموعة، ونفس الشيء بالنسبة للسوق الأمريكية التي يباع فيها القمح المستورد للمستهلكين بسعر يزيد بنحو ثلاثة أمثال السعر العالمي من أجل حماية المزارعين الأمريكيين، وتثبيتهم في إنتاج الزراعات الأساسية.[1]

إن هذه الأمثلة تدل على ضرورة ممارسة الحماية الذكية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمية للمنتجات التي تغطي الاحتياجات الضرورية لحفظ الحياة، وهذا الأسلوب بمعظم إجراءاته مؤقت ريثما تتحسن الوضعية الاقتصادية وتزول الكثير من مظاهر التخلف.

[1] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص ص 318-319.

وعليه كان من الضروري على الدول المغاربية أن تعمل على حماية أسواقها ومن ثم منتجاتها خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو شبه مطلقة، لأجل البقاء في السوق الدولية ويتحقق هذا التواجد من خلال العمل على انفتاح الأسواق القطرية المغاربية على بعضها البعض وخلق عملة واحد ة للتداول داخل السوق المغاربية والعمل على تيسير عملية توزيع وتنقل السلع والخدمات وحتى الموارد الاقتصادية داخل السوق المغاربية من خلال تدعيم الطرق البرية والبحرية وفي هذا الصدد يمكن الحث على:

- إعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي وتحديثها وتوحيد تسعيرتها وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط الجزائر بليبيا وموريتانيا عن طريق تونس والمغرب على التوالي.
- تدعيم الطرق البرية السريعة في الدول المغاربية والتفكير في الطريق البري السريع الذي يصل بين الدول الخمسة المغاربية، حيث بدأت الجزائر في تجسيده عبر الطريق السيار شرق غرب الذي يربط الجزائر بكل من تونس شرقا والمغرب غربا.
- التفكير في بعث النقل البحري بين الدول المغاربية عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص، إذ لا يعقل أن نجد أساطيل بحرية تنقل البضائع والأشخاص نحو أوروبا من كل بلد مغاربي، ونفتقد لهذا بين الدول المغاربية هذه المبادرة تساهم في تحسين التبادلات التجارية بين الدول المغاربية هذا بالإضافة إلى تدعيم الموانئ والعمل على تخصيص البعض في النقل البترولي والمواد الأولية والبضائع والأشخاص.[1]

إن تحقيق تنمية مستدامة وتكامل ناجح يتطلب استخداما تقنيا يتناسب مع حجم إمكانياتنا ومواردنا واحتياجاتنا، فإن العالم اليوم يشهد ثورة تقنية في مختلف الميادين والدول المغاربية لا يمكن أن تبقى بعيدة عن الاستفادة من هذه المزايا الكبيرة التي يتيحها ذلك التقدم العلمي التطبيقي، ففي مجال الزراعة النباتية يمكن الاستخدام التقني الحديث من تطوير الزراعات الدائمة المغطاة ذات المردودية العالية وزيادة مواد معالجة وتهيئة الأراضي لزيادة خصوبتها مما يؤدي إلى رفع مردودية الهكتار التي تعتبر جد متدنية حاليا، فتبلغ في الجزائر 641 كلغ/هكتار وفي المغرب 1870 كلغ/هكتار وفي تونس 754 كلغ/هكتار، وهي أقل من المتوسط العالمي المقدر بـ: 2586 كلغ/هكتار، وأحيانا أقل من المتوسط الإفريقي الذي يصل إلى 1820 كلغ

[1] محمد لمين لعجال أعجال، **مرجع سابق**، ص 35.

في الهكتار الواحد، لذلك فإن زيادة محسوسة في مردودية الهكتار ستساهم برفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في المغرب العربي. ومن المعلوم أن الجزائر تملك صناعات هامة للأسمدة والبلاستيك يمكن تطويرها لتتناسب مع حجم الطلب في سوق الاتحاد المغاربي. أما في مجال التقنية الصناعية هناك تطورات كبيرة مازالت تنمو في فروع صناعات القرن الواحد والعشرين ومنها:

- الإلكترونيات الدقيقة
- التكنولوجيا الحيوية
- صناعة المواد الجديدة
- الطيران المدني
- الاتصالات
- أجهزة التحكم
- الحسابات الآلية والبرامج

وهي كلها صناعات تتعلق بالمقدرة العقلية للإنسان وأن أي منها يمكن توظيفه في أي مكان على وجه الأرض ومنها دول الاتحاد المغاربي والتي تملك كفاءات علمية قادرة على توظيف واستغلال هذه التقنيات.

إن هذا الاستخدام التقني الذي يترتب على تطبيقه نموا توسعيا ونموا مكثفا يستدعي توفير المناخ الملائم لعمل الكفاءات والحد من تهميشها وهجرتها، فالسوق الاتحادية تحتاج إلى الكفاءات المتخصصة التي تساعد على التحكم في التقنية الحديثة وتطبيق البحوث العلمية فالباحثون العلميون هم بدون جدال العمود الفقري للبحث العلمي وما لم يتوفر العدد الكافي من الباحثين الذين يتمتعون بقدر من الإعداد العلمي والخبرة العلمية والحماس والرغبة في العمل الجاد المثمر تصبح أجهزة ومنظمات البحث هياكل مظهرية لا فائدة ترجى منها، فترتفع الإنتاجية بتزايد تطبيقات البحوث العلمية.

وإن هذا الاستخدام التقني يترتب على تطبيقه والتحكم فيه زيادة معتبرة كمية ونوعية في حجم الإنتاج ويمكن من اكتشاف وتنويع زراعات أخرى تتناسب مع المناخات المتعددة للسوق المغاربية الكبرى وتطوير صناعات تتناسب مع طبيعة الموارد المتاحة.[1]

[1] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص ص 320-321.

أما مسألة حماية البيئة ككل عن طريق الحد من المظاهر الخطيرة التي تشهدها الدول المغاربية وأولها الزحف العمراني على الأراضي الخصبة وتزايد درجة التصحر وتطور الممارسات المؤثرة على البيئة الناتجة عن الاستخدام الصناعي، وما رافقه من تلويث لبعض مصادر المياه والأراضي الزراعية والمناخ والسواحل خاصة في الدول البترولية الجزائر وليبيا.

كما لابد من مراعاة قيد حماية البيئة عند التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات وغيرها من الكيماويات المؤثرة عبر الزمن حتى لا يعاد إنتاج التجربة الغربية للتطور الاقتصادي بتكاليفها البيئية الكبيرة ولهذا فإن السياسات الاقتصادية التكاملية لابد أن تأخذ بعين الاعتبار التحول من اقتصاديات مستهلكة للتقنيات وما يرتبط بها من تبعيات وتكاليف إلى متحكمة ومنتجة للتكنولوجيا وفي إطار قيود التنمية المستدامة.[1]

يبدو أن هذه الاستراتيجية البديلة ترتكز على ما تملكه دول المغرب العربي من إمكانيات لأجل تحقيق التكامل كهدف أساسي ومن خلاله التنمية الاقتصادية الشاملة لهذه الدول.

المطلب الثالث: آفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التكامل المغاربي

لقد قطعت الجزائر اشواطا معتبرة في مجال التنمية الاقتصادية عموما، غير أن ذلك لم يسمح بنشوء اقتصاد متنوع، قادر على التأقلم مع المتغيرات الدولية، وامتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية الدولية، حيث يبقى الوضع الاقتصادي في الجزائر رهينة لأسواق النفط الدولية، ويتسم بهشاشة كبيرة تجعله عرضة للتأثر بالهزات التي تعرفها أسعار النفط في البورصات العالمية.

الفرع الأول: أهم السلع المصدرة في التجارة الخارجية للجزائر

من أجل دراسة آفاق الصادرات الجزائرية فإنه يجب استبعاد تأثير هيمنة المحروقات، فمع أن نسبة الصادرات غير النفطية ضمن هيكل الصادرات لم تتعد 6.9% في أحسن الأحوال إلا أن ذلك لا يجب أن يخفي تطور قيمتها والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3-25): تطور أهم السلع المصدرة في الجزائر في الفترة 2013-2018 (الوحدة مليون دولار امريكي)

المواد المصدرة	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%
مواد غذائية	402,0	0,6	323	0,5	235	0,7	327	1,1	349	1,0	373	0,9
مواد الطاقة والتشحيم	62960,0	96,9	60 304	95,9	32 699	94,3	28 221	94,0	33 261	94,5	38 338	93,1

[1] المرجع نفسه، ص 322.

مواد خام ومادة أولية	109,0	0,2	109	0,2	106	0,3	84	0,3	73	0,2	92	0,2
مواد نصف مصنعة	1458,0	2,2	2 121	3,4	1 597	4,6	1 321	4,4	1 410	4,0	2 242	5,4
سلع ومعدات زراعية	0,0	0,0	2	0,0	1	0,0	0	0,0	0,29	0,0	0,3	0,0
سلع ومعدات صناعية	28,0	0,0	16	0,0	19	0,1	54	0,2	78	0,2	90	0,2
سلع استهلاكيه (غير غذائية)	17,0	0,0	11	0,0	11	0,0	19	0,1	20	0,1	33	0,1
المجموع	**64974,0**	100,0	**62886**	100,0	**34668**	100,0	**30026**	100,0	**35191**	100,0	**41168**	100,0

المصدر: **Rapport sur les statistiques du commerce extérieur années 2013-2018**، المديرية العامة للجمارك، http://www.douane.gov.dz

الشكل رقم (2-3): تطور أهم السلع المصدرة في الجزائر في الفترة 2013-2018 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

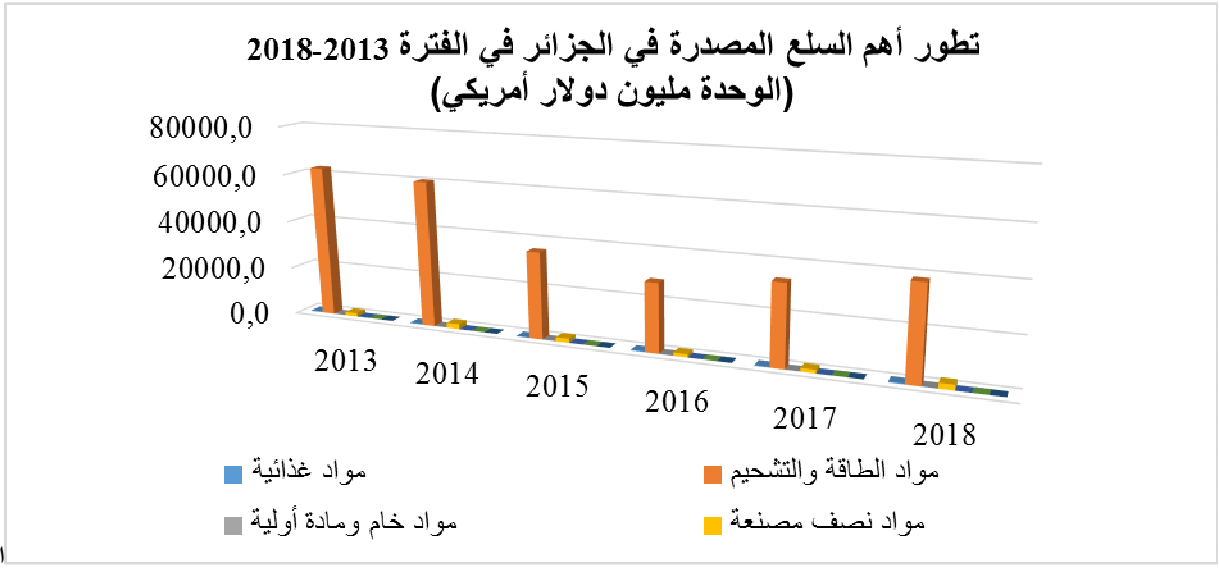

المـ

صدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-24).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أهم الصادرات الجزائرية تتمثل في المواد الطاقوية (البترول والغاز) والتي دائما تحصد حصة الأسد بمتوسط 43.1 مليار دولار ما نسبته 94.8% في الفترة (2013-2018)، مع انخفاض هذه النسبة من 96.9% سنة 2013 إلى 93.1% سنة 2018، بحيث يعتبر قطاع المحروقات موردا اقتصاديا هاما تعتمد عليه الجزائر رغم مخاطر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وما ينجر عنها من انخفاض في قيمة الصادرات، وهو ما يبينه الجدول حيث أن الصادرات الجزائرية فعلا انخفضت بنسبة 38.9% من 62.9 مليار دولار سنة 2013 إلى 39.1 مليار دولار سنة 2018 بسبب انخفاض أسعار البترول في هذه الفترة.

بينما قطاع الصادرات خارج المحروقات لم يمثل سوى الحصة الباقية بين 3.1% سنة 2013 و6.9% سنة 2018، وعند قيامنا بتحليل هذا المورد الاقتصادي وجدنا أن أهم مكوناته هي:

المواد نصف مصنعة: حيث تمثل ما معدله 1.7 مليار دولار بنسبة 77% من الصادرات خارج المحروقات، نلاحظ أن المواد النصف مصنعة عرفت ارتفاعا معتبرا من 1.4 مليار دولار سنة 2013 إلى 2.2 مليار دولار سنة 2018 بنسبة تصل إلى 56.6%.

1- **المواد الغذائية:** بمعدل 0.3 مليار دولار بنسبة 15.5%.

المواد الخام: بمعدل 0.1 مليار دولار بنسبة 4.4%.

وهذا ما يعكس ضعف القدرة الإنتاجية خارج المحروقات رغم تطورها خلال هذه الفترة بنسبة 3.8%، إلا أنها تبقى نتيجة غير كافية رغم المجهودات المبذولة من طرف الجزائر، وهذا ما يطلب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المنتهجة.

الفرع الثاني: مقترحات لإثراء الاستراتيجية الاقتصادية خارج المحروقات في ظل التكامل المغاربي

إدراكا لحجم الرهانات التي يتوجب على الاقتصاد الجزائري كسبها، كثفت السلطات العمومية من جهودها لتنمية الصادرات خارج المحروقات باعتبارها أحد ركائز الاقتصاد البديل المنشود، الذي يتميز بالتنوع والانتشار القطاعي اللازم، بجعله اقتصادا قادرا على خلق الثروة، ومناصب العمل، والمساهمة في المجهود الوطني لتمويل الخزينة العمومية.

قبل التطرق للأهداف الاستراتيجية الأساسية التي نود اقتراحها، قد يكون من المفيد توضيح منهجية اعداد الاستراتيجية المقترحة، وذلك قصد ابراز اهم النقاط التي يتوجب على هذه الاستراتيجية اخذها بعين الاعتبار اثناء رسمها بأهدافها الأساسية.

1- منهجية اعداد الاستراتيجية المقترحة:

لقد اتبعت الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الجزائر، التي تمت الإشارة اليها سابقا منهجية معينة في اعدادها، غير اننا نرغب في إبراز أهم الركائز التي ينبغي الاعتماد عليها في بناء هذه الاستراتيجية ومن بينها ما يلي:

- الاستفادة من سوق يحتوي على 100 مليون مستهلك خاصة في المجالات ذات الميزة النسبية للجزائر كالصناعات الغذائية والالكترونية.
- الاهتمام ببيئة النشاط الصناعي من خلال إعادة تنظيم العقار الصناعي وتسيير المناطق الصناعية وتنظيم النشاط التجاري وتأهيل اليد العاملة لتصبح قادرة على اقتحام سوق العمل المغاربية.
- عدم تشتيت المجهود باعتماد عدد كبير من الفروع الصناعية المستهدفة بل يجب التركيز على الفروع ذات القدرة على النمو وخلق القيمة المضافة وتوفير مناصب العمل.
- التحديد الدقيق للأهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية.
- العمل على تحسين البيئة العامة للنشاط الاقتصادي عبر إزالة العراقيل والتشوهات التي يعرفها الإطار العام للنشاط الصناعي عامة.
- توفير جو للحوار الديمقراطي بين الفعاليات الاقتصادية من خلال اللقاءات المنتظمة لإيصال انشغالات المتعاملين الاقتصاديين والتكفل بإيجاد حلول لها عبر نافذة الحوار مع دول اتحاد المغرب العربي.
- الاستفادة من تجارب الدول السباقة إلى التنمية الصناعية حتى نتفادى الوقوع في أخطاء مماثلة.

وعليه يمكن القول إن منهجية إعداد استراتيجية هي حوصلة تجمع نقاط ضعف القطاع الاقتصادي خارج المحروقات وتحاول حصرها تفاديا لتبعثر المجهود الوطني والعمل على تركيزه لمعالجتها.

2- الأهداف الاستراتيجية الأساسية المقترحة

يمكن تلخيصها حسب القطاعات الاقتصادية كالتالي:

أ- القطاع الصناعي:

انطلاقا من تشخيص الوضع العام للقطاع الصناعي الوطني يتوجب تحديد الأهداف الاستراتيجية التي تسمح بتحقيق الانتقال الاقتصادي من اقتصاد يعتمد على الصناعات الاستخراجية إلى اقتصاد يرتكز على صناعات تحويلية من خلال فروع يتم اختيارها بدقة، وعموما سنحاول تلخيص الأهداف الاستراتيجية الأساسية المقترحة لتجسيدها في النقاط التالية:

- الوصول إلى تحقيق معدل نمو برقمين في كل الفروع الصناعية المختارة ضمن الاستراتيجية المرسومة.
- زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 15% والتي تتراوح في حدود 5.3%.

- الوصول إلى تحقيق 10 مليارات دولار كصادرات صناعية والتي لا تتجاوز حاليات 2 مليار دولار.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي في القيمة المضافة داخل الفروع الصناعية الأساسية.
- زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة مع اجمالي اليد العاملة النشطة والتي لا تتعدى حاليا 13%.

ولتحديد الفروع الصناعية المستهدفة يتوجب الرجوع إلى أداء القطاع الصناعي عموما خلال السنوات الأخيرة حيث يكون الاختيار على أساس حجم الفرع داخل القطاع الصناعي بالإضافة إلى معدل نموه وهو ما يعطي صورة أوضح حول أهمية الفرع وكذا قابليته للنمو في حالة استفادته من الدعم.

وانطلاقا من هذين المعيارين فإن الفروع الصناعية التي يتوجب دعمها خلال السنوات القادمة تتلخص في فرع الصناعات الغذائية، فرع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية وفرع مواد البناء وفرع الصناعات الالكترونية وهذا يرجع إل حجم مساهمتهم في الناتج الخام إضافة إلى معدلات نموهم في الفترة الأخيرة.[1]

إن الاهتمام بهذه الفروع الصناعية لا يعني اهمال باقي الفروع ولكن الامر يتعلق بترتيب الأولويات والتركيز على الفروع الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف العامة للاستراتيجية الصناعية.

ب-القطاع الفلاحي:

من خلال معالجتنا للقطاع الفلاحي في الجانب النظري ارتأينا إلى تقديم استراتيجية فلاحية تسمح في زيادة القدرة الإنتاجية لهذا القطاع في ظل استغلال السوق المغاربية وذلك لتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات ومن أهم نقاط هذه الاستراتيجية نذكر ما يلي:

- زيادة حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20% والذي يمثل حاليا نسبة لا تتجاوز 12%.
- زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الفلاحي مقارنة مع إجمالي اليد العاملة في الجزائر والتي لا تتجاوز نسبة 9% في هذا القطاع.
- الرفع من الصادرات الفلاحية مع التركيز على تنويع المنتجات خاصة خارج منتوجي التمور والزيتون ومشتقاتهما، وبناء على حجم الفرع ومعدل نموه في القطاع الفلاحي وبناء على الجدول رقم (3-3) يتضح

[1] سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على الصناعات الغذائية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، 2016-2017، ص 215.

أن الفروع التي يجب الاعتماد عليها وتطويرها تتمثل في كل من الخضر والفواكه واللحوم البيضاء والحمراء، كما تجدر الإشارة إلى وجوب الاهتمام بزراعة القمح الذي أثقل كاهل الميزان التجاري وذلك للتخفيف من فاتورة الاستيراد.

ج- قطاع السياحة:

تعتبر الجزائر واحدة من دول العالم التي تزخر بمقومات سياحية هائلة إلا أنها تحتاج إلى تبني استراتيجية واضحة لتسويق مقوماتها السياحية وإيصال الصورة الحقيقية لجذب المستثمرين والسياح، وهو ما نسعى اليه من خلال اقتراح هذه الاستراتيجية والمتمثلة في النقاط الآتية:

- زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي إلى 10% إذ يتراوح في حدود 3% حاليا.
- رفع عدد السواح الوافدين إلى الجزائر إلى حدود 6 مليون سائح سنويا وهذا باستهداف السوق المغاربية أولا والعالمية ثانيا حيث يتراوح عدد السواح 2.5 مليون سائح حسب احصائيات 2015.
- مضاعفة عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي والتي تتراوح في حدود 400.000 منصب شغل سنة 2015.

ومن أجل دفع عجلة التنمية السياحية ولتنفيذ خطة العمل والوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه تحتاج الجزائر إلى ميزانية سنوية تقديرية تتجاوز 500 مليون دولار تتمثل في دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية والتي تمس الجوانب التالية:

- انجاز قرى سياحية بمقاييس عالمية عبر كامل الأقطاب السياحية.
- الاستثمار في العنصر البشري من خلال زيادة عدد المقاعد البيداغوجية وكذا مؤسسات التكوين ان اقتضت الضرورة.
- تجديد وتوسيع الحضيرة الفندقية بما يتوافق مع حجم السوق المغاربي والعالمي
- عصرنة قطاع الخدمات السياحية بما يتوافق مع احتياجات السياح (النقل بمختلف أنواعه، مكاتب الصرف، الاتصالات وخدمات الانترنت ...الخ).

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل والذي قمنا فيه بدراسة واقع الاقتصاد الجزائري وفرص النهوض به خارج قطاع المحروقات اتضح لنا أنه لا زال يعاني من هيمنة قطاع المحروقات في هيكل صادراته مما يجعله عرضة لأي صدمة ممكنة في أسواق النفط العالمية، وقد عمدت الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، والرفع من تنافسيتها خاصة مع برامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أنها تبقى ضعيفة بالنظر لنقص التجاوب معها من قبل المؤسسات الوطنية وضعف الإطار المؤسساتي المنظم لها، وعليه بقيت الصادرات النفطية تستحوذ على اجمالي الصادرات الجزائرية.

لذا ومن باب العمل الجماعي وباستغلال الانضمام إلى التكتلات الإقليمية الدولية والمتمثلة في تكتل الاتحاد المغاربي، كان على الجزائر العمل على النهوض باقتصادها من خلال جملة من الفرص والاستراتيجيات من أجل دفع عجلة التنمية للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، إضافة إلى تحليل واقعها مع ابراز أهميتها داخل الاقتصاد الوطني وذلك اعتمادا على عدة مؤشرات اقتصادية أهمها المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة والتشغيل.

اضافة إلى ذلك تم استعراض مساهمة الموارد الاقتصادية خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني وتقييم الأداء وتحديد أهم الفروع الصناعية التي بإمكانها قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية في الجزائر، انطلاقا من حجمها الحقيقي وصولا إلى إمكانية تحقيقها لمعدلات نمو عالية.

وقصد إثراء هذه الاستراتيجية، تم تقديم جملة من المقترحات العملية والبسيطة، التي شملت اقتراح مسار استراتيجي محدد المعالم، لتحقيق الأهداف المرسومة.

الخاتمة العامة

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، واستجابة للتغيرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها العولمة.

ويشهد عصرنا الحالي توجها نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد منها، لكن أغلبها لم تتطور بخلاف الاتحاد الأوربي الذي استفاد من الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الذي لحق به، لأنه اتخذ نهجا مخالفا لما قبل الحرب وفهم أن القوة تكمن في اتحاده واستغلال موارده أحسن استغلال والتركيز على نقاط قوته والتخلي على خلافاته من أجل مواجهة العالم الخارجي، لذا كان لزاما على الدول العربية عموما والمغاربية منها خصوصا التفكير في اتباع الاتحاد الأوربي كنموذج ناجح في هذا المجال.

إن تجسيد الاندماج الفعلي بين دول المغرب العربي من شأنه إحداث جملة من التغييرات على البنية الهيكلية لاقتصادات المنطقة، كما من شأنه أن يولد جملة من المكاسب التي لا تتوافر في مناطق وتكتلات اقتصادية أخرى مهما كان وزنها في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، لأن المقومات الاقتصادية، الطبيعية، البشرية، الاجتماعية والحضارية التي تربط بلدان المغرب العربي كفيلة بتنمية المبادلات التجارية البينية للمنطقة بما يعزز المركز التفاوضي للبلدان المغاربية على الصعيد الدولي ويوحد جهودها في سبيل مواجهة التحديات المشتركة، وبما يجعل المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية، وبذلك يكون التكامل الاقتصادي المغاربي خيارا استراتيجيا لا بديل له، هذا التكتل الذي سينعكس إيجابا على الدول المغاربية عموما وعلى الاقتصاد الجزائري خصوصا.

ويعاني الاقتصاد الجزائري من هيمنة قطاع المحروقات في هيكل الصادرات، مما يجعله عرضة لأي اختلالات مسببة أزمات اقتصادية، لذلك عمدت الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، والرفع من تنافسيتها خاصة مع برامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أنها تبقى ضعيفة بالنظر لنقص التجاوب معها من قبل المؤسسات الوطنية وضعف الإطار المؤسساتي المنظم لها، وعليه بقيت الصادرات النفطية تستحوذ على اجمالي الصادرات الجزائرية.

لذلك على الجزائر العمل على النهوض باقتصادها من خلال استغلال جملة الفرص والامكانيات التي يتيحها اتحاد المغرب العربي بصفته أحد أهم التكتلات الاقتصادية المؤهلة والقابلة للنجاح، وهذا من أجل دفع عجلة التنمية للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وذلك من خلال العمل والسهر على تنفيذ كل الأعمال والبرامج والاستراتيجيات المسطرة من أجل بلوغ الهدف المنشود المتمثل في التخلص النهائي للاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات.

إن الإشكالية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة التي تتمثل في ابراز أثر التكامل الاقتصادي في التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، أين توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

1- في ظل نظام قائم على عدم التكافؤ واللامساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان منفردة، إلا بتوحيد جهودها ومواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، ليس فقط من منطق الدفاع عن الذات والدفاع على المصالح، وانما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة والقوة التفاوضية، مما يعطي للتكتل بين دول اتحاد المغرب العربي أهمية حيوية قصوى.

2- تتوفر دول المغرب العربي على جملة من المعطيات، الموارد والامكانيات والمقومات التي تمكنها من جعل التكامل الاقتصادي وتفعيل تجربة اتحاده ليس فقط ممكنا فحسب بل ومتميزا عما سواه من تجارب الدول الأخرى.

على الرغم من كل الإمكانيات التي تتوفر عليها منطقة المغرب العربي، إلا أن التكامل الاقتصادي بين دولها غير فعال مما يستدعي مجموعة من المتطلبات والتي من خلالها يتم التغلب على العقبات التي تعترض مسارها، والتي يرجع البعض منها إلى الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، والبعض الآخر يكمن في تغليب المصالح القطرية الضيقة على حساب المصالح الإقليمية المشتركة.

3- إن الاعتماد شبه الكلي للجزائر في صادراتها على قطاع البترول والغاز كان سببا في عدم قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

إن اللجوء إلى الاستثمار في الفرص والامكانيات المتوفرة في القطاعات المختلفة كالفلاحة والصناعة والسياحة تعتبر الحل الاستراتيجي المتاح للخروج من بوتقة تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتوظيفها ضمن الفرص الموجودة في الفضاء المغاربي والتي من شأنها الارتقاء بالأداء الاقتصادي خارج المحروقات بما يرفع من رفاهية المواطن الجزائري ومستواه المعيشي.

التوصيات:

1- على الدول المغاربية إعطاء أهمية أكبر للتكامل الاقتصادي لتحصيل المكاسب والمزايا الاقتصادية التي يعود بها على الدول الأعضاء، حيث يعتبر صمام الأمان يكسب الدول المناعة ويمنحها القدرة على مواجهة الصعاب والرقي باقتصادها ولها في نموذج الاتحاد الأوربي خير قدوة في هذا المجال.

2- تتوفر دول اتحاد المغرب العربي على عدة مقومات تجعلها تحقق نجاحا باهرا في مسيرة التكامل، وفي سبيل ذلك يجب توفر رغبة قوية للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة وذلك من خلال نبذ كل الخلافات السياسية بين هذه الدول وعليها اتخاذ خطوات جادة نحو تفعيل المؤسسات الاتحادية القائمة، خاصة ما تشهده المنطقة المغاربية اليوم من صراعات وخلافات سياسية.

3- زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق الأهداف لاقتصادية وتخفيض حالة الفقر، مما يتعين عليها تحقيق معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي بمستوى 5 % على الأقل كتقدير سنوي، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلا للاستثمار تفوق في المتوسط 20 % من إجمالي الناتج المحلي، وهذا ما يتطلب بذل جهود كبيرة في هذا المجال.

آفاق الدراسة:

يبقى هذا الموضوع مفتوحا لدراسات وبحوث أخرى تكون أكثر عمقا وتفصيلا، وذلك من خلال:

- تقييم التجربة التنموية لدول اتحاد المغرب العربي.
- القطاع الخاص ودوره في تنمية المشروعات المشتركة بين الدول المغاربية وتفعيل التكامل بينها.
- دراسة واقع وآفاق التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1- أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.

2- اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلميين للملايين، بيروت، 1987.

3- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.

4- بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد، 2011، الأردن.

5- بن علي طيبي، العالم العربي والألفية الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

6- تومي عبد الرحمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر.

7- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر، عنابة، 2006.

8- جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، النظريات والممارسات، دار أسامة للنشر والطباعة والتوزيع، 2013.

9- حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.

10-حسين فرج حويج، التكامل الاقتصادي والصناعات البتروكيماوية، دراسة تحليلية لانعكاسات التكامل الاقتصادي على القدرة التنافسية للصناعة البتروكيماوية بدول المغرب العربي، دار جليس الزمان، عمان، 2013.

11-حشيش عادل أحمد، شهاب مجدي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005.

12-سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثاني، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

13-سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

14-شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986.

15-صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

16-عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التعثر وشروط الانطلاق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، العدد 40، بيروت، 2015.

17-عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

18-عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، 2003.

19-عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1983.

20-عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت.

21-علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في إطار العولمة، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.

22-علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار الشروق للتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

23-عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

24-فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

25-فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الاردن، 2001.

26- كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

27-كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984.

28-محمد عزيز، فصول في التكامل الاقتصادي العربي – الاشتراكي–اللاتيني–العربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1982.

29-محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

30-محمود حسن حسني، مدخل إلى اقتصاديات التجارة الخارجية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2004.

31-نوفل أحمد سعيد، الظاهر أحمد جمال، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

32-بوراوي ساعد، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017/2016.

33-بولعواد نوال، الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973–2013، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2017–2018.

34-بوهيدل سليم، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على الصناعات الغذائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، 2016–2017.

35- خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

36-رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006–2007.

37-زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996.

38-زياني بلقاسم، سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، 2017–2018.

39-شيبوط سليمان، آفاق التكامل الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة –حالة المغرب العربي–، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008.

40-عيساني عبد الفتاح، دور التخطيط السياحي في ترقية الخدمات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2015/2014.

41-مخضار سليم، دراسة تحليلة لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017–2018.

42-معلم جميلة، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016–2017.

43-مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 22.

❖ **المجلات:**

44-بن طيرش عطاء الله، دراسة امكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، 2017.

45-بهلولي فيصل، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

46-حربي موسى عريقات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000.

47-حوتية عمر، واقع قطاع السياحة في الجزائر وافاق تطوره، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة ادرار، 2014.

48-خافي علي، رابطة دول جنوب شرق آسيا(الأسيان): نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

49-سالم إلياس، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي اتحاد المغرب العربي نموذجا، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 03، 2012.

50-عايشي كمال ونوري، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.

51-عوار عائشة، بوثلجة عبد الناصر، دول اتحاد المغرب العربي والطريق نحو التكامل، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 3، جامعة أدرار 2014.

52-مقليد عيسى، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

53-لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة المفكر، العدد 5، مارس 2010.

54-ولد أحمد جدو محمد الأمين، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 268، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001.

❖ التقارير:

55-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018، ص ص 293–294.

56-بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، جوان 2018.

57-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.

58-صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2018، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

59-هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تحليل تحديات التنمية والأولوية لإعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي، وثيقة تركيبية للاجتماع التشاوري بين مكتب شمال إفريقيا والمنظمات الدولية الإفريقية حول آفاق التكامل المغاربي، الرباط، المغرب، 2013.

❖ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

60-الطيب هاشمي، القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006–2013 بين الانجازات والعقبات، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

61-المكيلف محمد، العلاقات التكاملية بين التكتلات الاقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012.

62-بوبوش محمد، التكامل المغاربي المعوقات والأفاق، ندوة صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، جامعة محمد الأول كلية الحقوق، وجدة، 16 و17 أفريل 2009.

63-صالح صالحي، الإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، بحوث وأوراق عمل في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الاوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 311.

64-صباغ رفيقة، استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، ورقة بحثية، المؤتمر الدولي استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، يومي 06 -07 نوفمبر 2018.

65-لعمارة جمال، التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، بحوث وأوراق عمل في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الاوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر.

66-محمد شكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 2007.

❖ المواقع الإلكترونية:

67-الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع الإلكتروني، Ons.activité.emploi et chômage 2006-2016, www.ons.dz

68-اتحاد المغرب العربي، فكرة التأسيس، الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي، https://maghrebarabe.org

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ الكتب

1- Gauthier François, Relation Economique internationales, 2ème édition université Laval sante Foy, canada, 1992.

الملاحق

الملحق رقم 01:

توزيع الناتج الخام حسب

القطاعات بالأسعار الجارية

2.9 هيكل الصادرات و الواردات
(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	نفقة	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطية		السلع التجهيزية		السلع الاستهلاكية	
					المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2015		51 646	2 352	9 329	1 508	11 512		579	16 593	9 773
2016		46 727	1 292	8 224	1 569	11 482		501	15 314	8 275
2017		46 059	1 992	8 438	1 528	10 985		511	13 992	8 513
	الثلاثي الأول	10 862	565	2 052	281	2 640		127	3 084	2 113
	الثلاثي الثاني	12 231	610	2 008	463	3 106		141	3 638	2 265
2018	الثلاثي الأول	11 206	481	2 249	463	2 740		114	3 396	1 767
	الثلاثي الثاني	11 578	172	2 345	508	2 651		158	2 900	2 844
	الثلاثي الثالث*	10 919	119	1 988	451	2 583		149	3 344	2 285
	جويلية	4 124	35	646	162	1 015		61	1 273	992
	أوت	3 486	42	656	145	812		49	962	818
	سبتمبر*	3 309	42	684	144	756		39	1 109	535
					(القيمة النسبية للواردات)					
2015		100	4,55	18,06	2,92	22,29		1,12	32,13	18,92
2016		100	2,76	17,60	3,34	24,57		1,07	32,94	17,71
2017		100	4,32	18,32	3,32	23,85	0,00	1,33	30,38	18,48
	الثلاثي الأول	100	5,20	18,90	2,59	24,31		1,17	28,39	19,45
	الثلاثي الثاني	100	4,98	16,42	3,78	25,39	0,00	1,15	29,75	18,52
2018	الثلاثي الأول	100	4,29	20,03	4,13	24,45	0,00	1,02	30,31	15,77
	الثلاثي الثاني	100	1,49	20,25	4,39	22,90	0,00	1,36	25,06	24,56
	الثلاثي الثالث*	100	1,09	18,21	4,13	23,66	0,00	1,36	30,63	20,93
	جويلية	100	0,85	15,66	3,93	24,61	0,00	1,46	30,67	22,60
	أوت	100	1,20	16,86	4,16	23,29	0,00	1,41	27,60	23,47
	سبتمبر*	100	1,27	20,67	4,35	22,85	0,00	1,18	33,51	16,17

		الصادرات	نفقة**	الصادرات خارج المحروقات	السلع الوسيطية		السلع التجهيزية		السلع الاستهلاكية	
					المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2015		35 138	33 081	2 057	239	105	1 595	-	17	11
2016		29 698	27 917	1 781	327	64	1 290	-	53	18
2017		35 132	33 203	1 930	348	73	1 410	-	78	20
	الثلاثي الأول	8 185	7 776	409	88	16	267	-	31	6
	الثلاثي الثاني	9 860	9 272	589	73	23	462	-	16	5
2018	الثلاثي الأول	10 356	9 670	686	89	39	533	-	17	8
	الثلاثي الثاني	10 382	9 756	626	113	13	460	-	31	8
	الثلاثي الثالث*	9 634	8 868	766	70	21	544	-	22	8
	جويلية	3 639	3 316	323	22	7	283	-	6	5
	أوت	3 320	2 942	378	26	8	340	-	3	1
	سبتمبر*	2 675	2 610	65	22	6	21	-	13	3
					(القيمة النسبية للصادرات)					
2015		100,00	94,15	5,85	0,68	0,30	4,80	-	0,05	0,03
2016		100,00	94,00	6,00	1,10	0,22	4,37	-	0,18	0,06
2017		100,00	94,51	5,49	0,99	0,21	4,01	0,00	0,22	0,06
	الثلاثي الأول	100,00	95,01	4,99	1,08	0,20	3,27	-	0,38	0,08
	الثلاثي الثاني	100,00	94,22	5,78	0,74	0,23	4,69	0,00	0,17	0,05
2018	الثلاثي الأول	100,00	93,38	6,62	0,86	0,38	5,15	0,00	0,16	0,08
	الثلاثي الثاني	100,00	93,97	6,03	1,09	0,13	4,43	0,00	0,30	0,09
	الثلاثي الثالث*	100,00	92,05	7,95	0,73	0,22	5,65	0,00	0,23	0,09
	جويلية	100,00	91,12	8,88	0,60	0,19	7,78	0,00	0,16	0,14
	أوت	100,00	88,61	11,39	0,78	0,24	10,24	0,00	0,09	0,03
	سبتمبر*	100,00	97,57	2,43	0,82	0,22	0,79	0,00	0,49	0,11

المصدر: الجمارك الجزائرية
(*) معطيات مؤقتة
(**) معطيات بنك الجزائر

الشكل البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات

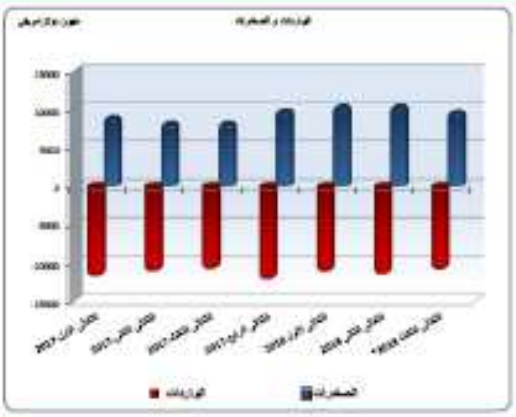

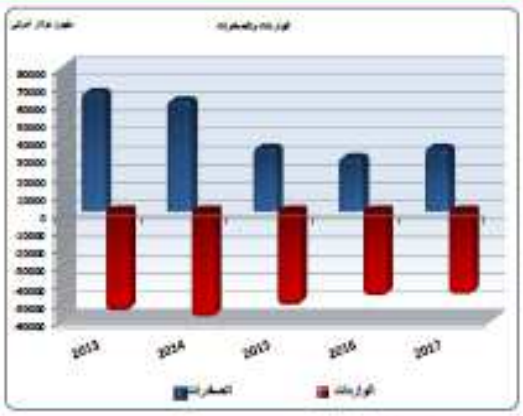

الملحق رقم 02:

التبادل الخارجي للجزائر

حسب المناطق الاقتصادية

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE :ANNEE (2017/2018)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2017		ANNEE 2018		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	20 298	44,07	21 099	45,67	3,95
Asie	12 369	26,85	11 557	25,02	-6,56
O.C.D.E (Hors U.E)	5 953	12,92	5 837	12,64	-1,95
Amérique du Sud	3 209	6,97	3 546	7,68	10,50
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1542	3,35	1904	4,12	23,48
Autres Pays d' Europe	1 910	4,15	1 542	3,34	-19,27
Océanie	-	-	-	-	-
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	592	1,29	546	1,18	-7,77
Pays d' Afrique	186	0,40	166	0,36	-10,75
Total	46 059	100	46 197	100	0,30

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2017		ANNEE 2018		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	20 386	57,93	23 654	57,46	16,03
O.C.D.E (Hors U.E)	6 465	18,37	6 950	16,88	7,50
Autres Pays d' Europe	40	0,11	40	0,10	0,00
Amérique du Sud	2 530	7,19	2 660	6,46	5,14
Asie	3 595	10,22	5 351	13,00	48,85
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	799	2,27	712	1,73	-10,89
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1 273	3,62	1 669	4,05	31,11
Pays d' Afrique	103	0,29	132	0,32	28,16
Total	35 191	100	41 168	100	16,98

الملحق رقم 03:

التبادل الخارجي للجزائر

حسب الصنف السلعي

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION

PERIODE : ANNEES (2017/2018)

Valeurs en Millions

A l' Importation	ANNEE 2017			ANNEE 2018			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	936 428	8 438	18,32	999 795	8 573	18,56	1,60
Energie & Lubrifiants	221 034	1 992	3,42	118 429	1 015	2,20	-49,05
Produits Bruts	169 513	1 527	3,32	221 351	1 898	4,11	24,30
Demi-Produits	1 219 041	10 985	23,85	1 278 062	10 959	23,72	-0,24
Biens d'Equipements Agricoles	67 822	611	1,33	65 633	563	1,22	-7,86
Biens d'Equipements Industriels	1 553 020	13 995	30,38	1 566 618	13 433	29,08	-4,02
Biens de Consommation (non-alimentaires)	944 439	8 511	18,48	1 137 767	9 756	21,12	14,63
Total	5 111 297	46 059	100	5387655	46197	100	0,30

Valeurs en Millions

A l' Exportation	ANNEE 2017			ANNEE 2018			Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Structure (%)	Dinars	Dollars	Structure (%)	
Alimentation	38 728	349	0,99	43 477	373	0,91	6,88
Energie & Lubrifiants	3 690 563	33 261	94,51	4 470 484	38 338	93,13	15,26
Produits Bruts	8 102	73	0,21	10 771	92	0,22	26,03
Demi-Produits	156 415	1 410	4,01	261 430	2 242	5,45	59,01
Biens d'Equipements Agricoles	32	0,29	-	35	0,30	-	-
Biens d'Equipements Industriels	8 619	78	0,22	10 467	90	0,22	15,38
Biens de Consommation (non-alimentaires)	2 256	20	0,06	3 874	33	0,08	65,00
Total	3 904 715	35 191	100	4 800 538	41 168	100	16,98

الملحق رقم 04:

خريطة دول المغرب العربي

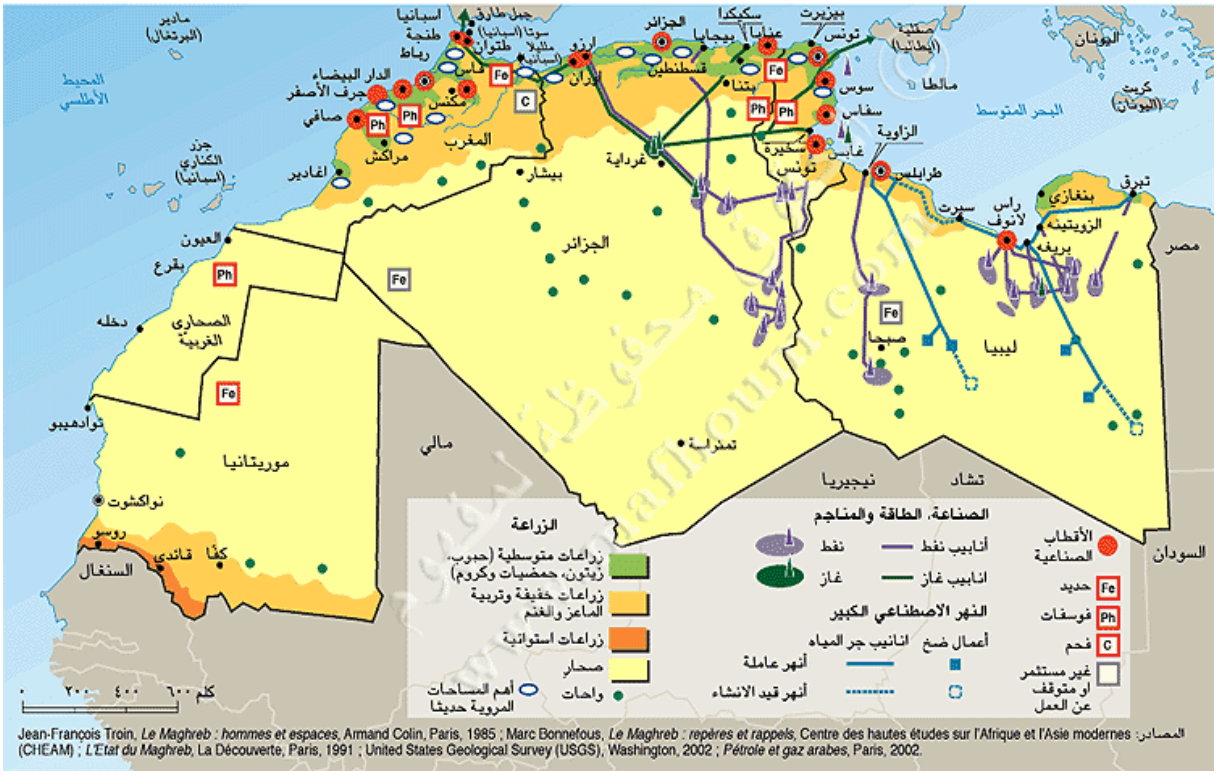

المصادر: Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.